بسم الله الرحمن الرحيم

الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على الحياة السياسية في العراق

(٢٠٠٥ ــ ٢٠١٤)

The Accorded Democracy and its Impact on Political Life in Iraq (2005-2014)

اعداد الطالب

محمد عبد الكريم نوري

الرقم الجامعي: ١٣٢٠٦٠٠٠٣٨

اشراف

الاستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لشروط الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جــامعة ال البيـــــت

الفصل الاول

٢٠١٥ ــ ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

انا الطالب محمد عبد الكريم نوري أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع:

التاريخ:

www.manaraa.com

إقرار

اني الطالب: محمد عبد الكريم نوري الرقم الجامعي : ١٣٢٠٦٠٠٠٣٨

التخصص: العلوم السياسية

الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة ال البيت وانظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه بإعداد رسالتي بعنوان: الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على الحياة السياسية في العراق

(٢٠٠٥-٢٠١٤)

وذلك بما ينسجم مع الامانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية . كما انني اعلن بان رسالتي هذه غير منقولة او مستلة من رسائل او اطاريح او كتب او ابحاث او اي منشورات علمية تم نشرها او تخزينها في اي وسيلة علمية . وتأسيسًا على ما تقدم ، فإنني اتحمل المسؤولية بأنواعها كافة لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة ال البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها ، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها ، دون ان يكون لي اي حق في التظلم او الاعتراض او الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....التاريخ / / ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على الحياة السياسية في العراق ٢٠٠٥ – ٢٠١٤) واجيزت بتاريخ / ١٠/ ٢٠١٥ .

اعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. الاستاذ الدكتور محمد احمد المقداد	(رئيساً ومشرفاً)	.....
٢. الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	(عضواً)	.....
٣. الدكتور عادل تركي القاضي	(عضواً)	.....
٤. الدكتور خالد عيسى العدوان	(عضواً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

الى من يسعد قلبي بلقياها امي اطال الله في عمرها . . . . .

الى من دفعني الى العلم وبه ازداد افتخاراً ابي اطال الله في عمره . . . . .

الى ام مروان الغالية رفيقة دربي وسر نجاحي . . . .

الى ابنائي الاحبة (مروان ،ومرهف ،عبد الكريم) حفظهم الله . .

الى اخوتي وخواتي وفقهم الله في مسيرتهم في الحياة . .

الى اصدقائي في البيت والعمل . . . . . .

الى وطني الحبيب العراق الغالي . . . .

الى روح صديقي الشهيدين مهند شاكر التميمي وحيدر عواد الشويلي . . . . .

الى كل من وقف الى جانبي في انجاز هذا العمل واخص بالذكر الدكتور محمد المقداد الذي اشرف على هذا العمل . . .

اهديكم ثمرة عملي مع الشكر . . .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله رب العالمين الذي مكنني من أنجاز هذا العمل المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، وفائق التقدير والاحترام الى أستاذي الفاضل الدكتور **محمد احمد المقداد** لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي ،كما أدين له بالعرفان لسعة صدره ، وآرائه وتوجيهاته موجهاً ومشرفاً وأستاذاً الأمر الذي مكنني من إخراج هذه الرسالة الى الوجود .

و اتقدم بالشكر للدكتور محمد الهزايمة عميد معهد بيت الحكمة الذي وجدنا فيه قمة التفاني في العمل والاخلاص ، والذي استفدنا من تجاربه ولم يبخل علينا بشيء .

كما اتقدم بالشكر للدكتور صايل السرحان لما قدمه لنا من مساعدة ونصائح خلال فترة الدراسة فكان اخاً قبل ان يكون استاذاً .

كما اتقدم بالشكر لكل من الدكتور هاني أخورشيدة والدكتور علي الشرعة و الدكتور عاهد المشاقبة .

كما أتقدم بالشكر إلى كادر معهد بيت الحكمة .

كما يطيب لي أن أقدم وافر الشكر والتقدير الى جميع زملائي وزميلاتي في الدراسات العليا ،وأخص بالذكر رفيقي (كرار صباح) و(خالد فاضل) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتـــويات

Contents

الاهداء ٥
شكر وتقدير ٦
المحتـــويات ٧
المُلخص ٩
Abstract ١١
الإطار العام للدراسة ١٣
المقدمة ١٣
١-١ : اهمية البحث : ١٥
١.الاهمية العلمية (النظرية) : ١٥
٢.الاهمية العملية : ١٥
١-٢ : اهداف الدراسة : ١٥
١-٣ : مشكلة الدراسة واسئلتها ١٦
١-٤ : فرضية الدراسة ١٧
١-٥: حدود البحث ١٧
١-٦ : المتغيرات والمفاهيم الاساسية للبحث ١٨
١-٧: منهجية البحث ١٩
١-٨: الدراسات السابقة ٢١
الفصل الاول ٢٦
((الديمقراطية في اطارها النظري والتجربة العراقية)) ٢٦
المبحث الاول ٢٦
(تعريف الديمقراطية وخصائصها وشروطها) ٢٦
المبحث الثاني ٣٩
(عناصر الديمقراطية وصورها واشكالها) ٣٩
المبحث الثالث ٥٥
(الديمقراطية في العراق قبل عام ٢٠٠٣) ٥٥
الفصل الثاني ٦٩
((الديمقراطية التوافقية وعملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣)) ٦٩
المبحث الاول ٦٩
(مفهوم الديمقراطية التوافقية ونشأتها ومراحل تطورها) ٦٩
المبحث الثاني ٧٩
(خصائص الديمقراطية التوافقية ومزاياها وانتقاداتها) ٧٩
المبحث الثالث ٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(التحول الديمقراطي في العراق ودور القوى السياسية بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣) ٩٤
الفصل الثالث ١١١
((الحياة السياسية العراقية في ظل النموذج الديمقراطي التوافقي)) ١١١
المبحث الاول ١١١
(عوامل تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق) ١١١
المبحث الثاني ١٢٥
(واقع الحياة السياسية لتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق واشكالية تطبيقها) ١٢٥
المبحث الثالث ١٤٠
(مستقبل الحياة السياسية في العراق في ضوء تبني النموذج الديمقراطي التوافقي في العراق) ١٤٠
الخاتمـــــــة ١٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المُلخص

الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على الحياة السياسية في العراق

(٢٠٠٥ – ٢٠١٤)

اعداد الطالب

محمد عبد الكريم نوري

الرقم الجامعي: ١٣٢٠٦٠٠٠٣٨

اشراف

الاستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

تتناول الدراسة موضوع الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الحياة السياسية في العراق للفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٤ ، بهدف عام التعرف على مصطلح الديمقراطية التوافقية . ودراسة الحياة السياسية في العراق في ظل تطبيق هذا النموذج خلال فترة الدراسة ، اضافة الى اهم الاشكاليات التي واجهت تطبيق هذا النموذج في العراق .

وتبرز اهمية الدراسة في تسليط الضوء على الديمقراطية التوافقية كونه موضوعاً حديث النشأة في الوطن العربي وفي العراق على وجه الخصوص من اجل اظهار ايجابيات هذا النموذج اضافة الى مواقع الخلل لكي تعود فائدتها الى رجال السياسة وصناع القرار للاستفادة من هذه الدراسة .

ان الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسية ، ان هناك علاقة ارتباطية بين تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي في العراق وتكريس المحاصصة الطائفية في الحياة السياسية في العراق خلال فترة الدراسة .

واستناداً الى موضوع الدراسة وطبيعته فلقد تم استخدام كل من المنهج التحليلي النظمي لدراسة الواقع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، والمنهج الوظيفي لدراسة بنية النظام السياسي العراقي ومدى قدرته في اداء الوظائف المناطة به .

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج ومن اهمها ، ان تنوع المجتمع العراقي اضافة الى الضغوطات الدولية والإقليمية ساعدت في تبني هذا النموذج من الديمقراطيات لان هذا التنوع اصبح بمثابة تقسيمات جاهزة ، فاصبح العراق عبارة عن اربعة او ثلاثة اطراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيسية تتصارع في سباق الوصول الى السلطة وتحقيق اكبر قدر من المكاسب السياسية . الا ان تطبيق هذا النموذج ابرز العديد من الاشكاليات منها ، غياب الهوية الوطنية العراقية حيث قوت الديمقراطية التوافقية الروابط الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، واصبح المواطن العراقي يظهر ولاءه للانتماءات الفرعية (العشيرة ، الطائفة ، او المذهب) على حساب الانتماء للوطن . فالديمقراطية التوافقية اصبحت مرادفاً لمبدا المحاصصة الطائفية في العراق .ان نجاح تجارب الدول الغربية في تطبيق الديمقراطية التوافقية لان هكذا انموذج يحتاج الى ديمقراطية راسخة وليس الى ديمقراطية ناشئة كما هو الحال في العراق ، اضافة الى ان واقع هذه البلدان يختلف عن الواقع في العراق . وان اصل الصراع في العراق هو صراع سياسي ، الا ان هذا الصراع له انعكاسات على المجتمع العراقي ككل.

واوصت الدراسة الى عدد من التوصيات يمكن ان تسهم في تصحيح المسار الديمقراطي في العراق ومن ابرزها ، ضرورة العمل على انجاح مشروع المصالحة الوطنية ، وضرورة بناء جسور الثقة بين مختلف القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية في العراق ، وان يكون الاعتماد على النموذج التوافقي في العراق لفترة محدودة ومؤقته لما يتضمنه هذا النموذج من سلبيات ، لان الحكومات في ظل هذا النموذج تكون حكومات ضعيفة وهشة وتعرض البلاد الى مخاطر كثيرة ومنها الحروب الاهلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Accorded Democracy and its Impact on Political Life in Iraq (2005-2014)

BY

Mohammed abdulkareem Norri

Supervisor

Dr. Mohammed Ahmed Almogdad

Abstract

The study presents the subject of consensual democracy and their reflection on the political life in Iraq for the period 2005-2014 and identifying the concept of consensual democracy. and studying of political life in Iraq during this period, In addition to the most important problems which face the model in Iraq.

The study highlights on the compatibility of democracy, because it considers a nascent topic in the Arab world and in Iraq in particular, in order to show the advantages of this model and the imbalance of their usefulness to politicians and decision makers to take advantage of this study.

The study is based on the major hypothesis, that there is a correlation between the application of the compatibility democratic in Iraq and sectarian politics in Iraq during the study period. According to the study, the researcher used the systemic analysis to study the political realities in Iraq after 2005, and used functional approach to the study of the structure of the Iraqi political system and its capacity to perform its functions.

www.manaraa.com

The results show that ,the diversity of Iraqi society, in addition to regional and international pressure helped to build this model of democracy that this diversity became a ready divisions, Iraq became a four or three main parties grappling in the race to power and achieve maximum political gains. However, the application of this form appeared many problems such as the absence of national identity where the democratic force interoperability links on account of national identity and the Iraqi citizens shows his allegiance to the subsidiary affiliations (clan, caste, or creed) at the expense of the nation. Consensual democracy has become synonymous with the principle of sectarian in Iraq, the successful experiences of Western countries in the application of democratic consensus that this model requires a well-established democracy and not for the emerging democracy in Iraq, adding that the reality of these countries differs from reality.

The study presents a number of recommendations that contribute to correct the path in Iraq, and the need for ensure the success of the national reconciliation project, and to build the bridges of trust between the various political actors in political life in Iraq, that rely on the harmonic form for a limited period, however the form has many disadvantages, because Governments under this form be fragile and the country may exposed many risk including civil wars.

www.manaraa.com

الإطار العام للدراسة

المقدمة

شهد العراق في السنوات القليلة بعد التدخل الأمريكي وبعد اسقاط النظام السياسي القائم آنذاك وحل معظم المؤسسات العاملة وخصوصاً العسكرية قاد ذلك الى انقسامات داخلية حدثت بين مختلف القوى السياسية التي ظهرت في تلك الفترة . لقد شهد العام ٢٠٠٥ الاستفتاء على الدستور ما تلته من انتخابات عامة توفرت على نسبة مقبولة من الحرية والنزاهة حيث كانت غالبية القوى المرشحة تقوم على اسس طائفية وعرقية ودينية لتحظى على اكبر قدر من المقبولية من المكون الذي تمثله ، ان ذلك اسهم وبشكل كبير الى تحول الصراع السياسي الى صراع اخذ طابع العنف بدلا من تعزيز الديمقراطية السياسية ويعزو ذلك كون التحول جاء من جهة خارجية اضافة الى اسباب اخرى سنتطرق اليها من خلال هذه الدراسة .

الديمقراطية التوافقية في الحياة السياسية للعراق قائمة على خلفية التباين او التقسيم الطائفي بين ابناء الشعب العراقي حيث ان معظم القوى السياسية تقوم على اساس طائفي او ديني او عرقي او مذهبي او قومي ولا نغفل بوجود احزاب وطنية الا انها ضعيفة مقارنةً مع الاحزاب الدينية ، ان ظهور الديمقراطية التوافقية نجم عن عدة اسباب منها عدم ثقة القوى السياسية بعضها بعض اضافة الى مخاوفها من التمسك او التشبث بالسلطة وعدم التداول السلمي لها او خوفها من اي انقلاب عسكري لما شهده العراق سابقاً من انقلابات عسكرية كثيرة ، ونضيف الى ذلك الضغوطات الخارجية التي تمارس على القوى السياسية الداخلية وهناك عوامل اخرى سنتناولها من خلال مضمون الدراسة ، ان الديمقراطية وممارستها ليست بتلك السهولة خصوصاً للدول التي تعتبر الديمقراطية دخيلة على الحياة السياسية ، فالعراق الذي كان يرزح تحت نظام شمولي قائم على اساس الاستبداد والاخضاع لعقود طويلة تحول الى مرحلة جديدة لنظام التعددية الذي يحاول تطبيق اسس الديمقراطية الا ان ذلك يقتضي مرحلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعداد طويلة وتدريجية وليست بالسرعة التي شهدتها لان التحول الديمقراطي يحتاج الى ان يكون الشعب مؤمناً بقيمها واهميتها ويحتاج ايضاً الى مستوى ثقافي معين وروح المواطنة الصالحة واحترام للقانون اضافة الى وعي ونضج سياسي لأصحاب القرار لان الحكم الديمقراطي لا يقتصر على المؤسسات القانونية التي يشكلها انما يتعدى ذلك الى العلاقات الاجتماعية حيث ان الدراسة تهدف الى دراسة الحياة السياسية العراقية في ظل تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي . والنتائج المترتبة على تبني النظام الديمقراطي واثارها على الصعيد الداخلي والخارجي وبيان ايجابيات وسلبيات هذا النموذج ومحاولة وضع حلول مناسبة تتلاءم مع طبيعة البيئة والمحيط الخارجي اضافة الى محاولة وضع رويا مستقبلية من خلال وضع عدد من السيناريوهات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ـ١ : اهمية البحث :

ان دراسة موضوع الديمقراطية بشكلها التوافقي له اهمية خاصة لما يعيشه مجتمعنا العربي من تحولات وثورات تعصف به اضافة لما يشهده العراق من صراعات داخلية على اسس طائفية ومذهبية وعرقية لذا جاءت هذه الدراسة لتبرز لنا اهميتين على مستوى النظري والعملي.

١.الاهمية العلمية (النظرية) :

تبرز الاهمية العلمية في تسليط الضوء على الديمقراطية التوافقية كونها موضوعاً حديث النشأة في الوطن العربي وعلى العراق على وجه الخصوص والتعمق في دراسة هذا المصطلح ومراحل تطوره واثره على الحياة السياسية من احداث وصراعات طائفية ومذهبية وعرقية ، اضافة الى الجدل السياسي والاجتماعي حول اسس الديمقراطية التوافقية وقدرتها على بناء دولة القانون والمؤسسات ، كما تبرز اهميتها من الناحية النظرية لمعرفة النتائج المتمخضة من تطبيقها على الواقع العراقي ومعرفة اهم الايجابيات والسلبيات والاشكاليات في تطبيقها.

٢.الاهمية العملية :

تبرز اهميتها من الجانب العملي حيث تعود فائدتها على صناع القرار السياسي في العراق ، ليتعرفوا على اسس الديمقراطية التوافقية والاستفادة من ايجابيتها وكذلك سلبياتها واشكاليتها من اجل تجنبها او التقليل من اثارها وان تكون قراراتهم مدروسة بشكل يراعي مصالح مكونات الشعب الواحد بعيداً عن التقسيمات الطائفية والتحزبية والعرقية ، ومحاولة لوضع التحولات الديمقراطية التي شهدها العراق على مسارها الصحيح او على اقل تقدير الكشف عن عيوبها. وتبني سيناريوهات حول مستقبلها .

١ـ٢ : اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

١.دراسة الديمقراطية التوافقية من حيث مفهومها واسباب ظهورها في الحياة السياسية لعراقية ومراحل تطورها .

٢.تحديد ابرز الايجابيات والسلبيات للمفهوم التوافقي الديمقراطي وانعكاساته على الواقع العراقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. توضيح العوامل والتأثيرات التي ادت الى تبني هذا النهج التوافقي في تطبيق الديمقراطية .

٤. بيان اشكاليات الديمقراطية التوافقية وتأثيرها على الهوية الوطنية وروح المواطنة

٥. وضع عدد من السيناريوهات حول مستقبل الديمقراطية في العراق على المدى القريب من خلال وضع عدة سيناريوهات وترجيح احدهما بالنسبة لنا.

١-٣ : مشكلة الدراسة واسئلتها

شهد العراق انقسامات داخلية غلب عليها طابع العنف ، بعد التحولات الديمقراطية فيه على اثر سقوط النظام الحاكم عام ٢٠٠٣. لذا طرح مفهوم الديمقراطية التوافقية او ما يسمى بحكومة الشراكة الوطنية كحل لأنهاء الصراعات الداخلية وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري في مشكلة الدراسة على النحو التالي : ما مدى تأثير تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق على استقرار الحياة السياسية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ ؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري عدد تساؤلات فرعية تخص الموضوع.

١. ما هو تعريف الديمقراطية التوافقية ومفهومها ونشأتها ومراحل تطورها؟
٢. ما هي المزايا التي تتمتع بها الديمقراطية التوافقية وعيوبها ؟
٣. ما طبيعية الانظمة السياسية في العراق قبل عام ٢٠٠٥ مامدى قربها من الديمقراطية ؟
٤. ما هي طبيعة التحولات الديمقراطية في العراق و ما هو شكل النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ ؟
٥. ما طبيعة واسس الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق ؟
٦. ما هي الدوافع والعوامل التي ساهمت في تبني هذا النموذج التوافقي ؟
٧. ما هي طبيعة الواقع العراقي في ظل تطبيق النموذج التوافقي والاشكاليات التي واجهت تطبيق هذا النموذج ؟
٨. ما هي المؤشرات الديمقراطية التوافقية في وضع العراق الراهن ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ـ٤ : فرضية الدراسة

بناء على المشكلة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على الفرضية الريئسية التالية:

هناك علاقة ارتباطية بين تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في العراق وبين تكريس المحاصصة الطائفية في الحياة السياسية العراقية .

وينبثق عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية ونذكر ابرزها :

- هناك علاقة ارتباطية بين الارتباطات الخارجية للقوى السياسية العراقية و التوجهات المذهبية على حساب وحدة العراق .
- هناك علاقة ارتباطية بين عدم وجود الثقة المتبادلة بين القوى السياسية الممثلة للنسيج العراقي وبين التطبيق الامثل للديمقراطية التوافقية .
- كلما زادت الصراعات السياسية في ظل نظام الديمقراطية التوافقية زادت نسبة العنف على اسس مذهبية بين مكونات الشعب العراقي المختلفة

١ـ٥: حدود البحث

لقد روعي ان تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٤ . اما مبررات اختيار العام ٢٠٠٥ لان هذا العام شهد الاستفتاء على الدستور والموافقة عليه وان هذا الدستور وضع ملامح واسس وشكل النظام السياسي في العراق وما تلاه من احداث من انتخابات وتشكيل اول حكومة منتخبة بعد اسقاط النظام السابق عام ٢٠٠٣ . على الرغم من ان حدود دراستي تبدا من العام ٢٠٠٥ ولكن لأيمكن ان نغفل الفترات السابقة لان موضوع الديمقراطية التوافقية تحتاج الى معرفة فيما اذا كان العراق قد عرف الديمقراطية في فترات سابقة لان الديمقراطية التوافقية تحتاج ديمقراطية راسخة ، وكما ان الفترة التدخل الامريكي في العراق مهمة لكونها هي التي وضعت بذرة التقسيمات الطائفية التي انعكست في تشكيل الحكومات اللاحقة.

اما اختيار العام ٢٠١٤ كنهاية الفترة الزمنية للدراسة لان هذا التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والمصادر التي يمكن ان تفيد الدراسة . اما فيما يتعلق بالناحية المكانية فان اختياري للنموذج العراقي للتعرف على النظام الديمقراطي التوافقي ذلك يعود بسب تسارع الاحداث في العراق والانعكاسات السلبية الكثير في تطبيق هذا النموذج اضافة لكون العراق هو بلدي الام لذا دفعني انتمائي للوطن في اختيار موضوع يصب في مصلحته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم انـي اعرف ان على الباحث ان تتوفر فيـه الجانـب الحيـادي الا انـه اذا جـاء اسم العراق ينسني حياديتي

١-٦ : المتغيرات والمفاهيم الاساسية للبحث

يبرز في هذا البحث المتغيران الرئيسيان وهما:

١. المتغير المستقل وقد يتمثل في الديمقراطية التوافقية

٢. المتغير التابع وقد يتمثل في الحياة السياسية في العراق

وسنقوم بتعريف هذين المتغيرين تعريفا اسمياً و اجرائياً

١- الديمقراطية التوافقية:

أ- التعريف الاسمي: بانها الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع ألتعددي تقابلها ميول تعاونيـة أو تصـالحيه علـى مسـتوى زعمـاء المجموعـات المكونـة لـه ، ومـن شـان السـلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي (المنوفي ،كمال ،١٩٨٥ ص٢١٨)

ب- التعريف الاجرائي : يمكن تحديد المؤشرات التالية لهذا المفهوم

- ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع ألتعددي
- والفيتو المتبادل أوحكم الأغلبية المتراضية ، التـي تستعمل كحمايـة إضـافية لمصـالح الأقليـة الحيوية
- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة
- حماية اضافية لمصالح الاقلية الحيوية (ليبهارت ، ارنت ، ٢٠٠٦،ص٤٧)

٢. الحياة السياسية في العراق

أ. التعريف الاسمي : هي اليـة التفاعل بين مختلف القوى وطبيعة النظام الحكم في البلاد والسـلطات المختلفـة لإدارة شـؤون الدولـة وطبيعـة العلاقـة بـين الحـاكم وافـراد المجتمـع ، وممارسة السياسة الوطنية والمحلية وتدبيرها علمياً واجرائياً . تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية وذلك لما تقوم بـه من تنـافس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على السلطة وتجسيداً لمبدأ المشاركة السياسية إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه، وانطلاقا من هذه ألأهمية في دنيا الحياة السياسية

ب. التعريف الاجرائي :

يمكن بيان مؤشرات الحياة السياسية في العراق التي سوف يتناولها موضوع الدراسة .

- برلمان منتخب من الشعب بصورة مباشرة
- تدخل الشعب في بعض سلطة البرلمان كالاستفتاء على الدستور
- ترشيح رئيس الجمهورية من قبل البرلمان المنتخب
- تكليف رئيس الجمهورية الكتلة الفائزة بأغلبية المقاعد بتشكيل الحكومة
- ثنائية السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء
- الاستقرار السياسي في العراق

١-٧: منهجية البحث

استناداً الى موضوع البحث وطبيعته ومشكلته البحثية والتي يسعى للإجابة عن التساؤلات والاهداف التي يسعى لتحقيقها فلقد رأى الباحث انه من الانسب استخدام التحليل النظمي ، كما تم استخدم المنهج الوظيفي ، وفيما يلي عرض موجز لمنهجي والمنهج التحليل النظمي والمنهج الوظيفي من حيث :

- اصحاب المنهج ومفهومه

- مقومات وركائز المنهج

- كيفية توظيف المنهج في البحث

١. منهج التحليل النظمي

ومن أهم رواد هذه المنهج ديفيد ايستون الذي قدم اطاراً لتحليل النظام السياسي فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدا بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية (العكسية) بالربط بين المدخلات والمخرجات ، اما الركائز او العناصر التي يقوم عليها هذا المنهج وهي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- المدخلات : وهي الضغوط والتاثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه الى النشاط والحركة ومن المدخلات ماينبع من البيئة النظام الداخلية ومنها ما ينبع من بيئة الخارجية وتكون على شكل مطالب و المساندة والولاء

ب - عملية التحويل : ويقصد بها استيعاب المطالب في ابنية النظام التشريعية والتنفيذية فالمطالب تمر بعماية تحويل طويلة داخل ابنية النظام قبل ان تظهر على شكل مخرجات

ج - المخرجات: وهي السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد وتمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية القائمة والمتوقعة .

د - التغذية الاسترجاعية : وهي تشير الى تدفق المعلومات من البيئة الى النظام السياسي عن نتائج افعاله ، بمعنى الافعال الايجابية والسلبية النابعة من المحيط الخارجي للنظام والرامية الى الرد على مدلولات (افعال) النظام (الخزرجي ، ثامر ،٢٠٠٤، ص ٥٨ ص٥٩)

ان توظيف هذا المنهج لدراسة المتغيرات على الواقع السياسي العراقي بعد ٢٠٠٥ ،حيث المدخلات تمثلت في انتخابات المواطنين للقوى او احزاب على اسس مذهبية او طائفية من اجل تحقيق مصالح هذه الفئة .اما عملية التحويل تمثل بطبيعة النظام العراقي ومدى قدرته على استيعاب المطالب ، اما المخرجات هي مدى توافق القرارات مع المطالب وما مدى تأثير النظام التوافقي المطبق في العراق في تحقيق هذه المطالب وانعكاسها على المجتمع العراقي.

٢. المنهج الوظيفي

ظهر الاقتراب البنائي- الوظيفي صياغة وتطبيقاً في علم السياسة على يد ألموند رواده ، فقد حاول بناء نظرية وظيفية للنظم السياسية، ومن محاولة استون في بناء نظرية عامة للنظم السياسية ومحاولات ألموند التالي توضيحها نما اقتراب فرعي في البنائي- الوظيفي هو اقتراب "المدخلات- المخرجات"، وحاول بلوندل تقديم اقتراب بنائي- وظيفي للحكومات، وحاول ميتشيل تطبيق أفكار(اقتراب) تالكوت بارسونز على النظام السياسي الأمريكي ألموند والمتطلبات الوظيفية: استخدم ألموند أربعة مفاهيم أساسية: البنية، الوظيفة، أسلوب الأداء، القدرات، وهي أبعاد المتطلبات الوظيفية ، البنية: يضمن ألموند النظام السياسي كل التفاعلات التي تؤثر على الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه المادي، وتشير البنية إلى"الأنشطة القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي" هي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار ، اما الوظيفة: يحتمل مفهوم الوظيفة عند ألموند أكثر من معنى: سلوك،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية، عامل ما، بل ويعتبرها أحياناً خطأً لحدود النظام السياسي. أسلوب الآراء: ويشير إلى الطريقة التي تنفذ بها الوظيفة، وقد ميز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة - أو بالأحرى بين الغربية وما عداها- طبقاً لأسلوب أداء كل وظيفة وعملية ذكرها، وفي هذا يربطها بوجهي البنية، ويبرز ارتباط أسلوب الأداء بالثقافة السياسية، القدرات : ويشير إلى"مستوى الأداء" بل يجعلها ألموند مرادفاً للأدء نفسه، وقد حدد خمس قدرات: القدرة الاستخراجية ، القدرة التنظيمية ، القدرة التوزيعية ، القدرة الرمزية ، القدرة الاستجابية (غانم ، السيد ،١٩٨١، ص٦٣ ص ٦٤)

اما توظيف المنهج في دراسة بنية النظام السياسي العراقي وما مدى قدرته في اداء الوظائف المناطة به، اضافة الى ان هذا المنهج يمكننا من قياس ما مدى نجاح النظام السياسي في العراق في تطبيقه للنموذج الديمقراطي التوافقي من عدمه .

١-٨: الدراسات السابقة

امكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات صلة بالموضوع وفيما يأتي اهم الدراسات

١. معتز اسماعيل الصبيحي (٢٠١٤) بعنوان " صنع القرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية (العراق انموذجاً)"

تناولت هذه الدراسة انواع القرارات والمؤسسات الرسمية المسؤولة عن صنع القرار السياسي في النظم السياسية الديمقراطية (الرئاسية والبرلمانية) كما تناولت دراسة مفهوم الديمقراطية التوافقية وبنيته وشروطها ، كما تحدثت الدراسة عن مراحل صنع القرار السياسي الرسمية في الديمقراطيات التوافقية الذي قسم الى مراحل صنع القرار الداخلي والخارجي ، وتحدثت الدراسة ايضا عن صنع القرار في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ على المستوين التشريعي والتنفيذي واهم المعوقات الداخلية الخارجية المؤثرة على عملية صنع القرار في العراق بعد ٢٠٠٣. وخلصت الدراسة الى ان الديمقراطية التوافقية بصفتها شكلاً من أشكال ممارسة السلطة في الدول ذات التنوع المجتمعي، التي تعاني ضعفاً في وحدتها الوطنية، أو عدم استقرار سياسي أو تواتر في الأزمات السياسية والعنف المجتمعي، لذلك يطرح الأنموذج التوافقي بصفته آلية لإشراك جميع المكونات المجتمعية (الأغلبية والأقلية على حد سواء) في صنع القرارات السياسية المصيرية للحيلولة دون حدوث انقسامات عميقة في لحمة المجتمع. فإن صنع القرار السياسي في العراق، تقوم به مؤسسات سياسية دستورية تستند في ذلك إلى نصوص الدستور الدائم لعام (٢٠٠٥)، من الناحية النظرية، إلا أن الواقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملي يُؤشر أن صنع القرار السياسي في العراق وبخاصة القرارات السياسية المهمة والمصيرية التي تمس أحد المكونات المجتمعية، لا بد أن يمر عبر سلسلة من التوافقات السياسية، ومنبع هذه التوافقات هو انتماء الكتل السياسية إلى مذاهب وقوميات وديانات مختلفة.

٢. حمد جاسم الخزرجي (٢٠١٣) بعنوان "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق "

تناولت هذه الدراسة الاطار النظري للديمقراطية التوافقية من حيث نشاءة وتطور الديمقراطية التوافقية ، كما تناولت اركان ومتطلبات الديمقراطية التوافقية واهم المعوقات والعيوب ، وتطرقت الدراسة الى تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق واهم الدوافع والمعوقات هذا التطبيق كما تناول الدراسة مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق ،وخلصت هذه الدراسة ان التغيير في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جاء بمفاهيم جديدة لتكريس الديمقراطية وبناء دولة المواطنة والمؤسسات الدستورية ، التي يكون فيها الشعب مصدر السلطات وتكون صناديق الاقتراع هي الفيصل ، الا ان النظام السياسي الجديد في العراق بعد التغيير قد تم بناءه على اساس حكومة الشراكة والذي يعني مشاركة الجميع في الحكم وفي صناعة القرار بعيدا عن الانتخابات ونتائجها وبعيدا عن راي الناخب العراقي وفق ما يسمى بالديمقراطية التوافقية .

٣. احمد عدنان كاظم (٢٠١٢) بعنوان "تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م"

تناولت الدراسة التحولات السياسية المهمة التي تمثلت في انهيار النظام السياسي الشمولي بسبب احتلال البلاد من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ((قوات التحالف))، والبدء في تطبيق تجربة ديمقراطية على وفق النمط الغربي باعتماد النظام البرلماني في ظل تعددية سياسية بدأت تشهد الكثير من الأزمات والمشكلات التي انتابت الحياة السياسية الديمقراطية بسبب صراع الإرادات بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة الساعية في أن يكون لها دور مؤثر في العمل السياسي .ولكن المشهد السياسي بدا محتقنا ومليئا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمتناقضات جرّاء المحاصصة الطائفية السياسية التي اعتمدها ((بول بريمر)) رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك ليجري توزيع المسؤوليات على وفق ذلك ، حيث سعت الاطراف السياسية نحو فرض إرادتهم باعتماد وسيلة الحسم عبر قادة الكتل السياسية عند معالجة المشكلات والقضايا الخلافية ، من هنا تعددت وتباينت الإرادات السياسية التي تطالب بالشراكة والمشاركة في اتخاذ القرار حينا وتحقيق قدر من المقبولية في تحقيق التوازن في التمثيل فيمن يتولى المسؤولية والعمل في مؤسسات الدولة حينا آخر .

٤. حسن محمد صالح (٢٠١٠) بعنوان "الديمقراطية في ظل أنظمة الحكم العراقية"

تناولت هذه الدراسة مفهوم الديمقراطية وتعريفها ، كما تحدثت الدراسة حول الديمقراطية في ظل الحكم الملكي وكذلك الديمقراطية في ظل في العهد الجمهوري الذي قسمته هذه الدراسة الى اربعة عهود . كما تناولت الدراسة الديمقراطية في العراق ما بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣.وخلصت الدراسة الى ان الخيار الديمقراطي في بناء العراق حاضراً ومستقبلاً والرؤية العراقية للديمقراطية في ظل انظمة الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الان وتكمن بدراسة الخيار الديمقراطي الذي اصبح الشغل الشاغل للأنظمة السياسية خصوصاً بعد ٢٠٠٣ وتحدثت الدراسة عن بروز مظاهر الديمقراطية كالانتخابات والاستفتاء والتعددية الحزبية الا انها تبقى خطوة اولية في عملية التحول الديمقراطي.

٥. دراسة ياسين سعد البكري (٢٠٠٩) بعنوان "اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية "

تلخصت هذه الدراسة بطرحها للديمقراطية التوافقية كأحدَ النماذج المقترحَة لمعالجة مسألة المشاركة السياسية في المجتمعات التعددية أو المتعددة أو المنقسمة، وتستند أساساً إلى بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الاجتماعية الأساسية فُرصَ التمثيل والمشاركة في صنع القرار، وهو ما يجنبنا الخضوع لسلطة الاغلبية اذ تحتفظ الاقلية بحق النقض او الاعتراض ما يجعل قدرتها على مواجهة الاغلبية وتجنب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة ، وهو ما لا تتيحه الديمقراطية التمثيلية ، وذلك لاختلاف فلسفة كل منهما ففي حين الديمقراطية التمثيلية تتعامل مع الجماعات السياسية ، احزاب ،نقابات ، منظمات مجتمع مدني ، ويكون للاغلبية السياسية المشكلة على ضوء نتائج الانتخابات الحكم ، بينما الديمقراطية التوافقية تتعامل مع جماعات اجتماعية ،اثنيات، الاديان ، الطوائف لها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثباتها النسبي في كونها اغلبيات او اقليات على ضوء معيار عدد جماعة ، كما تناولت الدراسة اهم الاشكاليات التي تولدها في تطبيق هذا النموذج على التجربة العراقية .

٦. دراسة Karl Popper (١٩٩٩) بعنوان" In Freedom and Democracy " (في الحرية والديمقراطية)

تناول في هذا الدراسة اهمية الحرية قبل الديمقراطية وان تكون الدول حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية تمكن مواطنيها من الناحية العملية من تغيير حكومة قائمة دون سفك دماء وتحدث عن الديمقراطية بأنها القدرة على إقالة الحكومة دون إراقة الدماء، قبل أن تتولى حكومة أخرى زمام الحكم وتحدث إن المبدأ الأخلاقي للديمقراطية هو "شكل الدولة الذي يسمح بإقالة حكومة واشار الى معايير الدولة الحرة والدولة الديمقراطية وماهية العلاقة بينهما .

٧. دراسة Arend Lijphart (١٩٧٧) بعنوان "Democracy in Plural Societies " (الديمقراطية في مجتمعات متعددة)

تلخصت الدراسة حول تعريف مصطلح الديمقراطية التوافقية ومفهومه ، و حددت هذه الدراسة اهم خصائص الديمقراطية التوافقية ونشاءتها ومراحل تطوراها وتجارب الدول الاوربية ودول اخرى واوجه الشبه والاختلاف مع الديمقراطية في العالم الاول واهم الظروف المواتية لتطبيق هذا النوع من الديمقراطية وما تتمتع به من ايجابيات ومساوى وانماط تطبيق هذا النموذج واهم عناصره وانعكاسات تطبيقه بكل من لبنان وماليزيا وقبرص ونيجيريا كما تحدث عن مفهوم الهندسة التوافقية واهدافها وهل ان الديمقراطية التوافقية ممكنة حتى عندما تكون هناك ظروف غير مواتية في تطبيقها .

ومن خلال ما تناولناه من دراسات سابقة فان الدراسة تختلف عن هذه الدراسات كونها تتناول التحولات الديمقراطية في العراق بعد الاستفتاء على الدستور عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٤ وتضع رؤيا شاملة للنموذج التوافقي الديمقراطي المتبع في العراق وماهي الاثار الايجابية والسلبية المترتبة على تبني هذا النموذج وانعكاسه على الواقع الداخلي العراقي واضافة الى بيان اهم الاسباب والدوافع التي ادت الى تبني هذا النموذج و دراسة مؤشرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع الراهن، كما تختلف الدراسة في وضع عدد من السيناريوهات حول مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق.

www.manaraa.com

الفصل الاول

((الديمقراطية في اطارها النظري والتجربة العراقية))

ينقسم الفصل الاول الذي يتحدث عن الديمقراطية في اطارها النظري والتجربة العراقية الى ثلاث مباحث حيث سنتناول في المبحث الاول تعريف الديمقراطية بصفة عامة وخصائص الديمقراطية وشروطها ، اما المبحث الثاني سيتناول عناصر الديمقراطية وصورها واشكالها ، اما المبحث الثالث سيتخصص بدراسة طبيعة الانظمة العراقية منذ عام ١٩٢١ ولغاية ٩ نيسان ٢٠٠٣ ومدى قربها من الديمقراطية في العصرين الملكي والجمهوري لاعطاء نبذة صغيرة تمهيدا لحديثنا عن التحولات الديمقراطية في العراق بصورتها التوافقية .

المبحث الاول

(تعريف الديمقراطية وخصائصها وشروطها)

ويقسم هذا المبحث الى مطلبين سيتحدث المطلب الاول عن تعريف حول الديمقراطية ومفهومها اما المطلب الثاني سيتحدث عن خصائص الديمقراطية وشروط الواجب توفرها ليتسنى لنا فيما بعد مطابقتها مع التجربة العراقية لمعرفة مدى قربها من الديمقراطية .

المطلب الاول (تعريف الديمقراطية ومفهومها)

للحديث عن الديمقراطية سنعود لأصلها ومدلولها اللغوي حيث ترجع هذه الكلمة الى العصر الاغريقي القديم وتعني حكم الشعب او سلطة الشعب وهي مؤلفة من كلمتين الاولى Demos ومعناها الشعب والثانية : Kratia ومعناها الحكم او السلطة (عبد الجبار ، فالح ، ٢٠٠٩، ص٢٦)

ان كلمة الديمقراطية هي من اكثر مفردات الفكر السياسي العالمي قدماً بأصولها اليونانية ومن اكثر المصطلحات التي تعبر عن بداهة الفطرة الفائقة للاجتماع السياسي اليوناني حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تماثل بداهتها الهندسة الاقليدية ، اذ تحمل حدود دلالتها الاصلاحية في ذاتها (حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه) (عيد ، عبد الرزاق ، ١٩٩٩ ، ص١١)

في المجتمع اليوناني القديم الذي ظهرت فيه الديمقراطية وموورست وانتقلت منه الينا عبر تطورات ومعانٍ مختلفة ، كانت الديمقراطية تمارس بطريق ابعد ما يكون عن الديمقراطية بمعناها المعروف (حكم الشعب) لان المفهوم اليوناني للشعب كان يستبعد فئة الارقاء عن الشعب الذي حكم حتى في اثنيا واسبارطة رغم ان فئة الارقاء كانت تمثل نسبة عالية من المجتمع فكان الحكم اقرب الى الارستقراطية منه الى الديمقراطية وكان اليونانيون يبررون موقفهم ذلك بان الرقيق لا يعتبرون مواطنين وبالتالي لا يجوز لهم ان يتمتعوا بالحقوق السياسية ، لقد عبر افلاطون عن الديمقراطية بقوله ان الارادة المتحدة للمدنية هي مصدر السيادة ، كما بين ارسطو بان السلطة يجب ان تنبع من الجماعة وليس من شخص الحاكم ، وان خير الحكومات هي الحكومة التي يسود فيها القانون . (الخطيب ، نعمان ، ٢٠١٤ ،ص ٢٢٧)

اما بالنسبة لمونتسكيو فانه حدّد ثلاثة انماط للحكومة : جمهوري – ملكي – استبدادي ، فالحكم الجمهوري يكون فيه الشعب كهيئة واحدة او هو جزء من الشعب وهو سلطة ذات سيادة ، وهنا لا يجب الخلط بين الجمهورية والديمقراطية وذلك لان الجمهورية يمكن ان تكون ديمقراطية عندما يكون الشعب في هيئة واحدة ويكون له السلطة ذات السيادة ، او ارستقراطية عندما تكون تلك السلطة ذات السيادة بين سواعد جزء من الشعب .(اسماعيل ، محمد ، ٢٠١٠ ،ص٥٦)

عرفت الديمقراطية من قبل بعض المفكرين الغربيين، حيث عرفها المفكر الفرنسي (موريس دو فرجيه): " أنها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق العملية الانتخابية الحرة وطور فلاسفة السياسة وعلماء القانون نظرية التمثيل فأصبح بموجبها يعطي الناخب المنتخب وكالة يتكلم المنتخب بواسطتها باسم الناخب ويتصرف نيابة عنه، وبالتالي يكون البرلمان نائبا للأمة في تمثيل السيادة القومية لذلك نلاحظ أن السيادة ليست للملك أو الكنيسة أو النبلاء ولا سيادة إلا للشعب . (الهسنياني، وجيه ،٢٠٠٧ ، ص٤)

هناك من يعرف الديمقراطية السياسية الحديثة بأنها "نظام الحكم الذي يتحمل فيه الحكام مسؤولية أعمالهم أمام المواطنين، الذي يعملون بصورة غير مباشرة من خلال المنافسة وتعاون ممثليهم المنتخبين . (Soe, Christian,2004,p78)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحدث كارل بوبر عن الديمقراطية بانها القدرة على اقالة الحكومة دون اراقة الدماء قبل ان تتولى حكومة اخرى زمام الحكم ، ان المبدأ الاخلاقي للديمقراطية هو شكل الدولة الذي يسمح بإقالة حكومة من دون اراقة دماء ، وثمة معيار واحد او معياران متشابهان للدولة الحرة والدولة الديمقراطية هو القدرة على أزله الحكومة بدون اراقة دماء (Popper,Karl,1999,p7)

ان الديمقراطية المعاصرة تغلب عليها صفة المنهج فهي في المقام الاول نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة اوجه الاختلاف في الراي والتعارض في المصالح ، ويتم ذلك من خلال اقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفاعلة في العملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة عن طريق الانتخاب وفق شرعية دستور ديمقراطي ، ان عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان لا ينفي ان الديمقراطية لها قوانين (قيم تتجلى في مبادئ ومؤسسات واليات وضمانات الدستور الديمقراطي كما ان للديمقراطية قيم لابد من مراعاتها وهي الحرية والمساواة والعدل والتسامح . (شيال ،عزيز ، ٢٠٠٥،ص١٤٠)

الا ان الاتفاق حول المفهوم لا يلغي الاختلاف في المضمون لدى العديد من المدارس الفكرية فيما بينها لذلك ترى المدرسة الاشتراكية ان الديمقراطية تقوم على اساس حصر حق الممارسة السياسية بطبقة او تحالف طبقات اجتماعية ، في حين ترى المدرسة الليبرالية ان الديمقراطية يجب ان تقوم على اساس مبدا التمثيل النيابي وتعتمد مبدا الفصل بين السلطات وتمارس نظرية تعدد الاحزاب ، وبذلك تضمن الانتقال السلمي للسلطة وتداولها بطريقة سلمية وبين عاتين المدرستين توجد مدرسة ثالثة لا تقر بمبدأ التمثيل النسبي بل تعتمد اسلوب الممارسة المباشرة للديمقراطية كما هو حاصل حاليا في سويسرا على شكل كانتونات . (وهيب ،حسين ، ٢٠٠٥ ، ص٧٣)

كما ينظر الأستاذ دافيد بيتهام، مدير مركز البحوث والدراسات حول الديمقراطية بجامعة ليدز البريطانية على أن الديمقراطية تجد نفسها في بعض المبادئ الأساسية وفي مجموع المؤسسات والممارسات التي يمر من خلالها إنجاز هذه المبادئ...للديمقراطية مبادئ أساسية، ومن بينها حق الشعب في التأثير على القرارات العمومية ومراقبة أصحاب القرار وكذاك الالتزام بمعالجة جميع الأشخاص بنفس الاحترام وإيلائهم نفس القيمة في اتخاذ هذه القرارات، ذلك ما نسميه باختصار مبادئ المراقبة الشعبية والمساواة السياسية ويعتبر تفعيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقوق السياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية (عبيرات ،مقدم ، ٢٠٠٧ ، ص٢١٧)

لقد تمخض هذا الحراك الفكري والثقافي لدى الاسلاميين عن مجموعة من المواقف والخطابات حول الديمقراطية يصب اغلبها في الاحتفاء الاداتي والتقني للديمقراطية .ويكاد يجمع اغلبهم على ان الديمقراطية تطبيق لمبدا الشورى ،ونأخذ جانباً من الآراء العربية ، الشورى في نظر احمد الريسوني هي مبدا وقاعدة اخلاقية وحقوقية ، واظن ان الديمقراطية ماهي الا تنظيم وتنزيل لمبدا الشورى ،واتخذ تنظيم الشورى اشكالا متعددة اشهرها وانضجها واكثرها الان انتشاراً هو الشكل الديمقراطي . وميز راشد الغنوشي بين المضمون الفلسفي للديمقراطية وبعدها الاداتي ، واعتبر هذا الاخير متمماً للشورى وتنزيلا لها ، ويقول ان الديمقراطية هي بضاعتنا ردت الينا ، هي الشورى باعتبار ان الشورى في الاسلام ظلت في معظم عهوده ، قيمة اخلاقية تصلح للوعظ والارشاد في ايام الجمع ، ولم تتحول الى نظام سياسي ، في حين ان الغرب قد طور الشورى وحولها الى نظام سياسي (جبرون ، امحمد ، ٢٠١٣، ص٣ ص٤)

عد الكواكبي الديمقراطية الغربية شكلا من أشكال الشورى الإسلامية، ونتاجًا من آثارها. ودعا إلى تأسيس مجالس دستورية يكون لجميع أفراد الشعب مهمة الانتخاب أو الترشيح فيها ومهمة انتخاب حكام يرشحهم أهل الحل والعقد ، وأكد الكواكبي أن مهمة الديمقراطية هي النهوض بالأمة، وتدبير شؤونها، وتحرير أفرادها من الخوف والظلم والجهل، وتحقيق نهضة شاملة. وأمن أن مهمة الحكام الحقيقية هي الإيمان بالديمقراطية وتطبيقها بوصفها، جوهر الإسلام الأساس. وحث الجماهير على الدفاع عن حقها في إقامة أنظمة ديمقراطية، من خلال التسلح بالعلم والإيمان والموعظة الحسنة أولا، أو من خلال العصيان والثورة المسلحة ثانيًا. (حاكم ، عدنان ، ٢٠٠٧ ، ص١)

كما ظل هذا المفهوم مثار جدل الى حد كبير في وقتنا المعاصر . المعنى الحرفي للديمقراطية كما ترد في اصلها في اليونانية (الاغريقية) القديمة ، سلطة الشعب او حكم الشعب وفي المصطلحات المعاصرة عادة ما يفهم هذا المبدأ على انه حكم الاغلبية الذي يعبر عنه من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة ولكن من المسلم به عالمياً تقريباً ان مبدا الاغلبية بحد ذاته لا يعبر عن الفهم المعاصر للديمقراطية ، وكما عبر عنها ليزيك كولاكوفسكي عام ١٩٩٠ في اول اصدار لمجلة الديمقراطية ان مبدا حكم الاغلبية لا يشكل بحد ذاته ديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونعرف ذلك من الانظمة الاستبدادية التي نعمت بتأييد الاغلبية بما فيها المانيا النازية فأننا لا ندعو نظاما قد يذبح فيه ٥١% من السكان الـ ٤٩% المتبقين بالحصانة بالنظام الديمقراطي (برتنر ، مارك ، ٢٠١٠، ص٤٧)

والديمقراطية كآلية توافر منظومة سياسية متكاملة تشمل دستوراً تعاقدياً يمنح الأمة حق الولاية على نفسها، وتعددية سياسية توافر أحزاباً ذات برامج حكم للتنافس بينها، وانتخابات حرة نزيهة، لتشكيل مجلس يمثل الأمة، ويقوم نيابة عنها بمهمات التشريع المطلوبة ويقر تشكيل الحكومات، ونظاماً قضائياً مستقلاً ونزيهاً لتحقيق العدالة، وحريات سياسية كاملة للمواطنين، تكفل لهم حرية التعبير والنشر وإصدار الصحف وتشكيل جمعيات غير حكومية ، ويمكن تعريف الديمقراطية على قسمين اقلها إن يكون للشعب صوته المسموع في العملية السياسية، أما أكثرها تطوراً فهو أن يكون الحكم فيه للشعب وبالشكل الذي يحدد فيه الشعب مسارات العمل السياسي الديمقراطي ابتداء من اختيار من يحكمه بصورة حرة وانتهاء بالحق في إزاحة من يحكمه وتغييره بالطرائق الدستورية (فارس ،رياض،٢٠١١،ص٤٧ ص٤٨)

والذي يجعل النظام الديمقراطي متميزاً عن غيره من الانظمة وضمانة اساسية لخضوع الدولة للقانون، هو ما يتميز به هذا النظام وبالذات موضوعة الحرية، فحرية الرأي والتعبير التي تعرف على انها كفالة تمتع كل انسان بالحق في إبداء رأيه وتلقي المعلومات والأفكار دون تدخل من جانب الغير يمتد اثرها على جميع المجتمع ولايقتصر على صاحب الرأي وحده ، الا أن هذه الممارسة يجب ان تكون في حدود القوانين التي يجب ان تكون صادرة عن السلطة المختصة بالتشريع، وان يكون كل قيد يرد على حرية الشخص وحقوقة، في حدود ما تقتضية مصلحة الجماعة التي يقررها ممثلو الشعب (طاهر ،جميلة ، ٢٠١٢ ، ص٣٦ص٣٧)

لا تتبع المؤسسات الدولية تعريفاً رسميا محدداً للديمقراطية ولكن اطارها متعلق بتقيم (حالة الديمقراطية) على مبدئين رئيسيين للديمقراطية هي الرقابة الشعبية على القرارات وصناع القرار والمساواة في ممارسة هذه الرقابة بين المواطنين لجهة الاحترام والراي ، تفهم الديمقراطية انها نظام سياسي يخضع فيه اتخاذ القرار العام للرقابة الشعبية حيث يملك جميع المواطنين حقوقاً متساوية للمشاركة في هذه العملية (هلجسن ، فيدار ، ٢٠٠٩ ،ص١٦ص١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركز الديموقراطية الليبرالية على مجموعة عناصر هي: الفردية، الطبيعية، والعقلانية، فـ (الفردية) هي: تأكيد حقيقة الانسان بوصفه فرداً إنسانياً، اي تأكيد حقيقته الجوهرية التي تختلف اختلافاً قاطعاً عن حقيقته الوضعية، او احواله الطارئة، او الوضع الذي ارتضاه له المجتمع اتفاقاً او عرضاً، ففي الادراك الوصفي للإنسان وهو الادراك الذي كان سائداً قبل عصر النهضة، يبدو الانسان كآلة مسخرة، او ككائن مضاف لا يكتسب وجوده معنىً الا بإضافته الى سلالة، او فئة، او مذهب ديني او سياسي، اما (الطبيعية) فهي: تخلي الفكر الليبرالي عن هيمنة الاعتبار الميتافيزيقي، واهتمامه باكتشاف الحقائق الجزئية دون المطلقة، في حين أن (النزعة العقلانية) هي: الاعتماد على العقل الانساني، واعطائه الاهمية الاولى ، يذهب كثيرون الى رفض النماذج الجاهزة للديموقراطية سواء أكانت ليبرالية أم غير ليبرالية، لان الديمقراطية يجب ان تكون متجانسة مع طبيعة المجتمع والدولة التي تطبق فيها، مع الاحتفاظ بعناصر الدولة الديموقراطية الاساسية والمتفق عليها (عبد الزهرة ، اثير ، ٢٠١٣،ص٨ص٩)

أن الديمقراطية مشروع نسبي تتغير أنماطها وأشكالها بتغير المجتمعات وباختلاف الخصوصيات. وهكذا فإن موضوع الديمقراطية سوف يبقى من أكثر المسائل التي تشغل الفكر الإنساني بشكل عام، والفكر السياسي والصيغ الدستورية بشكل خاص، الآن وفي المستقبل (الهسنياني، وجيه ،٢٠٠٧ ، ص١٩)

فالديمقراطية ليست الحرية ولا المساواة وانما ماُ يحقق من الحرية والمساواة ، انها تتعلق اساسا بمسألة السلطة وقضية الدولة وطبيعتها ، بقدر ما يمكن فصل هذه المسألة عن باقي المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، فهذا لا يعني انها مفصولة كليا ، فمن الافضل رؤية الديمقراطية من زاوية تنظيم السلطة والدولة بحسب قانون يُجمع عليه الاغلبية مع مفاهيمها واهدافها يتبع تداول السلطة بين الاطراف الاجتماعية من دون قوة وقهر ويسمح بممارستها ضمن قانون ، وهذا هدف يمكن الاقتراب منه من اجل تحقيق شرعية السلطة والنظام السياسي (مكيطف ، عادل ، ٢٠٠٦ ص ٥)

يرى الباحث بانه لا يوجد تعريف متفق عليه حول الديمقراطية حيث كان ينظر للديمقراطية قديماً على انها حكم الشعب او ان الشعب صاحب السيادة ، ومنهم من ذهب الى ان الديمقراطية هي طريقة اختيار المحكومين لحكامهم اضافة الى مبادئ اخرى كسلمية تداول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة وحرية الراي العام والمساواة والعدل والرقابة الشعبية .....الخ ، وربط المفكرون العرب والمسلمون الديمقراطية بمبدأ الشورى .

الديمقراطية ليست دستوراً مكتوباً او قوانين مقننة انما هي منهج غير ثابت يعتمد على كيفية ادارة الانظمة على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يراعي المبادئ التي تم ذكرها سابقاً مع الاخذ بطبيعة التباين في البيئة والقيم الثقافية لكل مجتمع لان النماذج الجاهزة التي ظهرت في بلدان الغرب لاتتلائم مع واقع بلدان اخرى لذا فلابد من القيام بعملية الفرز القيمي لهذه النماذج لكي تكون صالحة التطبيق في مجتمعاتنا .

المطلب الثاني (خصائص الديمقراطية وشروطها)

يتميز النظام الديمقراطي بمجموعة من الخصائص الأساسية والشروط التي يجب توفرها ولأيمكن اطلاق وصف النظام الديمقراطي من دونها ، بحيث يصدق القول على كل نظام لا توجد فيه هذه الخصائص على إنه نظام غير ديمقراطي، وأبرز هذه الخصائص الأساسية هي :

اولا: السيادة للشعب او الامة : فالشعب أو الأمة هو مصدر جميع هذه السلطات، وهذا يعني أن الحكم بمدلوله الشامل للتشريع والقضاء والتنفيذ إنما هو للشعب أو الأمة ومؤدى ذلك أن كلمة: السيادة للشعب تعني أن الحكم للشعب، أو حكم الشعب أو سلطة الشعب. وقد مر بنا أن ذلك هو تعريف الديمقراطية أيضاً، فماذا يعني هذا؟ يعني أن مبدأ سيادة الشعب هو الركيزة الأساسية في الفكر الديمقراطي، والعمود الفقري في الأنظمة الديمقراطية، لأنك إذا عرفت الشيء بجزء منه أو بأحد أركانه دلَّ ذلك على أهميته وعظمته ، ومعنى ذلك أيضاً أنه لا ديمقراطية بغير سيادة للشعب (الشريف ، محمد ،١٩٨٩،ص٧ ص٨)

فلا سيادة لفرد ، ولا لقلة على الشعب وان الضمان الاساس لمنع قيام سيادة فرد او قلة على الشعب يتمثل في قيدين :

أ- تحديد اختصاصات كل مسؤول عن ممارسة سلطة من السلطات الثلاثة ، لمن يتولى السلطة بشكل مشروع ، وليست حقاً مطلقاً لفرد او قلة من الافراد .
ب- انتخاب كل من يتولى سلطة التشريعية و التنفيذية لمدة محددة ، تأكيدا لمبدا الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات ويمارس سلطاته بموجب الدستور وان ممارسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة مسألة عملية ، واذا لم يكن الشعب او الكثرة منه مصدر التفويض لممارسة السلطة ، فان مصدر التفويض لابد من ان يكون حاكماً فرداً او قلة حاكمة .(حافظ ، عبد العظيم ، ٢٠١١ ، ص١٤٩)

ان مبدأ سيادة الامة هو الوجه الاخر للديمقراطية ان لم يكن سببه ذلك المبدأ بما حمله من معاني المشاركة الشعبية ومحاربة الحكم المطلق ، وانما كان سببه اخفاق المذهب الفردي في توفير الحماية والعدالة الاجتماعية للأفراد ، وان الديمقراطية الراشدة التي تضمن اسناد السلطة للشعب الحقيقي وليس الصوري ، فتمارس بكل معانيها وصورها الممكنة التي تكفل مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات خاصة الحاسمة والهامة وبالتالي خضوع الحاكم لرقابة الشعب بأغلبيته واقليته ، بناخبيه وغير ناخبين فيه . فيصبح الشعب في ظل هذه الديمقراطية مسيراً للحكومة وليس مكبلا بقيودها (الخطيب ،نعمان ،٢٠١٤ ،ص٢٣٦ص٢٣٧)

ثانيا: مبدا سيادة القانون : في ظل النظم الديمقراطية يُعدُّ حكم القانون من المثل العليا والاساس لها، حيث يكون عمل رجل الدولة منسجما مع القانون القائم ، وعليه ينبغي خضوع الدولة للقانون ، وهذه ضمانة اساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته، فدولة القانون هي التي تخضع للقانون بكل نشاطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ،وليست تلك التي تضع نفسها فوق القانون، فتخضع الدولة القانونية لحكم القانون، مما يضمن صيانة وحماية حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة ، ويجعل حماية حقوق الافراد وحرياتهم مظهرا من مظاهر المدنية الحديثة، وان اخضاع الدولة لحكم القانون ليس بالسهل ،لان سن القانون انما يعني تحديد سلطة الدولة ، وهذا التحديد وضعته الدولة بنفسها لنفسها لتضع بذلك حدودا لسلطانها (القمحاوي ، محمد ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٤)

ويعد القانون من اهم خصائص الدولة الديمقراطية فوجود الدستور يعني إقامة نظام في الدولة وبيان قواعد ممارسة السلطة فيها ووسائل وشروط استعمالها، ومن ثم يمنع كل استخدام للسلطة العامة، لا تراعي فيه هذه الشروط وتلك القواعد وللدستور دعامتان، الأولى السلطة، والثانية الحرية، ويسعى جاهداً إلى إيجاد قدر من التوازن والتصالح بينهما، فالدستور هو مؤسس سلطات الطبقة الحاكمة، وقانون وظائفها ومحدد اختصاصاتها ومرسخ شرعيتها، تقوم هذه الشرعية على حقيقة إلا وهي إن الفرد أو الجماعة المنوط بهم السلطة الآمرة يقومون بعملهم بموجب الدستور ونيابة عن الدولة وقراراتهم ملزمة لأنها قرارات صادرة عن الدولة، وعليه فالدستور يحد من إمكانية تصرف السلطات العامة، مهما يكن حجم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختصاصات التي تتمتع بها، وممارسة هذه الاختصاصات تخضع للهدف الذي من أجله مُنحت وهو المصلحة العامة (طاهر ، جميلة ، ٢٠١٢،ص٢٠)

ان مبدأ سيادة القانون يعد احد الضمانات الاولى والمبدئية لحماية حقوق الانسان حين تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين له . فسيادة القانون لا تعني وجود القانون فقط بغض النظر عن مضمونه ومحتواه اذ ينبغي ان يضمن القانون احترام حقوق الانسان وحرياته ، الا ان التطبيق السليم لدولة القانون يحتاج الى جملة من الظروف والضمانات كي ينغرس المفهوم في وعي المجتمع وثقافته السياسية ولعل من اهمها : توسيع دائرة الشرعية والتي تعني المرجعية التي يتم الاستناد اليها لفحص قانونية الشيء سواء اكان نصا قانونياً ام قراراً ، تقوية الرقابة القضائية ، وضمان أعلوية الدستور وسموه (البياتي، فراس، ٢٠١٣، ص٥٤)

ثالثا: مبدأ الفصل بين السلطات : أجمع فلاسفة السياسة وفقهاء القانون على أن وظائف الدولة يجب أن تقسم إلى ثلاث وظائف أساسية هي الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، وأنه يجب أن يتم الفصل بين السلطات التي تمارس هذه الوظائف ، جاء الفقيه الفرنسي "مونتسكيو" الذي يرجع إليه الفضل في إبراز خصائص المبدأ وتحديد معالمه، وذلك في مؤلفه الشهير "روح القوانين" الصادر سنة ١٧٤٨، حيث يرى أن الغاية الأساسية لأي نظام سياسي ينبغي أن تكون تحقيق الحرية التي لا تتحقق في ظل نظام تكون السلطة فيه مركزة في يد فرد واحد أو هيئة واحدة، وإن كانت تلك الهيئة منتخبة من الشعب. بل إن الحرية يمكن تحقيقها إذا وزعت وظائف الدولة على هيئات مختلفة بحيث تحول كل واحدة منها دون استبداد الأخرى وتكون رقيبة عليها. ولتحقيق ذلك يرى أن وظائف الدولة ينبغي أن توزع على ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية (محمد ، سيدي ، ٢٠٠٨،ص٢)

ويرى أيزمان فيما يخص تفسيره لنظرية مونتسكيو ، في انه لا يجب اسناد السلطة السيادية في الدولة ، التي هي مصدر السلطة التشريعية الى هيئة بسيطة سواء كانت فرداً او مجلسا واحداً بل يجب اسنادها الى هيئة مركبة مشكلة من تيارات ايديولوجية وطوائف سياسية مختلفة ، وان الدليل على ذلك هو ان مونتسكيو قسم الوظيفة التشريعية بين القوى الاجتماعية الى ثلاث التي يتكون منها المجتمع البريطاني آنذاك ، اذ تشارك فيها طبقة الشعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن طريق غرفة العموم ، اما طبقة النبلاء بواسطة غرفة اللوردات والملك باستخدام الفيتو (محمد ، ياهو ، ٢٠١٣ ،ص ١٤)

مفهوم السلطة والفصل بين السلطات، فالسلطة المتحدث عنها ليست المتمثلة في ظاهرة "القدرة على الأمر والنهي" بمفهوم القهر والعلاقة العمودية بين حاكم ومحكوم والتي قد تؤدي إلى الاعتقاد بالإطلاق وعدم المساءلة. بل هي على علاقة وثيقة بمفهوم الدولة ونظام الحكم فيها القائم على تعدد وترابط الوظائف والهياكل المكلفة بتحقيق هذه الوظائف وبضرورة أن يكون كل هيكل مسؤولا عن أعماله. والحديث عن المسؤولية في هذا الإطار مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم دولة القانون التي تعني أن الدولة هي التي تضع قواعد الحكم وفي نفس الوقت تلتزم هي ذاتها بالخضوع إليها. والمرجع في كل هذا هو الدستور الذي هو القانون المؤسس لنظام الحكم في الدولة. لقد وجد المشرعون الدستوريون في مبدأ الفصل بين السلطات أفضل تعبير عن هذا النظام.(بن عمو ، نذير ، ٢٠١٤ ،ص١)

لقد اختلف واضعوا الدساتير حول مدى تفسير وتطبيق مبدا الفصل بين السلطات وخاصة بين السلطة التشريعية والتنفيذية وعليه نجد ان العلاقات والروابط بين هذه السلطات تختلف من دولة الى اخرى . فالنظام الرئاسي الذي انشأه الدستور الامريكي ، يقضي باستقلالية كل هيئة عن الاخرى الى اقصى درجة ممكنة وتوزيع السلطة بين اختصاص رئيس الدولة والسلطة تشريعية يباشرها الكونغرس بمجلسيه واخيراً وجود سلطة قضائية تمارسها المحاكم القضائية . اما النظام البرلماني فهو نظام يقوم على اساس التعاون والتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ثنائية . اما النظام المجلسي فيقوم على اساس عدم المساواة والتوازن بين الهيئة التشريعية والتنفيذية ، اذ تحتل الهيئة الاولى مركز الصدارة بالنسبة للهيئة الثانية .(الشيخلي ، محمد، ٢٠١٣ ،ص١٩)

ان الاعتقاد بالفصل المطلق المجرد امر خيالي مردود عليه ، فالوظائف متكاملة متداخلة مما يتطلب تعاونا وتضامنا بين السلطات ، حتى تتمكن الدولة من اداء مهامها والوفاء بحاجات المواطنين، فالمقصود بالفصل هو الاستقلال والتساوي في ممارسة الاختصاص المحدد بالدستور، حتى لا تتعدى الهيئات على بعضها لكن دون استبعاد التعاون والتضامن بفصل التنظيم الحزبي السائد الان ، خاصة حينما تواجه الدولة ازمة خطيرة كما انه لا مانع من قيام رقابة على الهيئات ضمانا لحرية الافراد.(علواش ، فريد ، ٢٠٠٨،ص٢٣٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: مبدا التداول السلمي : التداول على السلطة مرتبطة بالخلافة السياسية والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والانتخابات الدورية وتولي السلطة وفق نظام الأغلبية مع تحديد مدة تولي السلطة. وتعد آلية دستورية وقانونية وأخلاقية وأسلوب حكم، وعملية متكاملة بين التعددية الحزبية والانتخابات الدورية النزيهة بانتظام، وحكومة الأغلبية مع احترام الأقلية في فترة زمنية محددة ، و تعني:

- التشاور والتداول في القضايا في إطار تعددي بمشاركة الجميع لاختيار الأفضل.
- تعاقب الأشخاص والحكومات والأحزاب والبرامج والسياسيات والأجيال على كل المستويات بطريقة سلمية في إطار الضوابط الدستورية والالتزامات الأخلاقية.
- حكومة الأغلبية المشكلة من حزب الأغلبية أو بالائتلاف مع احترام الأقلية في اتخاذ القرار
- تحديد مدة تولي السلطة ولا يجوز تجاوزها. (حسين ، مرزود ،٢٠١٢، ص١٤)

عندما يختار المواطنون من ينوبهم ويمثلهم في ممارسة السيادة فذلك يكون لمدّة زمنية تحدّدها القوانين وهي مدّة مراقبة المواطنين لممثليهم ثم اختيار غيرهم عبر الانتخاب ، فالانتخاب يكسب السلطة القائمة مشروعيتها باعتبار أن اختيارها كان عن طريق الشعب ووفق إرادته الحرة. ومن خلال الانتخاب يسعى المواطنون إلى اختيار من يمثلهم أي من يعمل على تحقيق مصالحهم. وتجديد الانتخاب بشكل دوريّ يمكّن من التداول السلمي على السلطة. التداول السلمي على السلطة يفترض وجود تيارات سياسية أو أحزاب مختلفة وهو ما يسمّى التعددية الحزبية.(شقير، حفيظة ، ٢٠١٤ص٣٥ص٣٦)

إن مبدأ تداول السلطة بين القوى السياسية المتنافسة والفاعلة على صعيد الحياة السياسية من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية لأنه يعبر عن عمق ورسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها والياتها في المجتمع المعني، كما ويعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده إزاء مطالب القوى السياسية بالمشاركة السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتطلب التداول السلمي للسلطة الاحتكام إلى رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية أو ترجيح حكم الأغلبية والأخذ برأيها ، وتأتي هذه الأغلبية بناءاً على عملية الاقتراع العام السري والدوري المنتظم الذي يجري في أوقات معلومة ، غير إن الأغلبية في نظم الديمقراطية لا تمتلك إن تعرض ما تشاء من قوانين أو تشرع ما تهوى فالديمقراطية الدستورية تقيد حق الأغلبية بقيود دستورية الغاية منها الحفاظ وصيانة حقوق الأقلية ومنع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأغلبية من إلالغاء أو الانتقاص من حقوق الأقلية في معارضتها الدستورية (الكواري ،علي ،٢٠٠٠، ص٥٦)

هناك العديد من المفكرين ممن وضعوا شروطا للتداول منهم موريس دوفرجية حيث حددوها في ثلاثة شروط :(حسين ، مرزود ،٢٠١٢، ص١٥)

١. التعددية الحزبية سواء كانت ثنائية او تعددية او بالتحالف .
٢. اجراء وتنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام تنتج عنها حكومة الاغلبية مع ضمان حق المعارضة
٣. الاتفاق على مجموعة من الثوابت الوطنية من طرف التشكيلات السياسية

خامسا: مبدا حماية وضمان حقوق الانسان : اذا كانت الديمقراطية تعني حكم الاكثرية، فإن حماية حقوق الاقلية وكيفية معاملتها تبقى من أهم مشاكلها . ولا نقصد بتعبير "الاقليات" هنا الناس الذين صوتوا ضد الحزب "الفائز"، والجهة الفائزة في الانتخابات، بل أولئك الذين يختلفون بصورة جلية عن الاكثرية بسبب العرق أو الدين أو الاصل الاثني .(عزيز،فراس،٢٠٠٨،ص٤١)

أن هذه الحقوق أي الحقوق الطبيعية هي حقوق مرتبطة بطبيعة الإنسان، وأن هذه الحقوق غير قابلة للفصل عن طبيعة الإنسان، وهذه الحقوق الطبيعية هي الحرية والمساواة، والحق في الحفاظ على الذات، والحق في السعي لحياة حرة كريمة، والحق في الملكية الخاصة .

فقد نصت المادة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يولد الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء (الهسنياني،وجيه،٢٠٠٧،ص٢٩ص٣٠)

ان خصوصية حقوق الانسان تكمن في انها ملك للفرد بوصفه كائنا انسانيا لا يمكن حرمانه من جوهر هذه الحقوق في اي ظرف من الظروف ، على النحو فهي ملازمة للإنسان من حيث كونه انسانا، وبذلك فان الدولة ملزمة بتامين هذه الحقوق لجميع الافراد الذين يخضعون لولايتها او لمجموعات الافراد ،وهو ما يؤكد مبدا عالمية حقوق الانسان ، فهي حقوق متأصلة في كافة اعضاء الاسرة الانسانية وغير قابلة للتصرف بالنسبة للكائنات البشرية ، وكما ذكر الاعلان الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالاحترام العالمي والفعال لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، حيث تقسم الحقوق الى :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. الحقوق الفردية ، وهي تلك الحقوق التي يجب ان تتوفر لكل فرد مثل الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢. الحقوق الجماعية، وهي لصيقة بمجموعات بشرية مختلفة مثل حق تقرير المصير والحق في التنمية والسلام والمساواة والعمل والتواصل والحق في بيئة صحية ونظيفة . (مختار،خياطي،٢٠١١،ص٣٠ص٣١)

اضافة الى أن الحماية التي كفلتها الدساتير الغربية، وغيرها من دساتير الدول النامية المقلدة لها، قد قيدت بالنصوص القانونية الوضعية، التي تنص عادة على عدم جواز الاعتقال أو الحبس، أو التجسس، إلا بحكم القانون. ولما كان القانون أصلاً من وضع الحكام، فقد نجم عن ذلك، في كثير من الأحيان، فقدان الحقوق الإنسانية، وانتهاك كرامة الأفراد باسم القانون، وتقنين تلك الانتهاكات بوضعها في نصوص تشريعية، نحو: "قانون الطوارئ"، و"الأحكام العرفية"، و"المحاكم الاستثنائية"، وغيرها من الاستثناءات .(مفتي ،محمد، ١٩٩٢،ص٩)

يرى الباحث ان الذي تم التطرق اليه يعتبر من اهم خصائص النظام الديمقراطي ويمكن ان تلاحظها في معظم الدساتير في الدول المتقدمة والدول النامية ولكن الاختلاف بينهما من ناحية التطبيق فالدول المتقدمة تطبق ما ينص عليه الدستور وتضع اليات واضحة في التطبيق .

اما الدول النامية فهي تتفاوت من حيث التطبيق فدول تحاول تقليد غيرها من الدول ووضع اليات في محاولة منها الوصول لما وصلت اليه الدول المتقدمة ، ودول مازالت في طور التحول الديمقراطي وتحاول ايجاد اليات تتلاءم مع الواقع السياسي التي تعيشه ، ودول اخرى لا تشكل هذه الخصائص الديمقراطية سوى حبر على ورق على شكل دستور مكتوب فالسيادة للحاكم وهو نفسه ممسك بجميع السلطات ، ويتوارث الحكم من الاب الى الابن ولأتوجد ضمانات حقيقية لحقوق الانسان وانتهاك لحقوق الاقليات وسيادة القوانين المؤقتة ، حيث ان غالبية الشعوب تؤمن بالديمقراطية كمذهب ولكن تتفاوت من شعب الى اخر بأيمانهم بالديمقراطية كأسلوب حكم وادارة مؤسسات الدولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(عناصر الديمقراطية وصورها واشكالها)

يقسم هذا المبحث الى مطلبين يتحدث المطلب الاول عن عناصر الديمقراطية اما المطلب الثاني سيتحدث عن صور الديمقراطية واشكالها ليتسنى لنا فيما بعد الاطلاع على التجربة العراقية ومدى توفر هذه العناصر فيها واي صوره تمثلها هذه التجربة .

المطلب الاول (عناصر الديمقراطية)

هناك عدة عناصر او مكونات للديمقراطية ومن المهم توفرها ، ولها دور بارز في نجاح اي نظام سياسي يأخذ بالنموذج بالديمقراطية ، ويمكن ان نطلق عليها تسمية اخرى وهي متطلبات الديمقراطية او مستلزماتها وتقسم على النحو التالي :

اولا: المواطنة : تعد المواطنة مفهوما مهماً يتوسط بين المجتمع المدني والدولة ، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته ، وهي عامل مهم في صحة واستقرار اي نظام حكم ، بمعنى اخر تشير لنا الى من هو المدين بالواجبات الى الدولة ، ويتمتع ايضا بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الاطار الشرعي للتجمعات داخل المجتمع المدني وهي اكثر من تلك الحالة الشرعية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والرعاية الصحية العامة، والتعليم والتربية والامن الاجتماعي ،انها توفر الاحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها .يمكن تعريف المواطنة بانها المشاركة في العضوية الكاملة في جولة لها حدود اقليمية (صونية ، العيدي،٢٠٠٨،ص٧)

ان ابسط معاني المواطنة هو ان تكون عضوا في مجتمع سياسي معين او دولة بعينها ، القانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة ، وعادة ما يكون (رابط الجنسية) معيارا اساسيا في تحديد من هو المواطن (فوزي،سامح،٢٠٠٧،ص٩)

كثرت في العقد الأخير من القرن العشرين الكتابات حول المواطنة بمفهومها العالمي الجديد، وتوالت في الظهور العديد من الاستراتيجيات السياسية وما يلزمها من استراتيجيات تربوية بغية تعميق قيم تربوية تجعل الافراد اكثر تفاعلا وانخراطا في ذلك المفهوم الجديد للمواطنة الذي يحاول وفق المنطق الديمقراطي الغربي المعاصر احلال هوية جديدة وحيدة محل الهويات المختلفة المتشابكة والتي تنشا على اساس الديانة والجنس والعرق والطبقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والنوع. وتوكد ان الهوية المدنية هي الهوية الوحيدة التي تمتلك المساواة لكل المواطنين في الدولة بعض النظر عن الاختلافات السابقة ، اذ ان الهوية المدنية مشاعة لكل المواطنين . وترتكز هذه الهوية المدنية على الالتزام الحر بمبادئ مدنية معينة ، وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات الجنسية والعرقية بل والدينية لتصبح الهوية المدنية هي الرابط الذي يضم المواطنين جميعا في نظام سياسي وحيد (بن صالح العامر،عثمان،٢٠٠٣،ص٢٢٥)

تتجسد المواطنة في الواقع على ان القانون يتعامل مع الذين يعتبرون اعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية والقومية والعرقية وثقافاتهم او اي تنوع بين الافراد والجماعات ، وان القانون يحمي ويعزز كرامة واحترام الافراد ويقدم الضمانات القانونية لمنع اي تجاوزات على الحقوق المدنية والسياسية ويكون ايضا الضامن للحقوق الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق المساواة (Dawn,Oliver,1994,p8)

ان المواطنة لا تأخذ صورة واحدة لدى كل المواطنين ،فليس بالضرورة ان توجد تلك المشاعر والاحاسيس الوطنية لدى كل فرد في المجتمع ، او ان تكون بدرجة واحدة بل قد تزيد تلك المشاعر او تنقص او تغيب كليا وفقا للعديد من العوامل والظروف المتعلقة بالمواطن والوطن ، وهناك اربع صور او اشكال للمواطنة وهي :

١. المواطنة الايجابية : وهي التي يشعر الفرد بقوة انتمائه الوطني، ويقوم بواجبه المتمثل في القيام بدوره الايجابي لمواجهة السلبيات .
٢. المواطنة السلبية: وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن ، ولكن يتوقف عند حدود النقد السلبي ولا يقوم بأي عمل ايجابي لإعلاء شأن وطنه.
٣. المواطنة الزائفة: وفيها يظهر الفرد حاملا لشعارات ظاهرية فقط ، بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم احساس واعتزاز بالوطن .
٤. المواطنة المطلقة: وفيها يجمع المواطن بين دوره الايجابي والسلبي تجاه المجتمع وفقا للظروف التي يعيش فيها ،ووفقاً لدوره فيها .(ال عبود ، عبد الله ،٢٠١١، ص٧٦)

ثانيا : المشاركة السياسية : تعتبر المشاركة السياسية هي اساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة الى اخرى لكل اعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية ،والتواجد الحزبي او التنظيمي ، وحق وضع الملصقات والقيام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاتصالات وغير ذلك ، ويساهم تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الانسان كائناً سياسياً .(صالح،سامية،٢٠٠٥،ص١٧)

أن ديمقراطية أثينا كانت أكثر أهمية وأكثر شهرة قديما وحديثا، لتأثيرها على الفلسفة السياسية، وعدت فيما بعد مثالا جيدا لمشاركة المواطنين في الحياة العامة، أي مشاركة المواطنين في صنع القرار (Mayo,Henry,1965,p35)

فالمشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير في عملية اختيار أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتم هنا تحديد مركزية السلطة الحاكمة عن طريق موازنتها المبنية على أساس التنافس السياسي .ويسمح النظام الديمقراطي بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في التأثير بعملية صنع القرارات السياسية، واختيار القادة السياسيين، فيما تعطي المشاركة السياسية الشرعية للنظام الحاكم ومزيداً من الاستقرار للمجتمع الذي يمتلك أفراده الحق الديمقراطي الذي يمكنه من معرفة مدى جودة الأداء الحكومي، وانتقال السلطة بطرق سلمية، لان القرارات تتخذ من اجل المواطنين أنفسهم، الأمر الذي يتطلب من المواطن الشعور بالانتماء لوطنه، وامتلاكه إلى الحنكة السياسية كي يتمكن الناخبون من الاطلاع على آلية عمل النظام السياسي إذا ما أرادوا التأثير والتحكم بسلوك ممثليهم.(السراجي،رغد،٢٠١١،ص٨)

أن المشاركة السياسية "حق الشعب في المساهمة السياسية العامة للبلاد ، وتحديد موقفهِ بخصوص القضايا التي تهمهُ ، والتي يعدها اساسية في تحديد مصيرهِ ومستقبلهِ ، إذ إن المشاركة في صناعة القرارات توفر في حد ذاتها ضماناً اجتماعياً لقبول تلك القرارات ، ومن ثم الالتزام بتنفيذها والقبول بما سوف ينتج عنها من آثار ، وتساعد من ناحية أخرى في تعبئة طاقات المجتمع نحو تحقيق اهدافه ، كما تجنب النظام السياسي مغبة وجود معارضة مستترة لما يصدر من سياسات يمكن أن تنفجر وتفاجئ النظام في أية لحظة لا يستطيع فيها مواجهتها ، مما يمثل عاملاً من عوامل تهديد الاستقرار السياسي" (ابراهيم، هند، ٢٠٠٥،ص١٤)

تتوقف على المدى الذى يشترك فيه المواطن بالعمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي ـ فكريا ومادياً واجتماعياً ـ الذى يسود في المجتمع. وفى المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية. وفى بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر. كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي. فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف.(محمود ،منى ،٢٠٠٨،ص ١)

تعتبر التنشئة السياسية من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد وتشكيل نمط سلوكه السياسي، وتحديد دوافعه وميوله تجاه المشاركة في مجالات العمل السياسي، يرجع سبب ذلك الى أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة متواصلة، لا تقتصر على مرحلة عمرية معينة، أو مرحلة تعليمية معينة، بل يتعرض لها الفرد طوال حياته، وهي فوق كل ذلك عملية مقصودة وموجهة تخضع لتوجيه أيديولوجي معين يتوخى تلقين الفرد قيما واتجاهات ذات دلالات ومضامين سياسية معينة وما يزيد من قوة تأثير التنشئة السياسية أنها تتم من خلال مؤسسات متعددة، كما أنها تعتمد كذلك على أساليب ووسائل متنوعة كالأحزاب السياسية وجماعات الرفاق، ومؤسسات التعليم ووسائل الاتصال (سعد،اسماعيل،٢٠٠٣،ص٤٥٤ص٤٥٥)

والمشاركة تعني المساهمة الايجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على كافة الاصعدة ، من الاسرة ومنظمات المجتمع المدني الى مؤسسات الدولة (الخلايلة،هشام،٢٠١٢،ص٧١)

تعتبر المشاركة السياسية جزءاً أساس واحدى مؤشرات الديمقراطية إذ لا يمكن تصور وجود نظام سياسي بدون مشاركة سياسية ، وذلك بالإضافة إلى عناصر الحرية والمساواة والفصل بين السلطات . وتعتبر المشاركة الجماهيرية في التأثير على القرارات السياسية الهامة هي السمة الأساسية للديمقراطية، وبالتالي فان النظام الديمقراطي هو الذي تتم فيه مشاركة المواطنين بشكل واسع من اجل رسم السياسية العامة للدولة والقدرة على اختيار قادتها (شعبان ،خالد،٢٠١٢،ص١٠)

ثالثا: الانتخابات: ان الفقهاء في القانون الدستوري يتفقون على ان الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في النظام الديمقراطي على الرغم من اختلافهم في تكييف هذه الوسيلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية ويتعددون في بيان وشرح اسس واساليب الانتخاب واجراءاته وانظمته ، ويقول الاستاذ ليون بردات بانه لا يوجد شيء اهم في النظام الديمقراطي من الانتخابات .(الخطيب ،نعمان، ٢٠١٤،ص٢٧٥)

فالانتخاب" تعني الطريقة لاختيار الأشخاص لتولي مناصب معينة ، من طريق اختيارات الناخبين ، أي المؤهلين للتصويت بموجب قواعد وإجراءات النظام الانتخابي . كما عبر عن "الانتخاب" بأنه قاعدة النظام الديمقراطي ، فهو الوسيلة التي تمكن من اختيار الحكام بصورة ديمقراطية . وبهذا يكون "الانتخاب" هو الوسيلة الديمقراطية النيابية ، فمن طريقه يختار الشعب نوابه الذين يمثلونه ويعبرون عن إرادته ، ولذلك تحرص النظم المختلفة على تنظيم هذه الوسيلة تنظيماً دقيقا ، وإحاطتها بالضمانات الكافية حتى تكون نتائجها معبرة بالفعل عن إرادة الشعب الحقيقية دون تشويه أو تصريف أو تزوير (فارس،رياض،٢٠١١،ص٣)

تعتبر مسالة النظام الانتخابي من اهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي .ففي غالبية الاحيان يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعين ، حيث ان النظم الانتخابية المنتقاة تميل الى الديمومة ،في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي يوفرها ذلك النظم. ففي كثير الاحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي ،كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية ،او استجابة لميول شائعة، وبسبب تحول تاريخي مفاجئ ،دون ان ننسى الارث الاستعماري وتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير، ويحتاج النظام الديمقراطي الناشئ الى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية (رينولدز،اندرو،واخرون،٢٠١٠،ص١٥)

الانتخابات الديمقراطية تقوم بوظيفة التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، وتنفيذ آلية التمثيل النيابي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة أظهر صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات، وهو الاقتراع العام. وهذا يعني أن الحكومة تستند في ممارسة مظاهر السلطة إلى عنصر التفويض الشعبي، أي أن الحكم ليس حقاً إلهياً كما في النظم الثيوقراطية، وليس حقاً موروثاً كما في النظم الوراثية، كما أنه لا يتم من خلال القهر والغلبة كما في النظم العسكرية والدكتاتورية. وبهذا يتحقق الفصل بين شخص الحاكم وبين السلطة التي هي وظيفة يؤديها الحكام لحساب الجماهير وبتفويض منهم وليس مِلْكاً يتولونها بغير قبول من المحكومين. وبهذا أيضاً يمكن التمييز بين النظم الديمقراطية وغيرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من نظم الحكم المستبدة. إن الربط بين مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة والانتخابات يحدد الطريقة التي يستمد من خلالها الحكام السلطة من الجماهير، وكذا الطريقة التي يمكن للجماهير من خلالها ممارسة حقها في مقاومة وتغيير من لا يُعبر عن آمالها ومطالبها. كما أن هذا الربط يُمكّن الإنسان من الإحساس بقيمته كمواطن مشارك في العمل العام وفي صنع القرارات وليس مجرد متلقٍ ومنفذ لما يقرره صناع القرار.(ماضي، عبد الفتاح،٢٠٠٧،ص٨)

كما إن النظام الانتخابي وأساليبه يختلف من دولة لأخرى متأثراً بالعوامل الاجتماعية ،والثقافية، والسياسية لأوضاع الدولة الدستورية وتقدير المشرع فيها إذ تفرض المؤسسات السياسية قواعد اللعبة التي تحكم ممارسة الديمقراطية وغالباً ما يقال إن المؤسسة السياسية الأكثر عرضة للتلاعب ، بقصد أم بغير قصد هي النظام الانتخابي ففي تحويل الأصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد برلمانية ، يمكن أن يترك اختيار النظام الانتخابي أثراً حاسماً في الشخص الذي سينتخب وفي الحزب الذي سيتولى السلطة حتى حين يحصل حزبان على عدد مماثل من الأصوات ، فأن نظاماً انتخابياً معيناً قد يعطي الأفضلية في هذه الحالة لحكومة ائتلافية في حين يمنح نظاماً آخر حزباً واحداً سيطرة أكثرية (فارس،رياض،٢٠١١،ص١٣)

رابعا: المعارضة : تمثل المعارضة الركيزة الأساسية في النظم الديمقراطية وأن وجودها يعتمد على طبيعة النظام السياسي القائم، فالوصول إلى نظام ديمقراطي حقيقي يستوجب وجود معارضة برلمانية تتعايش سلميا وتعمل جنبا إلى جنب مع الحزب الحاكم، وأنها تمثل واحدة من الممارسات البرلمانية الأصيلة في الدول الديمقراطية، مؤشراً على رقي نظامها السياسي وفعالية سلطتها التشريعية وعلى التداول السلمي للسلطة والتعددية الحزبية الحقيقية هي بوجود (حكومة الظل) فيها، وتتمثل وظيفة هذه الحكومة التي توصف بأنها حكومة في الانتظار أساساً تعمل على مراقبة عمل الحكومة ومساءلتها، وعلى ذلك تعد المعارضة البرلمانية ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي وضرورة لازمة لنجاح أي حكومة (كاظم،بان،٢٠١٣،ص أ)

المعارضة السياسية تمثل ضرورة لضمان حقوق الأفراد السياسية، وحرياتهم، وتعكس حقًا فرديًا مطلقًا، ينبع من كون السيادة مصدرها الشعب، فهي تعكس مصالحهم ورغباتهم، لذلك إذا اتضح لسبب أو لآخر أن السلطة الحاكمة، لا تعبر عن مصالحهم. جاز لهم إظهار عدم قناعتهم عن طريق المعارضة السياسية ، كذلك أن "السلطة" و"المعارضة" توأمان لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينفصلان: والواقع أن إقامة واستمرار الحكم يتطلبان دومًا ، مهما كانت أشكاله، وجود عدم المساواة والامتياز (ميل،جون،١٩٦٦،ص١٤)

يعد الصراع السلمي بين القوى السياسية من اجل الوصول الى السلطة بحسب قواعد السلمية عامة ومثبتة الالية الانسب لتحقيق الهدف ،ولب الحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي وجوهره. مما يعني ان صراع الاحزاب والقوى السياسية في الانظمة الديمقراطية من اجل الفوز بالسلطة والبقاء فيها عن طريق كسب رضا المواطنين هو مؤد في النهاية الى تحقيق المصلحة العامة وضمان استمراريتها . هذه العملية كلها تفترض وجود قوة سياسية في السلطة تحاول تحقيق برامجها ،فاذا لم تحظ بالقبول الجماعي فأنها قد تخسر السلطة ذلك انه يفترض في ظل الانظمة الديمقراطية وجود طرف اخر في العملية السياسية وهو (المعارضة) فهي تهيئ نفسها لاستلام السلطة (الزيدي،رشيد،٢٠١٢،ص١)

فالمعارضة ضمن النظام أو بتعبير آخر . المعارضة التي تعمل تحت الدستور هي نوع من أنواع النصيحة بها تمارس الضغط لتغيير السياسات حسب ما تراه أنه هو الصواب (العموش،بسام،٢٠٠٩،ص٢٣٨)

إن المؤشر الأكثر خطورة في النظم الديمقراطية هو عدم تفعيل المعارضة أو غيابها في المجلس النيابي ، فالموالاة والمعارضة .. الأغلبية السياسية وأقليتها ضرورتان لعمل أي نظام سياسي . فالديمقراطية الحقيقية هي حراك اجتماعي وسياسي وثقافي ، وهي ممارسة قابلة للنمو ، من اجل تحقيق المصلحة العامة وصيانتها والدفاع عنها . ويعد الصراع السلمي بين القوى السياسية من اجل الوصول إلى السلطة - وحسب قواعد سلمية عامة ومثبتة– الآلية الأنسب لتحقيق ذلك الهدف. (كاظم، بان،٢٠١٣،ص أ)

لذا فأنها ضرورية للتوازن بين القوى والحركات السياسية المتنافسة وللتقدم الاجتماعي عموماً، ولا يمكن الاستغناء عن مثل هذه المعارضة، من دون أدخال البلد، مهما كان نظامه السياسي، في دوامة الأزمات. لمعارضة لا تقوم فقط بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية و متابعة سياستها و نقدها من اجل تصحيح مسارها ، بل هي ضرورية ايضا كآلية للتواصل بين المواطنين ومؤسسات السلطة السياسية. ولكي تكون المعارضة فعالة لا تكفي ان تشخص المشاكل العالقة و تنتقد مؤسسات الدولة فقط ، فالمعارضة الحقيقية ينبغي ان تمتلك رؤيتها الخاصة وبرامجها المعلنة، التي تختلف عن رؤية وبرامج الحكومة لسبل التنمية والتطور والتقدم الاجتماعي (هوشيار،جودت،٢٠١٣،موقع الإلكتروني)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: اللامركزية : أن اللامركزية ماهي الا أسلوب في التنظيم يقوم على توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانونياً وهي بهذا المعنى قد تكون لامركزية سياسية أو لامركزية مالية، أو لامركزية اقتصادية، أو لامركزية إدارية. سيقتصر حديثنا عن اللامركزية السياسية هي وضع دستوري يقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بين الحكومة الاتحادية في العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات أو الكانتونات أو غيرها من الوحدات السياسية. حيث تمارس الوحدات المذكورة سيادتها الداخلية، فتقيم برلماناً وتنشئ حكومة ، وتسن التشريعات وتحكم بموجبها. وتهدف اللامركزية السياسية إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا سلطة اكبر في عملية صنع القرار سواء خلال مرحلة الاعداد والتخطيط أو التنفيذ.(احمد، عبد الجبار،٢٠١٣،ص٧)

مفهوم اللامركزية ظهر في بداية التسعينيات فقد شهدت العديد من البلدان في العالم مجموعة من الإصلاحات تضمنت الاتجاه نحو المزيد من اللامركزية في إدارة السياسة العامة للدولة وفي صناعة القرارات المحلية، فنجد أن مصطلح اللامركزية أصبح يأخذ حيزا كبيرا في النقاشات بين الأكاديميين وظهرت مصطلحات أخرى كعدم التركيز والتفويض وتحويل الصلاحيات كوصف لعملية نقل بعض السلطات المركزية إلى الوحدات وكل هذه المصطلحات لم تصل إلى ما يسمى بالمركزية الفعالة والتي تعني تحويل السلطات السياسية والمالية إلى المستويات المحلية ولكن مع الاحتفاظ بالرقابة المركزية، وجاء هذا المفهوم كحتمية طبيعية ليجر الاتجاهات الجديدة نحو تفعيل مبادئ الحكم الرشيد (قوق،علي،٢٠١١،ص٥٠)

الفيدرالية الامريكية تقوم على استيعاب القضايا المحلية التي تسهم أيضاً في بناء الديمقراطية عن طريق اضفاء طابع اللامركزية على السياسات والعمل السياسي. زيادة إلى ذلك قدرة الفيدرالية على استيعاب المجموعات الأثنية والدينية والقومية حيث توفر سبلاً لهذه المجموعات في أن يعيشوا في الولاية التي تلائم سياساتها قيمهم الاخلاقية والثقافية (عزيز،فراس،٢٠٠٨،ص٣٨)

ان مفهوم اللامركزية السياسية يقوم على أساس إن الممثلين المنتخبين بشكل مباشر على المستوى المحلي هم الأقدر على التواصل والتعاون مع دوائرهم الانتخابية لتلبية طلباتها واحتياجاتهم. ويشار إلى أن اللامركزية السياسية تعزز من مفهومي الديمقراطية والحكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصالح على المستوى الوطني من خلال مشاركة أوسع في مجال صنع القرار (احمد، عبد الجبار،٢٠١٣،ص٧)

يرى الباحث بانه تم تناول ابرز عناصر الديمقراطية التي ستساعدنا في دراسة التجربة العراقية في المراحل القديمة وصولنا الى وقتنا الحاضر، فالمواطنة تعد مقياس مدى استقرار اي بلد معين، وتفاوت المعدلات تؤثر بصورة طردية على استقرار الوضع الداخلي لأي بلد . وكذلك المشاركة السياسية وقياس توجهات اعضاء المجتمع واهتماماتهم ومدى مقبولية اي نظام سياسي قائم او رضاهم عن العملية السياسية ، اما الانتخابات التي تعتبر الطريقة الوحيدة لإسناد السلطة في الانظمة الديمقراطية رغم الاختلاف بين الدول في الأنظمة الانتخابية ،فالانتخابات هي ممارسة الشعب لسيادته وسلطاته وهذا ما يميز الانظمة الديمقراطية عن الانظمة الاخرى. بالحديث عن المعارضة الذي هي بمثابة صمام الامان لأي نظام ديمقراطي فكل حكومة تعمل وفق برنامجها التي على ضوئه فازت بالانتخابات فاذا اخفقت في ذلك فان المعارضة تصبح حكومة بناءاً على اختيارها من قبل الشعب ، ولا يقتصر دورها على انتظارها لاستلام السلطة بل يكمن دورها في رقابة عمل النظام السياسي القائم والكشف عن عيوبه. اما اللامركزية فالقصد منها هو عدم تركيز السلطة بيد هيئة معينة او فئة قليلة وتجنب تركيزها بيد الحاكم ، بل توزيعها على اكبر قدر من الافراد من اجل استيعاب كافة شرائح المجتمع ومنع استبداد السلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني (صور الديمقراطية واشكالها)

الديمقراطية تعني ان تكون السلطة بيد الشعب الا ان ممارستها تختلف من صورة الى اخرى ، فقد يمارسها الشعب بنفسه او يرشح اخرين ينوبون عنه في ممارستها ، وهذا ما ستعرف عليه من خلال دراسة انواع الديمقراطيات او صورها وهي :

اولا: الديمقراطية المباشرة : مضمون هذه الصورة ان يمارس الشعب بنفسه سلطة الحكم ،والمقصود بالشعب هو الشعب السياسي ،وليس الشعب بالمدلول الاجتماعي . وتعني في صورتها الكاملة ان يتولى الشعب بنفسه سلطة الحكم في كل مظاهرها ،من تشريع وتنفيذ وقضاء ، عن طريق اجتماع افراد الشعب في هيئة جمعية شعبية يقررون فيها القوانين بأنفسهم ،ويتولون تنفيذها ، والفصل في المنازعات.(الطهراوي ، هاني ،٢٠١١،ص١٧٣)

الديمقراطية المباشرة وهي "النظام الذي فيه جميع القرارات السياسية تتخذ من قبل المواطنين" (Greenber,Edward,2005,p6)

تعتبر الديمقراطية المباشرة النموذج المثالي للحكم الديمقراطي الصحيح ،على اساس انها تحقق مباشرة الشعب لسيادته وممارسته للسلطة بنفسه، وبطريق مباشر بلا نيابة ولا وكالة . وتعود اصول الديمقراطية المباشرة الى المدن الاغريقية القديمة، وبخاصة مدينة اثنيا ،حيث كان المواطنون الاحرار يجتمعون في جمعية الشعب لوضع القوانين واختيار الحكام والقضاة، وعقد المعاهدات ،واعلان الحرب والسلم ،وتسيير الشؤون العامة للمدينة. (بسيوني ،عبد الغني،١٩٨٥،ص٢٠٢ص٢٠٣)

ولكن الديمقراطية الاثينية كانت اقل ديمقراطية من الديمقراطيات التي عرفها اليوم ،من حيث ان المواطنية كانت قاصرة على الذكور المولودين احرارا ،وتستثنى النساء، والعبيد، والمقيمين الاجانب (العبيدي،عمر،٢٠١٢،ص٢٠)

وعليه يمكن القول بأن الديمقراطية الأثينية كانت بعيدة عن الكمال، حيث قامت هذه الديمقراطية على شرطين أساسيين، أحدهما مستحيل عملياً، والآخر غير مرغوب فيه في الديمقراطيات الحديثة :

الشرط الأول: أنها تؤكد بأن النقاش السياسي واتخاذ القرار يجب أن يكون وجهاً لوجه . وهذا كان ممكناً في أثينا حيث كانت حكومة المدينة صغيرة وتتألف من عدد لا يزيد عن الخمسين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألفاً من المواطنين، وعلى الأرجح إن ستة آلاف فقط كان لهم الحق في المشاركة في العملية السياسية .

الشرط الثاني: إن الديمقراطية الإغريقية كانت مقتصرة على فئة صغيرة من المواطنين، وكان أغلبية السكان من العبيد والنساء والأجانب المستبعدين من الاشتراك في الجمعية والمساهمة في الحياة السياسية. (عزيز ،فراس، ٢٠٠٨، ص٩)

بالرغم من أن الديمقراطية المباشرة تنطوي على ميزة كبرى، وهي انها تحقق مبدأ سيادة الشعب المطلقة تحقيقا مثاليا، إلا أنها تعاني من بعض جوانب النقص والقصور الشديد، فمن العسير تطبيقه في الدول الكبرى الشاسعة المساحة والمكتظة بالسكان، أي لا يمكن تطبيقها إلا على مستوى الوحدات الصغيرة والدول التي ليس فيها سوى عدد قليل من السكان، كما ان أعمال الدول قد أصبحت في الوقت الحاضر من الكثرة والتعقيد، بحيث أصبح يلتزم لمباشرتها فنيون وخبراء دربوا على هذا النوع من العمل، بحيث أصبحت ممارسة الديمقراطية المباشرة على نطاق واسع عملية شبه مستحيلة إن لم تكن مستحيلة (الهسنياني، وجيه، ٢٠٠٧، ص٢١)

ثانيا: الديمقراطية النيابية او الديمقراطية غير المباشرة : هي صورة من صور الديمقراطية يقوم من خلالها الشعب بانتخاب من يمثله من النواب لممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه . ففي الديمقراطية النيابية لا يمارس الشعب السلطة بنفسه ومباشرة ولكنه ينيب غيره في ممارستها ،لهذا فالديمقراطية النيابية تفرق بين صاحب السلطة (الشعب او الامة) وبين من يمارسها وهم (النواب) ممثلين في برلمان منتخب يمارس صلاحيات تشريعية تتجسد في سن القوانين وصلاحيات مالية بالموافقة على الموازنة العامة وصلاحيات سياسية في مراقبة السلطة التنفيذية بالصور التي يحددها الدستور (الخطيب ،نعمان ،٢٠١٤،ص٢٤٦)

ويعتبر وجود هيئة منتخبة الركن الاساس للنظام النيابي سواء كانت هذه الهيئة تتكون من مجلس واحد او مجلسين ،وبموجب هذا النظام يقوم الشعب بانتخاب النواب الذين يكّونون الهيئة النيابية ، التي تتولى التعبير عن ارادة الامة وممارسة السلطة باسمها. وعلى هذا الاساس لا يعتبر اي مجلس قد تم تشكيله بالوراثة او بالتعيين مجلسا نيابيا، كما يشترط ان تتمتع الهيئة النيابية بسلطات حقيقية في تسيير دفة الحكم ، والا تحولت الى مجرد مجالس استشارية لإبداء الراي (الطهراوي، هاني ،٢٠١١،ص١٧٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم الديمقراطية غير المباشرة على أربعة أركان أساسية، تتمثل في وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية (البرلمان) والتي تعبر عن إرادة الأمة وممارسة السلطة باسمها، وأن تكون نيابة هذه الهيئة من الأمة لمدة محدودة حسب الدستور، وأن الناخب المنتخب يمثل الأمة بأجمعها، وأخيرا استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين، أي تباشر تلك الهيئة سلطاتها على أساس الاستقلال التام عن الناخبين(الهسنياني، وجيه، ٢٠٠٧، ص٢٤ص٢٥).

ان البرلمان في الديمقراطية النيابية هو ممثل السيادة الشعبية وهو الذي يعبّر عن إرادة الشعب. ومن المبادئ الحديثة التي صاحبت تطبيق هذا النظام ان النواب لا يُعتبرون ممثلين للأقاليم التي يُنتخبون عنها ولكنهم يمثّلون الأمة في مجموعها، أي إن البرلمان في مجموعه وكوحدة قائمة يمثل الأمة في مجموعها، وليس الأقاليم والولايات. وكان من مقتضى هذا المبدأ استقلال النواب في مواجهة الناخبين وعدم وجود ما يلزمهم قانوناً مراعاة آراء ناخبيهم، كما لا يضعهم أمام دائرة مساءلتهم . (الشمري ،ماجد،٢٠١١،موقع الالكتروني)

ثالثا: الديمقراطية شبه المباشرة : اتضح لدينا ان الديمقراطية المباشرة وان كانت تمثل الديمقراطية خير تمثيل من الناحية النظرية ، الا ان تطبيقها اصبح مستحيلا من الناحية العملية . وكما اتضح لنا ان النظام النيابي الذي يعالج استحالة الاخذ بالديمقراطية المباشرة عن طريق انتخاب الشعب لنواب يمثلونه، قد واجه العديد من الانتقادات ،كونه بعيداً عن الواقع والظروف السياسية الاجتماعية في القرن العشرين، ولهذه الاسباب اخذ نظام الديمقراطية شبه المباشرة يبرز بالتدريج ، وتعود اهمية هذا النظام كونه يتوسط بين النظامين السابقين ، فالديمقراطية شبه المباشرة تشرك الشعب في ممارسة السلطة بجوار الهيئة النيابية ، وتجعله رقيباً عليها، وعلى السلطة التنفيذية كذلك عن طريق الوسائل التي تتيحها له . (بسيوني، عبد الغني، ١٩٨٥،ص٢١٤ص٢١٥)

ان في الديمقراطية شبه المباشرة تفوض الامة سلطاتها الى هيئة منتخبة ممثلا بالبرلمان مع احتفاظ الشعب لنفسه ببعض الصلاحيات الهامة ليتخذ القرار المناسب بنفسه عندما يتطلب الامر ذلك . لهذا يمكن القول ثانية بان الديمقراطية شبه المباشرة هي مزيج من الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة ويبقى للشعب سلطة معينة يباشرها الى جانب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (الخطيب ،نعمان ،٢٠١٤،ص٢٦٢)

يتميز نظام الديمقراطية شبه المباشرة بالعديد من الوسائل او المظاهر التي تكفل للناخبين المشاركة في بعض سلطات الحكم ، وهذه المشاركة لاتقف احيانا عند حد المجال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعي المقرر للهيئة النيابية ، بل يمتد احيانا الى الرقابة على هذه الهيئة ذاتها وحق حلها، مما يجعل للناخبين في ظل هذا النظام دوراً فعالاً بجانب السلطات الثلاث ، وليس شرطاً ان تجتمع للديمقراطية شبه المباشرة جميع وسائلها بل يكفي ان تتوافر واحدة او اكثر(الطهراوي، هاني، ٢٠١١،ص١٨٢)

من هذه الوسائل او المظاهر وهي :

- ✓ الاستفتاء الشعبي
- ✓ الفيتو الشعبي
- ✓ الاقتراح الشعبي
- ✓ حق اقالة النائب
- ✓ حل البرلمان
- ✓ عزل رئيس الجمهورية
- ✓ الفصل في النزاع بين الحكومة والبرلمان (فوزي،صلاح،١٩٩٩،ص٢٦٤)

الديمقراطية شبه المباشرة تضمن الرجوع الى صاحب الاختصاص الحقيقي على الاقل في الامور ذات الاهمية الخاصة مما تصبح معه سيادة الامة الحقيقية فعلية لا مجرد شعار كما هو الشأن في الديمقراطية النيابية الخالصة (علوان، عبد الكريم، ١٩٩٩،ص١٦٥)

بعد ان تحدثنا عن صور الديمقراطية سنتناول ابرز اشكالها بما يمكن الاستفادة منها في دراستنا ومن بين اشكال الديمقراطية :

اولا: الديمقراطية الليبرالية : كلمة الليبرالية مأخوذة هنا من معنى مزدوج ، سياسي اقتصادي ،فهي تعني اولا ان المؤسسات السياسية ترتكز الى المبادئ الجوهرية التالية: سيادة الشعبية، انتخابات، برلمان، استقلالية القضاء، تعددية حزبية، حريات عامة. اما من الناحية الاقتصادية (ليبرالي) تعني (رأسمالي). ادوات الانتاج هي الملكية الخاصة للصناعيين، التجارة، الخ . كل فرد له الحرية في انشاء مؤسسة ، في ادارتها كما يحلو له، في اطار "قوانين السوق"(دوفرجيه، موريس،١٩٩٢،ص٣٦ص٣٧)

ان المفهوم الاساسي للديمقراطية الليبرالية نابع من الحرص على ضمان الحرية التي تتطلب الحد الادنى من تدخل الحكومة او توجيهاتها، ومن سيطرة او رقابة المجتمع او الكنيسة او التقاليد. فالليبرالية تهدف الى تقليص سيطرة الحكومة في اضيق الحدود الممكنة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان افضل الحكومات في نظرهم هي اقلها حكماً وجوهرها الاساسي يظل في شؤون السيادة والعمل بالقوانين التي ترعى شؤون الافراد وانشاء واقامة المؤسسات لهذه الاغراض، وبما يضمن تحقيق الفائدة للجميع.(بركات، احمد، ١٩٩٠، ص٤٣)

ان قبول الديمقراطية للواقع الانساني قد حدد في اوائل مرحلة طفولتها اربعة مبادئ يمكن من خلالها تحقيق التضامن بين افراد المجتمع الواحد . وقد حددها جيرمي بينثم كالتالي : ((تامين الوجود، خلق الثروة، تحقيق المساواة والمحافظة على الامن)) ولقد طرحت هذه المبادئ في بيئة تميزت بسيطرة القيم الارستقراطية وصراعها مع الملكية المطلقة.(العزي، سويم، ١٩٨٧، ص٨٦)

ان التجربة الغربية في تحقيق الديمقراطية يلفت لنا وجود بعض الخصائص للنموذج الليبرالي للديمقراطية " اعلاء النزعة الفردية ، الاهتمام بمبدأ التنافسية ، اهمية المشاركة الشعبية في التأثير على صنع القرار" (محمود، شيماء،٢٠١٥، ص١٦ص١٧)

واذا كان جوهر الفكر الليبرالي يستند الى الاعتراف بحقوق اساسية للفرد ، فانه بالمقابل لا يهمل المجتمع او الدولة ، ولكنه يحرص وبنفس القوة على عدم الخلط بين الدولة والمجتمع من ناحية، وعلى تحقيق التوازن بين حقوق الافراد ومصالح المجتمع من ناحية اخرى (البلاوى، حازم، ١٩٩٣، ص١٩)

ثانيا: الديمقراطية التشاركية : تعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة ، و فيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة لا من خلال نوابهم في رسم السياسات العامة و صنع القرار، لأن الشيء الأصيل في السياسة هو المشاركة و حق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة و أما الباقي فهي همجية و استبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسية " أندروأراتو" (زكرياء، حريزي،٢٠١١،ص٣٥)

الديمقراطية التشاركية هي عملية تؤكد على المشاركة الواسعة للناخبين في توجيه وادارة النظم السياسية . ويعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الجديدة مقارنة مع المفاهيم الاخرى كالنيابية والتمثيلية ، ولقد ظهر هذا المصطلح في الستينات في الميدان الصناعي والتجاري بمعنى اقتصادي ، وانتقل هذا المصطلح الى المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي من خلال اقحام المواطنين في المناقشة في القضايا العامة والتحاور واتخاذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات السياسية مع حرص المواطنين على متابعة ومراقبة تنفيذها من قبل الهيئات الرسمية (راضي، محمد، ٢٠١٤، ص٦٢)

لذا فإن الديمقراطية التشاركية ما هي إلا نظام لخلق الفرص لجميع المواطنين (رجالاً و نساءاً) على قدم المساواة ، لتقديم مساهمات قيمة في رسم السياسات العامة و صنع القرار، وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى زيادة الشفافية، والمساءلة، والفهم، والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة ، كما أن نجاحها متوقف على مدى مشاركة الحركة الجمعوية في الشأن العام .(زكرياء، حريزي،٢٠١١،ص٣٦)

ثالثا: الديمقراطية التنافسية : هي في حقيقة امرها ديمقراطية الاكثرية دون الاقلية ،لكنها ديمقراطية بحد ذاتها ، وافضل بالتأكيد من حكم الفرد الواحد او حكم الاقلية من الافراد ،والدليل على ذلك تمسك اكثرية الشعوب بحقوقهم الفردية العامة ،ورفضهم قيام الانظمة السلطوية ، ولعل اصعب المشاكل التي واجهت المجتمعات في تدرجها على دروب الديمقراطية ،كانت مسالة التعددية في الآراء ،فالشعب مهما بدا متجانساً في بنيته المجتمعية ،من النادر ان يلتف دائما وبكل افراده، حول راي جامع وموحد (عبد الحي، هناء، ص١٢٩)

رابعا: الديمقراطية الرقمية: هي ظاهرة لم يصغها ويتعامل معها علماء الاجتماع والسياسة فقط ، بل يشاركهم فيها بقوة علماء ثورة التخزين الرقمي والمختصون في بناء وتشغيل شبكات المعلومات وبناء المواقع على الانترنيت ومحللو نظم المعلومات في عالم التكنلوجيا والاتصالات ، والاكثر من ذلك اننا بدانا نشاهد رجال السياسة وعلمائها وقد تحولوا الى مستمعين لعلماء المعلوماتية وهم يبشرون ويشرحون الديمقراطية في صورتها الجديدة المستمدة من ادوات التكنلوجيا، وكيف ستغير هذه التكنلوجيا علاقة الحاكم والمحكوم وتدق مسماراً قوياً ومهماً في نعش الانتخابات التقليدي، وليحل محله مفهوم التعبير عن الراي وصنع القرار عبر الشبكات (غيطاس، جمال ، ٢٠٠٩،ص٣١)

نستطيع ان نعرف الديمقراطية الرقمية بانها توظيف لأدوات الاتصالات الرقمية وتكنلوجيا المعلومات لتوليد وجمع وتحليل وتداول كافة المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة الديمقراطية وقيمها والياتها المختلفة . وتعرف ايضا بانها تسجيل الاصوات والاقتراع عن طريق شبكة المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الالكتروني والرسائل القصيرة والتلفون الرقمي والآلات الاليكترونية خاصة التي تعتمد على البطاقات المثقبة او

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدات المسح البصري مما ييسر على المواطنين او المغتربين المشاركة في التصويت عبر الانترنيت مما يعزز حقوقهم السياسية.(عبد الحميد، نشوى، ٢٠١١،ص٢)

يرى الباحث ان النظام الديمقراطي مهما كانت صوره او اشكاله ليس نظاماً منصفا بالمطلق، لكنه وباعتراف الجميع اعدل من اي نظام سياسي اخر لأنه يؤمن بحق الشعب في تقرير مصيره بنفسه ، فالديمقراطية لها ثلاث صور فالصورة الاولى هي الديمقراطية المباشرة التي تمثل الديمقراطية المثالية لما تحمله من معانٍ من خلال مشاركة الامة في التشريع وتطبيقه والفصل في منازعاته . اما الصورة الثانية وهي الديمقراطية النيابية التي ظهرت نتيجةً لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لزيادة عدد افراد الامة وتوسيع مساحة الدولة الا انها في تطبيقاتها ابتعدت عن الاسس التي تقوم عليها الديمقراطية ، لذا كان من الواجب ظهور نموذج اخر لتعديل الانحراف في تطبيقات الديمقراطية فظهرت الديمقراطية شبه المباشرة والتي تجمع مظاهر الصورتين السابقتين .

اما حديثنا عن اشكال الديمقراطية فهناك اشكال كثيرة ظهرت ، كل منها يركز على جانب معين فالديمقراطية الليبرالية هي النموذج الكلاسيكي للديمقراطية في صورتها الاولى التي تمثل الرأسمالية في تطبيق الديمقراطية ، اما بقية الاشكال فهي تركز على عملية الانتخاب ، وكيفية توزيع القوى السياسية للسلطات ، ونسبة تمثيل كل مكون كالديمقراطية التشاركية، والتنافسية والرقمية والاثنية والتشاورية والديمقراطية التوافقية التي ستكون موضوع دراستنا وسنتناولها بشكل مفصل وتطبيقاتها على النموذج العراقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(الديمقراطية في العراق قبل عام ٢٠٠٣)

يتحدث هذا المبحث عن الدولة العراقية الحديثة للفترة المحصورة ما بين عامي ١٩٢١ ولغاية العام ٢٠٠٣ وسنركز على التجربة العراقية ومدى قربها من الديمقراطية سواء في الحكم او الممارسة والمشاركة الشعبية واين تتركز السلطة في الدولة العراقية خلال هذه الفترة وستقسم الدراسة الى مطلبين ، يتناول المطلب الاول التجربة العراقية في العهد الملكي اما المطلب الثاني يتناول التجربة العراقية في عهد الجمهوريات الاربعة .

المطلب الاول (الديمقراطية العراقية في العهد الملكي)

لقد كانت الحياة السياسية في العراق متدهورة وتميزت بالتدخل ألاجنبي في شؤونها المتمثلة بالسيطرة العثمانية . ولقد كان العراق قبل الحرب العالمية الأولى جزء من الدولة العثمانية فالعراق في الحكم العثماني لم يكن سوى ولاية مهملة عديمة الشأن بين ولايات الإمبراطورية العثمانية العديدة ، وفقدت أوجه الحضارة نتيجة الحكم المطلق الذي مارسه العثمانيون ، وأكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر ، وذلك لأهميته الجيوستراتيجية المتمثلة بوجود كميات كبيرة من النفط في العراق ، والذي يُشكل عصب الحياة بالنسبة للصناعة البريطانية وقواتها العسكرية ، وكذلك أصبح العراق طريق العبور الذي يربط الشرق الآسيوي بالهند . أما أهميته الاقتصادية فهو يعُد مصدراً مهماً للمواد الأولية. (الربيعي، مها، ٢٠١١،ص٢٤)

في ١١/تموز/١٩٢١ اجتمع مجلس الوزراء بناءاً على اقتراح عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء آنذاك لغرض إعلان الأمير فيصل ملكاً على عرش العراق، فوافق المجلس بالإجماع واصدر قراراً بإعلان الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق شرط ان تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية خاضعة لسلطة القانون(الساعدي، وجدان، ٢٠٠٧، ص٥١)

جاء تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، وقيام النظام الملكي، وإعلان فيصل ملكاً عليها مرحلة مهمة في تاريخ العراق، وقد سبق تأسيس الدولة في هذا التأريخ دعوات وحركات اجتماعية مختلفة دعت إلى تأسيس حكم وطني لإنهاء الاحتلال البريطاني والانتداب لاحقاً، وكان أبرز هذه الحركات هي ثورة العشرين في العراق التي وصلت ذروتها إلى درجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعلان مراجع الدين في النجف الأشرف الجهاد ضد المحتل الإنكليزي آنذاك (ادريس، اثير، ٢٠٠٩، ص٦)

وقامت وزارة الداخلية بصياغة نوع من الاستفتاء وجلسات اشبه بالبيعة في عموم البلاد وجاءت النتيجة (٩٧%) لصالح الملك فيصل ، كما عبر العراقيون من خلال مضابط البيعة عن الرغبة في ان تكون سلطة الملك دستورية مقيدة بالقانون وان تكون ديمقراطية يدعمها مجلس تأسيسي منتخب، وعلى اساس ذلك جاء اعلان الملك عن نيته في اجراء انتخابات واكد على اهمية المجلس التأسيسي في اول خطاب له وكذلك اعلانه وضع دستور للبلاد يقوم على المبادئ الديمقراطية وبذلك صدر القانون الاساسي للبلاد في عام ١٩٢٥(حديد، حسن، ٢٠١٠، ص٣٥٣)

لقيت انتخابات المجلس التأسيسي مقاطعة من قبل الأوساط الشعبية بسبب المعاهدة الموقعة بين بريطانيا والعراق لعام ١٩٢٢ ، وقيام السلطات البريطانية بنفي أقطاب المعارضة خارج العراق ، والخوف من إصدار قانون التجنيد الإلزامي والسياسة الضريبية للحكومة مع جملة عوامل أخرى. فقد كان أتجاه الرأي العام العراقي يميل إلى مقاطعة الانتخابات ، وذلك بتأثير المعارضة ، ولاسيما فتاوى رجال الدين الشيعة والسنة على حد سواء (كاظم،بان،٢٠١٣، ص٣٧)

بدأت مسيرة الدولة العراقية الحديثة على اسس دستورية بداية عام ١٩٢٥. فالقانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥م أقر في (مادته الثانية) بأن العراق دولة مستقلة ذات سيادة حرة لا تتجزأ فالسيادة هنا نسبية بوجود الاحتلال البريطاني ومدى هيمنته على شؤون البلاد الداخلية والخارجية بموجب معاهدة ١٩٢٢م .وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة التي تشير الى (يستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة فيما يؤدى الى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق مادامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانيا)(الجنابي، خميس، ٢٠١١،ص٣٠)

تكوّن دستور ١٩٢٥ من مقدمة وعشرة ابواب، ناقش الباب الاول فيه (حقوق الشعب)، إذ اشار الى مجموعة من الحقوق والحريات والتي كانت تمثل نقلة نوعية في واقع الشعب العراقي آنذاك ، كما كان اثر المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ واضحاً في دستور ١٩٢٥، ونلاحظ ذلك في المادة (١٨)، من الباب الاول والخاصة بشغل الوظائف الحكومية، في الباب الثاني من القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥، والخاص بالملك وحقوقه وفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة (١) منه نلاحظ ان السيادة للامة وليست للشعب، اي: ان السلطة للملك لا للشعب، وفي المادة (٣١) من الباب الثالث والخاصة بآليات تشكيل مجلس الاعيان تظهر هنا صلاحيات الملك الكبيرة، فهو الذي يشكل هذا المجلس وهو الذي يقيل اعضاءه، وفي المادة (٣٦) من الباب الثاني اقصيت المرأة من المشاركة في العملية الانتخابية حيث ان هذه الفقرة لم تـُثِر حفيظة اعضاء المجلس التأسيسي العراقي عند مناقشة المسودة النهائية للقانون الأساسي العراقي قبل إقراره (عباس، ضياء، ٢٠١١، ص٢٩)

وبذلك تكون عملية بناء مؤسسات الدولة في العراق قد استغرقت حوالي خمسة اعوام ، ابتداء من تأليف الحكومة المؤقتة (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠) ثم تتويج الملك (فيصل الاول) في (٢٣اب١٩٢١) ومن ثم صدور قانون الانتخابات وبعدها استأنف عملية الانتخابات في (١٢ تموز ١٩٢٣)، وفي (٢٥شباط١٩٢٤) جرت انتخابات المجلس التأسيسي وافتتحت جلساته في (٢٧اذار١٩٢٤) وفي (١١حزيران ١٩٢٤) صادق المجلس على المعاهدة العراقية – البريطانية ، وفي (٢١اذار ١٩٢٥) تم صدور القانون الاساسي العراقي لعام (١٩٢٥) (الابراهيم، سعدي، ٢٠١٤،ص٧٤) اما السلطة القضائية فلقد اوضح القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥، ان القضاة يعينون بإرادة ملكية، حيث نصت على ذلك المادة (٦٨) منه، وكما يلي: (يعين الحكام بإرادة ملكية...)، كما ان القانون الاساسي العراقي اعطى الحق لتعطيل عمل القانون، من خلال نصه على امكانية قيام محاكم خاصة، او عرفية، عند حدوث خطر او عصيان، فللملك وبموافقة مجلس الوزراء اعلان حالة الطوارئ، وهنا اعطي للملك صلاحية اخرى مهمة تمكنه من تعطيل دور القانون والقضاء (ادريس، اثير، ٢٠١٣، ص٥٠)

اما بخصوص الاحزاب فلقد ازدادت المطالب الشعبية بتأليف الاحزاب، واستجابت الحكومة لهذه المطالب واصدرت قانون الجمعيات العراقي في تموز (١٩٢٢)، والذي أجاز تشكيل الاحزاب في العراق. وعلى اثر صدور قانون الجمعيات تألفت في العراق ثلاثة تنظيمات سياسية وهي (الحزب الوطني) و (جمعية النهضة) وكلاهما تنظيمان معارضان، والى جانبهما ظهر (الحزب الحر العراقي) الذي كان حكومياً محافظاً موالياً للإنكليز(رشيد، عبدالوهاب، ٢٠٠٣، ص١٣٥)

اما الفترة التي تلت من العهد الملكي وحتى عام ١٩٤١، وخلال هذه المرحلة اصبحت الفئة الحاكمة تضم مجموعات عديدة متعارضة فبالإضافة الى الطبقة الحاكمة استطاع الدخول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى مدارج السلطة افراد انتقلوا من الطبقة الوسطى او الدنيا للمجتمع وكان قناة ارتقائهم عبر محورين:

١. عبر الجهاز الاداري مثل (محمد أمين زكي/ عمر نظمي / سعيد القزاز / صالح جبر)

٢. فيما تسلمت مقاليد الحكم بصفة رئيسية خلال هذه المرحلة مجموعة الضباط الشريفين الذين ارتقوا عبر قناة المؤسسة العسكرية. (حميد، منتظر،٢٠٠٥،ص١٣)

أما مجلس النواب فهو المؤسسة أو الجهاز الوحيد الذي انيطت به مهمة تمثيل السكان ومسؤولية التشريع وممارسة الرقابة السياسية على الجهاز الإداري (أي الوزارة) بعدّها قيادة ذلك الجهاز الإداري، إذ اوجب الدستور انتخاب أعضاء مجلس النواب بالتصويت السري، الا ان طريقة الانتخاب كانت بالانتخاب غير المباشر والذي مورس منذ انبثاق المجلس التأسيسي عام ١٩٢٥ حتى تشرين الثاني/١٩٥٢ (الساعدي ، وجدان، ٢٠٠٧، ص٥٤)

ان إخضاع الحكومات العراقية المتعاقبة مجلس النواب لإرادتها أدى إلى إضعاف دوره ، ليصل في مرحلة الثلاثينات إلى أدنى ضعفه لاسيما بعد وفاة الملك فيصل الأول ١٩٣٣ وازدياد الصراع بين الساسة على السلطة (بدر، حسين ،٢٠١٠ص١٩١)

إن الحياة السياسية العراقية آنذاك شهدت هزات كبيرة ابرزها انقلاب (بكر صدقي) عام ١٩٣٦، وكذلك محاولة الانقلاب التي قادها ضباط حركة اذار عام ١٩٤١ والتي اضطر معها الوصي على العرش آنذاك (عبد الآله) الى اللجوء الى قاعدة الحبانية، وطلب مساعدة القوات البريطانية لإعادته الى السلطة، وفعلاً احبط الانقلاب واعدم قادته الضباط الاربعة (ادريس، اثير، ٢٠٠٩، ص١٩)

لقد شهدت الحياة السياسية في الفترة التي اعقبت حركة الضباط الاربعة عام ١٩٤١ حضوراً قوياً للأحكام العرفية والتي عطلت الحياة البرلمانية مدة ليست بالقليلة وصلت الى ثمان سنين من اصل سبع عشرة سنة حيث فترة الحكم الملكي حتى عام ١٩٤١، وقد كان (نوري السعيد) الذي عاد الى الحكومة بعد عام ١٩٤١ هو صاحب هذه القرارات (عباس، ضياء، ٢٠١١، ص٣٣)

وفيها تحولت الفئة الحاكمة الى نخبة حاكمة، حين عقد أعضاؤها اتفاق (الجنتلمان) فأصبحت المبادئ الجديدة لدخول الفرد او بقائه في الوزارة هي الحفاظ على النظام و الوعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبقي واصبحت الصراعات الشخصية في مرتبة ثانوية، وأن إنتماء الفرد لعوائل حاكمة لم يعد معياراً لدخول النخبة الحاكمة وإنما في ضوء مواقفه السياسية، مثال ذلك كامل الجادرجي ومحمود صبحي الدفتري ومحمد مهدي كبة حيث كانوا من الشخصيات المعروفة بمواقفها المعارضة للنظام مما ادى الى ان تكون حصتهم في استلام كراسي الحكم ضئيلة مقارنة بأفراد آخرين من عوائلهم ، وهكذا اصبح أعضاء النظام السياسي منسجمين وأكثر تجانساً في وعيهم السياسي وأصبح الصراع يدور على المستوى التنافسي لا التناحري.(حميد، منتظر،٢٠٠٥ص١٣ص١٤)

وكل هذه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية كان لها دور في عدم نجاح النظام الديمقراطي في العهد الملكي فضلاً عن أن النظام النيابي كان جديداً على الشعب العراقي ، وأن الأغلبية لا تمتلك أي ممارسة ديمقراطية سابقة الأمر الذي ترتب عليه أن الوعي السياسي كان ضعيفاً لديها فلم تتمسك بحقوقها وحرياتها ولم تدافع عن نفسها عندما وقع الاعتداء عليها من السلطات الحكومية (الربيعي، مها، ٢٠١١، ص٣٨)

اتضح لنا ان العراق في العهد الملكي عرف الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية حيث شهدت تلك المدة تأسيس البرلمان واطلاق حرية الراي وتشكيل الاحزاب السياسية غير ان هذه المدة شهدت ايضا التدخل السافر للسلطة التنفيذية وحلها للأحزاب واعلان الاحكام العرفية مع الاقرار الى حد كبير بان حرية الراي والتعبير كانت مصانة ، اما الديمقراطية ظلت طيلة الحكم الملكي شكلية لأنها بقيت حكرا بيد الحاكمين ،اضافة الى نمو التيارات الدينية، افقدت التوجه الديمقراطي اليبرالي محتواه ودعامته السياسية ووصول انظمة حكم لعب فيها العسكر والانقلابات العسكرية والاحزاب الشمولية دورا كبيرا في كبح الديمقراطية (حديد، حسن، ٢٠١٠، ص٣٥٥)

لم يكن المفهوم الديمقراطي على شكل واحد ،فمعنى الديمقراطية في العراق في العشرينيات من القرن المنصرم كان يختلف عنه في الثلاثينيات او الاربعينيات ، ففي العشرينيات كان العراق تحت الاحتلال البريطاني، وهذا ما ولد توحيداً والتحاماً للقوى العراقية وجميع اطياف الشعب للتخلص من المحتل، ما دفع الامور الى انجاح بعض مظاهر الديمقراطية تحت حكم الملك فيصل ، اما بعد موت الملك المفاجئ، فقد نشب صراع بين النخب السياسية ، وبدات تنكشف مظاهر الاستفراد بالسلطة وتكسير مجاديف الديمقراطية في العراق .(الحيص، عبد العزيز، ٢٠١١،ص٣١ص٣٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث ان العراق في العهد الملكي كان يملك بعض خصائص الديمقراطية كصياغة نوع من الاستفتاء على شكل مبايعة للملك ، وصدور قانون الانتخابات عام ١٩٢٣ وانتخاب مجلس تأسيسي عام ١٩٢٤ واقرار دستور للبلاد عام ١٩٢٥ اضافة الى السماح في تشكيل احزاب سياسية . الا ان من الناحية العملية كانت جميع السلطات بيد الملك ولا يوجد فصل بين السلطات الثلاثة ، حيث كان يملك السلطة التنفيذية وتدخّل هذه السلطة في اعمال السلطة التشريعية والقضاء كان يخضع للإرادة الملكية، فالسيادة كانت للملك وليس للامة او الشعب، وكانت النخب الحاكمة تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية في العهد الملكي على حساب التعددية الحزبية التي كانت شكلية ، لذا لا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي في العهد الملكي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني (الديمقراطية العراقية في العهد الجمهوري)

سنتحدث في هذا المطلب عن الديمقراطية في العهود الجمهورية الاربعة الممتدة من عام ١٩٥٨ وهو تاريخ اسقاط نظام الحكم الملكي واعلان قيام الجمهورية العراقية اولى ولغاية العام ٢٠٠٣ الذي شهد التدخل الامريكي في العراق واسقاط نظام صدام حسين ، وبداية صفحة جديدة في تاريخ العراق المعاصر ،

اولا: الديمقراطية العراقية في عهد الجمهورية الاولى (١٩٥٨-١٩٦٣)

في العام ١٩٥٨ استولى الجيش على السلطة بقيادة ضابطين (عبد السلام عارف)* و (عبد الكريم قاسم)* معلنين في البيان الذي اذاعه عبد السلام عارف من اذاعة بغداد قيام الجمهورية في العراق وان النظام الملكي اصبح من ارث الماضي .(الابراهيم ،سعدي ،٢٠١٤ ،ص٨٧)

لم يكن البيان الاول الذي اعلن فيه (عبد السلام عارف)اسقاط الملكية مجرد بيان لإعلان نجاح التغيير الذي حصل ، بل كان كما اراد له رجل النظام الجديد (عبدالكريم قاسم) منهاجا قادما لعمل النظام ، فقد اوضح البيان انه تم اسقاط النظام الملكي ، وان هذا النظام كانت تحكمه مجموعة فاسدة ، وان النظام الجديد هو نظام جمهوري، شعبي، واعلن كذلك في البيان تشكيل مجلس للسيادة يقوم بمهام رئيس الجمهورية الى حين انتخاب رئيس للجمهورية بواسطة استفتاء شعبي.(عبدالزهرة، اثير، ٢٠١١،ص٤١)

وكانت من اولى المهام التي واجهت ثورة (١٤/تموز/١٩٥٨) هو موقفها من القانون الأساسي العراقي لعام (١٩٢٥). الذي لم يسهم الشعب في وضعه، اذ شرع (القانون الأساسي) في ظل نظام ملكي يرتكز على قوة شبه أقطاعيه ، وجسد المعاهدة العراقية-البريطانية وصك الانتداب

- ولد (عبد السلام عارف) في ٢١ اذار ١٩٢١ في قضاء الكرخ في بغداد، دخل المدرسة الابتدائية الثانوية في منطقة الكرخ وتخرج منها ١٩٣٨ ليدخل الكلية العسكرية التي تخرج منها عام ١٩٤١ وعمره لايتعدى العشرون عاما واشترك في حركة مايس، وعين بعد ذلك ضابطا في الاستخبارات العسكرية واختير في عام ١٩٤٦ مدرسا في الكلية العسكرية ، وشارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٥٦ انضم الى تنظيم الضباط الاحرار وكان له دور رئيسي في اسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨ وتسلم رئاسة الجمهورية العراقية عام ١٩٦٣ ، ينظر ، الخلفاوي ، سعيد ، ٢٠٠٨،ص٥٦ص٥٨)
- ولد (عبدالكريم قاسم) في محلة المهدية في جانب الرصافة في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ وكان والده (قاسم محمد البكر الزبيدي) من قبيلة زبيد القحطانية اما والدته فهي (كيفية حسن اليعقوبي) من قبيلة تميم العدنانية ، في عمر السابعة انتقل به والده الى الصويرة ثم عاد بعد خمس سنوات الى بغداد وسكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطقة قمبر على وواصل دراسته حتى التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان في نيسان عام ١٩٣٤ وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل الى رتبة زعيم ركن عام ١٩٥٥ ثم ترقى الى رتبة لواء ركن عام ١٩٥٩ ، وفي كانون الثاني ١٩٦٣ ترقى الى رتبة فريق ركن وانتهت حياته باعدامه فور التغيير الذي حدث عام ١٩٦٣ ، ينظر الى (محمد، احمد ، ٢٠٠٨، ص٢٧٧)

فضلاً عن أن القانون الاساسي جاء مخالفاً في أسسه للنظام الديمقراطي الصحيح ولمطالب الثورة العراقية الأولى (ثورة العشرين)(عزيز، فراس، ٢٠٠٨،ص٦٩)

حيث كانت مقررات تلك النخبة من الضباط الغاء القانون الاساسي والغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية ، وتراس رئاسة الوزراء عبد الكريم قاسم وهو من بين قادة الثورة وبعد الاعلان عن الغاء القانون الاساسي للبلاد من قبل رئيس الوزراء وتكليف السيد (حسين جميل) في اعداد الدستور المؤقت للبلاد ٢٠ تموز ١٩٥٨ حيث اكد في مادته الاولى (ان الدولة العراقية جمهورية ذات سيادة كاملة) وفي مادته التاسعة اكد ان المواطنين سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس او اللغة او الدين او الاصل كما ساوى بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية وضمن الدستور حرية المعتقد ، والحرية الشخصية ،واحترام حرمة المنازل ، الاديان ،واحترام الشعائر الدينية والملكية الخاصة.(حديد، حسن ، ٢٠١٠،ص٣٥٦)

فقد تولى العسكريون والمنتسبون للضباط والأحرار خصوصاً المناصب المهمة مما أضفى على النظام الطابع العسكري ، وقد تنافى ذلك مع ما أقره الضباط الأحرار قبل الثورة على أن تكون الحكومة مدنية، ولاسيما أن تشريع القوانين كان من اختصاص مجلس الوزراء بموجب الدستور المؤقت لعدم وجود مجلس تشريعي .إن عدم تأسيس مؤسسات تشريعية ذات طبيعة ديمقراطية (البرلمان) أدى إلى بروز ظاهرة الانفراد بالسلطة ، واختفاء المؤسسات الدستورية فبرزت الفردية المتمثلة في شخصية (عبد الكريم قاسم)(كاظم، بان، ٢٠١٣، ص٦١)

لقد اراد واضعو دستور ١٩٥٨ ان يكون دستوراً لمدة انتقالية، ومع طول مدة الانتقال زادت المطالبات بضرورة انهاء المدة الانتقالية، والتحول الى الحكم الدستوري، وهذا مادفع (عبد الكريم قاسم) لأن يعلن في ٢٣ اذار عام ١٩٦٢ عن قرب اعلان اسماء اللجنة التي ستكلف بوضع مسودة الدستور الدائم، والذي اعلن قاسم انه سيُقـَر إما بالاستفتاء الشعبي، او عن طريق المجلس الوطني بعد انتخابه . إن إعلان قاسم هذا لم يتحول الى واقع ملموس فقد جاء انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ ليأخذ الدستور الدائم الى انتظار جديد استمر الى عام ٢٠٠٥ وبما أن الجمهورية الأولى كانت مرتبطة بشخص زعيمها، فقد سقطت بسقوطه.(عباس، ضياء، ٢٠١١، ص٣٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد ثورة ١٩٥٨ ، أصبح العنف المؤسساتي الآلية الوحيدة لتولي السلطة أو المشاركة فيها . وبات منظورا لوسائل العنف الشرعي أي (العسكر) اليد العليا ، (لاسيما بعد تفكيك البنى المؤسساتية لبناء الأمة كمجلس النواب ومجلس الأعيان) ، وكان لهذه الطبقة العسكرية اتجاهات سياسية متصادمة ونوازع اجتماعية متعارضة وهو أمر ازداد تفاقما جراء الصراعات الأيديولوجية الحادة بين التيارات الشيوعية أو التيارات القومية العربية الاشتراكية أو العروبية الصرفة أو الوطنية العراقية (حسين، عدي، ٢٠١٠،ص٥٢)

ثانيا : الديمقراطية العراقية في عهد الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣-تشرين الثاني١٩٦٣)

تمكنت مجموعة انقلابية بقيادة حزب البعث من الإطاحة بنظام حكم عبد الكريم قاسم في يوم ٨ شباط عام ١٩٦٣م، حيث تمكن زعماء الانقلاب الذين أطلقوا على أنفسهم اسم (المجلس الوطني لقيادة الثورة) من إتمام عمليتهم الانقلابية بنجاح حتى أذاعوا البيان رقم (١). ومن بين ما جاء في نص البيان ((إن هذه الانتفاضة قامت لضمان المسيرة الظافرة لثورة الرابع عشر من تموز المجيدة)) في محاولة من الانقلابيين لاستعادة روح ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م، كما دعا البيان إلى تحقيق ((وحدة الشعب الوطنية)) (أي وحدة الشعب العراقي) (الشلاه، احمد، ٢٠١٠، ص٢٠٧)

ان القوى السياسية البعثية والقومية التي تسلمت الحكم قد شكلت مجلسا وطنيا لقيادة الثورة ووضعت في يديه منذ اللحظة الاولى السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، اضافة الى انها مارست احتكار كافة وسائل الاعلام، وبالتالي سمحت لنفسها ان تمارس كل شيء دون حسيب او رقيب (بطاطو، حنا، ١٩٩٢، ٣٠٤)

فقد قامت الجمهورية الثانية بإصدار دستور (٤/نيسان/١٩٦٣م) بعد شهرين على تنفيذ الثورة وصدر تحت اسم قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ونظم بموجبه أسلوب ممارسة السلطة في النظام الجديد ،و إن تسمية قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة بدستور (٤/نيسان) هي تسمية مجازية فهذا الدستور برغم من صدوره عن سلطة يقودها حزب سياسي عقائدي إلا إنه خالٍ من الأفكار والمبادئ السياسية ولم يتضمن أي توضيح لاتجاهات النظام السياسي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وإنما اقتصر على بحث أسلوب ممارسة السلطة السياسية فقط ، فهو لم يكن دستوراً بالمعنى المألوف (الربيعي، مها، ٢٠١١،ص٤٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد اعتبر دستور ٤ نيسان ١٩٦٣ نافذاً منذ ٨ شباط ١٩٦٣ ، أي انه نافذ بأثر رجعي وذلك لإضفاء صفة الشرعية على كل ما أصدره الانقلابيون منذ اليوم الاول لنجاح انقلابهم في ٨ شباط عام ١٩٦٣، كما لم يتضمن دستور ٤ نيسان ١٩٦٣ أي نص يتعلق بحقوق الانسان مطلقاً في مواده العشرين على الرغم من وصف الانقلابين ان هذا القانون هو قانون دستوري كما جاء في نص المادة (١٨) منه. ولم يكن مقدّراً لنظام انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ أن يستمر طويلاً فقد بدأت الخلافات الموجودة أصلاً بين الانقلابين تظهر على السطح خصوصاً حول هُوية العراق، وكيفية ادارته، هذه الخلافات وصلت حداً كبيراً، وانتهت بقضاء (عبد السلام عارف) على مليشيات الحرس القومي التي شكلها البعثيون شركاء عارف في انقلاب ٨ شباط، ومن ثم سيطر (عبد السلام عارف) على حكم العراق وبشكل منفرد (ادريس، اثير، ٢٠٠٩، ص٢٨)

ثالثا: الديمقراطية العراقية في عهد الجمهورية الثالث (١٩٦٣-١٩٦٨)

قام الرئيس عبد السلام عارف بعد الانقلاب بإبعاد العناصر البعثية عن الحكم بالرغم من تعاونهم معه وذلك لعدم الاطمئنان لوجودهم فى السلطة ، يسانده السخط الشعبي الذى خلفه حكام البعث في الشارع العراقي . بدأ الرئيس عبدالسلام عارف بمسايرة الجمهورية العربية المتحدة ، فقام بتأميم المصارف وشركات التأمين ومؤسسات صناعية وتجارية كبيرة ، وبناء نقابا ت للعمال وتكوين مجالس ادارة لهم على غرار نظام الاتحاد الاشتراكي الذى كان معمولاً به فى مصر .(الجنابي ، خميس، ٢٠١١، ص٥٣)

مع تولي عبد السلام عارف وانصاره من ضباط الجيش السلطة فقد سعى هو الاخر ان يكون هو الحاكم الفعلي للبلاد ، ذلك مثلما فعل عبد الكريم قاسم الذي حرم البلاد من ان تشهد حالة من الديمقراطية والتعددية الحزبية والحكم البرلماني ، وعمل على تحسين علاقات العراق مع الدول العربية وخصوصا مصر ، حيث حاول اقامة دولة موحدة تضم العراق وسوريا ومصر ، ودخل في مفاوضات مع مصر بهذا الاتجاه ، انتهت بتوقيع اتفاق عرف باسم اتفاق نيسان ، ولكن بقي الموضوع على الورق لعدم ثقة ناصر بحزب البعث (كاكل، سارة،٢٠١١ ، ص٣٦ص٣٧)

لم يستمر دستور ١٩٦٣ اكثر من سنة اذ سرعان ما استبدله دستور ١٩٦٤ بعد ان اطاح عبد السلام عارف بالحكم البعثي الاول في انقلاب عسكري، نص الدستور الذي اصدره عبد السلام عارف على ان العراق جمهورية ديمقراطية اشتراكية هدفها تحقيق الوحدة العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

،كما اشار بشكل غامض وملتبس الى نوع من انواع الفصل بين السلطات الثلاث من خلال انتخاب مجلس الامة بحلول نيسان ١٩٦٨ ويقوم بالتشريع . الا ان هذا المجلس لم ير النور، اذ كان مجلس رئيس الوزراء الذي يعينه رئيس الجمهورية هو الذي يقوم بتشريع القوانين وتنفيذها (كيلي ،تانيا، ٢٠٠٥، ص١٢)

لقد تميز دستور ٢٩ نيسان من العام ١٩٦٤ المؤقت بانه اوسع وثيقة دستورية منذ التغيير السياسي عام ١٩٥٨، اذ تكون من (١٠٦) مادة، وقسم دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ الى ستة ابواب، واشار هذا الدستور الى انه مؤقت، لكنه لم يحدد وقت انتهاء الفترة الانتقالية، ولم يحدد هذا الدستور آليات تعديله، رغم ان هذا الدستور تعرض الى ستة تعديلات، كما ان دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤، لم يشِر ابداً الى ان الشعب هو مصدر السلطات(ادريس، اثير، ٢٠١٣، ص٧٠)

تولى (عبد الرحمن محمد عارف) الحكم بعد مصرع شقيقه عبد السلام بتاريخ ٣نيسان ١٩٦٦ نتيجة وقوف مراكز القوى وتياراتها المتواجدة في السلطة والقوات المسلحة الى جانب رئيس اركان الجيش شقيق عبد السلام عارف ، وتياره المنادي بالاستمرار بنفس برنامج عمل الرئيس المتوفى .(العساف، فايز، ٢٠١٠، ص٩٨)

استمرار المؤسسة العسكرية بأداء دور اللاعب السياسي الأساس المتفرد بالسلطة والحياة السياسية ككل خلال المدة (١٩٦٣ – ١٩٦٨) ويمكن عد النظام السياسي آنذاك نموذجاً للأنظمة العسكرية في العالم الثالث، إذ تقلدت النخبة العسكرية المواقع السياسية الأولى في الدولة بدءاً من منصب رئيس الجمهورية نزولاً للوزراء، بدأت السلطة السياسية تلوح بعقوبة الاعدام لكل من يخالف نهج السلطة والقيادة، فقد ورد النص هذا صريحاً في البيان رقم (٢) بعد ١٨/تشرين الثاني/١٩٦٣ "انزال عقوبة الاعدام بحق المعارضين للسلطة، وتخويل آمري الوحدات سلطة الإعدام وفتح النار"، وقد جرى ربط الأجهزة الامنية ومنها قوات الشرطة الوطنية برئاسة أركان الجيش، مع تخويل الحاكم العسكري العام صلاحيات واسعة جداً، وذلك مؤشر لاستمرار اعتماد القمع والتصفية كلغة بديلة للحوار بالرغم من محاولة السلطة اظهار وجه اخر من خلال تخفيف حكم الإعدام (الساعدي، وجدان، ٢٠٠٧، ص١١١)

ثالثا: الديمقراطية العراقية في عهد الجمهورية الرابعة (١٩٦٨-٢٠٠٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سقط النظام السياسي للجمهورية الثالثة أثر الانقلاب الذي قام به حزب البعث في (١٧/تموز/١٩٦٨) وقام محله نظام الجمهورية الرابعة. وتميزت هذه المرحلة بنشوء الدولة الشمولية ، وقيام حكم تسلطي استبدادي قام على الاحادية السياسية وهيمنة الحزب الواحد، وسيادة مبدأ شخصنة السلطة وعدم مأسستها . اذ اتسم النظام السياسي في العراق منذ عام (١٩٦٨) وحتى عام (١٩٧٩)، بحكم الحزب الواحد (الحزب القائد) ومنذ عام (١٩٧٩) وحتى عام (٢٠٠٣) تجسد بحكم الشخص الواحد والأسرة الواحدة، اذ كانت كل السلطات محصورة بيد شخص واحد، الذي كان يقود السلطة التشريعية والتنفيذية فضلاً عن تحكمه وتوجيهه للسلطة القضائية، وذلك عبر اعتماد مبدأ شخصنة السلطة ورغم وجود العديد من المؤسسات، الا ان هذه المؤسسات لم تكن منتخبة من الشعب، بل كانت موجودة لصفتها الحزبية مثل (مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء) (عزيز، فراس، ٢٠٠٨، ص٧٦)

وفي تموز عام (١٩٦٨م) تخلص حزب البعث من حلفائه العسكرين غير الحزبيين في انقلاب جديد ومنحت السلطة العليا إلى مجلس الثورة ورئيسه (أحمد حسن البكر) أمين سر القيادة القطرية لحزب لبعث العربي الاشتراكي ، وصار رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ، وكان (صدام حسين) يشغل منصب النائب الأعلى العام للحزب ثم صار نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ومسئولاً عن الأمن الداخلي ، وأوضحت قيادة الثورة في البيان (الأول) الذي صدر في صباح (١٧/تموز/١٩٦٨م) برنامجها في الحقلين الداخلي والخارجي بأن الثورة مصممة على تحقيق الوحدة الوطنية وتأمين سيادة القانون وتكافؤ الفرص بين المواطنين وإعادة النظر بالقوانين والأنظمة واللوائح التي شرعت في أوضاع استثنائية ، والتي تتنافى ورغبات الشعب ، وفي ميدان العمل الديمقراطي نص البيان على توفير الحياة الديمقراطية للمواطنين في إطار التنظيمات الشعبية وصولاً إلى إقامة المجلس الوطني الذي يمثل القطاعات الوطنية والشعبية كافة (الربيعي، مها ، ٢٠١١، ص٥٤)

وبعد نجاح الانقلابيين في انقلابهم اصدروا دستوراً جديداً للبلاد في ٢١ ايلول عام ١٩٦٨، الغى بصدوره دستور ٢٩ نيسان عام ١٩٦٤ ،تكوّن دستور ايلول ١٩٦٨ من خمس وتسعين مادة توزعت على خمسة ابواب تناولت الدولة ونظام الحكم والحقوق والواجبات وقضايا اخرى . لقد اجريت تعديلات كثيرة على دستور عام ١٩٦٨ وقد خدمت هذه التعديلات في الغالب النظام السياسي على حساب حقوق المواطنين واعطت الصلاحية لمصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لكل من تثبت ادانته (بالتآمر) على نظام الحكم التقدمي الاشتراكي) (عباس، ضياء، ٢٠١١، ص٦٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تعاظمت سلطة ونفوذ أحمد حسن البكر وصدام حسين بإدخال أعضاء من عشائر عربية في الشمال الغربي ، وفرت تلك القبائل شبكة جاهزة من الاتصالات التي يتوقع أفرادها الاستفادة من أية امتيازات تفيض من ارتقاء أحد أعضاء عشيرتهم للسلطة. حتى أصبحت الاجهزة الامنية ولاسيما الجهاز العسكري حكرا عليهم ، بعد ان أثبتوا ولاءهم الشخصي للسلطة الحاكمة.(الجنابي، خميس، ٢٠١١،ص٧٥)

إن إرساء نظام حكم ديمقراطي وبناء مؤسسات تمثيلية، وتأسيس مجتمع مدني فعال تسهم بمجموعها في بناء هوية وطنية عراقية أصبح أمراً أبعد ما يكون عن التحقيق في ظل نظام حكم البعث الشمولي، ولكن الأمور ستزداد سوءاً أكثر بعد عام ١٩٧٩، أي مع صعود صدام حسين للحكم الذي شهد العراق على عهده الانتقال من مرحلة حكم الحزب الواحد إلى مرحلة حكم الفرد الواحد لتعزز من ثم القدرة على التحكم بالمجتمع. فقد أصبح العراق في هذه المرحلة خاضعاً لتراتب هرمي يتحكم بموجبه جهاز الدولة في البلاد، وحزب البعث بجهاز الدولة . (الشلاه ،احمد، ٢٠١.، ص٢٥٦)

ومنذ ١٩٧٩ ولغاية ٩نيسان ٢٠٠٣ تمثل بحكم الشخص الواحد والاسرة الواحدة اذ كانت السلطات محصورة بيد شخص واحد كان يقود السلطة التشريعية والتنفيذية فضلا عن تحكمه وتوجيهه للسلطة القضائية . على الرغم من ان النظام السياسي قد دعا الى الديمقراطية الشعبية الا انها لم تكن الا مسالة شكلية لم تتجاوز النصوص الدستورية ، اما الحياة الحزبية فقد تميزت بهيمنة الحزب الواحد وتفرد حزب البعث في السلطة.(حديد، حسن، ٢٠١٠، ص٣٥٨)

يتضح مما تقدم إن الوضع الدستوري في ظل الانظمة السابقة لم يكن شرعيا ، لأنه لم يصدر من إرادة الشعب، وأنه تكريس للحكم الفردي المطلق والاستبدادي ، كما إن نظام صدام حسين لم يمارس الديمقراطية على مستوى النظام أو على مستوى الشعب ، فقد كان هيكل اتخاذ القرار أو إطاره الدستوري في حينها وفقاً لدستور ١٩٧٠م المؤقت وتعديلاته ، يتألف من ثلاث مؤسسات رئيسة هي : مجلس قيادة الثورة ، ورئاسة الجمهورية ، والمجلس الوطني ، وكان مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة ، أي مركز السلطة ومحورها ، وأن رئيس هذا المجلس – هو رئيس الجمهورية في الوقت نفسه – يهيمن عملياً على مجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيادة الثورة ، وعلى جميع مؤسسات الدولة ، مما جعله المركز الدستوري والفعلي لاتخاذ القرارات السياسية (جاسم، مجيد، ٢٠١٣، ص٤٨)

ويرى الباحث من خلال ما تم توضيحه بان العراق في العهود الجمهورية الاربع لم يشهد اي ممارسة ديمقراطية ، وتميزت هذه المراحل بكثرة الانقلابات العسكرية ، وتركيز السلطة بيد فرد او نخبة حاكمة وغياب الفصل بين السلطات ، فرئيس السلطة التنفيذية يضطلع بمهام التشريع اضافة الى مهامه التنفيذية، اما السلطة القضائية فهي خاضعة تحت ارادة الفئة الحاكمة، وسيطرة المؤسسة العسكرية على نظام الحكم ، وغياب الحريات السياسية والديمقراطية ، وعدم وجود الية المشاركة السياسية ، فالأمة ليست هي صاحبة السيادة ، انما صاحب السيادة الفعلية هو الحاكم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

((الديمقراطية التوافقية وعملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣))

سيتناول الفصل الثاني الذي يقسم الى ثلاث مباحثة ، حيث يقسم المبحث الاول الى مطلبين ، يتناول المطلب الاول تعريف الديمقراطية التوافقية ومفهومها ، اما المطلب الثاني سيتناول نشأة الديمقراطية التوافقية ومراحل تطورها، اما بخصوص المبحث الثاني الذي يقسم بدوره الى مطلبين يتناول المطلب الاول اركان الديمقراطية التوافقية ، اما المطلب الثاني سيتناول مزايا الديمقراطية التوافقية وانتقاداتها، اما المبحث الثالث المكون من مطلبين سيتناول المطلب الاول عملية التحول الديمقراطي في العراق وطبيعة النظام السياسي بعد ٢٠٠٣، اما المطلب الثاني سنتحدث فيه عن دور القوى السياسية العراقية في عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الاول

(مفهوم الديمقراطية التوافقية ونشأتها ومراحل تطورها)

يقسم هذا المبحث الى مطلبين يتحدث المطلب الاول عن تعريف ومفهوم الديمقراطية التوافقية ، اما المطلب الثاني سيتحدث عن نشاءة الديمقراطية التوافقية ومراحل تطورها .

المطلب الاول (تعريف الديمقراطية التوافقية ومفهومها)

الديمقراطية التوافقية هي شكل من اشكال الحكم المطبقة في بعض البلدان غير المتجانسة شعبياً (كالاتحاد الفدرالي البلجيكي او بعض البلدان الافريقية) ، وهي تقضي بإعطاء حق الحكم بالتوافق في ما يتعلق ببعض الامور الاساسية للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض ،والمكونة في مجموعها شعب الدولة . (عبد الحي، وصال، ٢٠٠٦، ص١٢٣)

تعد الديمقراطية التوافقية في الأصل ابتكاراً غربياً حديثاً ،وكأنموذج بديل عن (الديمقراطية التنافسية) او (الديمقراطية التمثيلة) ، كونا ولدت وانبعثت في شروط طابعها الانقسام المجتمعي والتباينات الاثنية والعرقية وضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وكسر ديمومته وتواتر موجات العنف الاجتماعي (عمير، تركي، ٢٠١٣، ص١٤٠)

إن استعمال أي مصطلح من المصطلحات دليل اختيار الباحث موقفا فكريا معينا ، فقد ألينا أن نستعمل في البحث مصطلح الديمقراطية التوافقية من بين المصطلحات السالفة لأنها أكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انسجاما في الدلالة اللغوية والاصطلاحية ،فكما ورد في قواميس اللغة العربية فان التوافقية جاءت من الفعل اتفق بمعنى تقارب، والتوافق والاتفاق والموفق من جمع الكلام وهيئته، والاتفاق: جعل الأمر جمعا بعد تفرقه ،كما جاءت بمعنى التقرب والتطابق قدر الإمكان ،والكفاية والتناسب. ويقابل مصطلح التوافقية في اللغة الانكليزية (consociation) الذي وضعه يوهانس الثوسيوس في كتابه مختصر المنهج السياسي ،ويطلق عليه ايضا الطائفية، فضلا عن استخدام (concordant) بمعنى الاتفاقية او (Arian contract) التعاقدية.(عمارة، رشيد، ٢٠١٠، ص١٣٠)

والتوافق كما يعرفه (ابريل كارتر) هو " التكيف ووقائع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب والايثارات الشخصية ،ويرتبط ايضا بقيم الحكمة والتسامح الليبرالية ، فالديمقراطية التوافقية تجمع بين مقتضيات الديمقراطية من جهة ، ومقتضيات التوافق من جهة اخرى ، ولكن التوافق بين من ؟ انه يعني التوافق بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة ، تلك المكونات المتصارعة والتي تبحث عن دور سياسي لها وتحرص على تأكيد هويتها المستقلة، فالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية يكون مجتمعاً غير متجانس ثقافياً، ومتصارع اجتماعياً، وتشتد عدم الثقة بين مكوناته. (الخزرجي، حمد، ٢٠١٣، ص١٦١)

ان هذا المفهوم يتحدى التعريف فعلياً . ويكفينا القول انه سوف يستعمل كمرادف لما اسماه دال (تعدد السلطات) . وهو ليس نظام حكم يجسد كل المثل العليا للديمقراطية تجسيداً تاماً ، بل نظام يقارب ذلك الى حدٍّ معقول .(ليبهارت، ارنت، ٢٠٠٦،ص١٥ص١٦)

ابتداءً هناك عدم اتفاق بين الباحثين و المختصين حول تحديد مفهوم محدد للديمقراطية التوافقية، وتَوسع الاختلاف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية إلى عدم الاتفاق على التسمية، فنجد أنها خضعت لتسميات عدة، لعل ابرزها ما يلي:

١ـ اطلق آرنت ليبهارت على هذه الديمقراطية تسمية (الديمقراطية التوافقية)، كما ورد ذلك في كتابه المعروف" الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: الصادر عام ١٩٦٨.

٢ـ وصف جيرالد لامبروغ الديمقراطية التوافقية بعبارة " الديمقراطية النسبية" في معرض حديثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ـ أما عالم الاجتماع بنغهام باول اطلق على الديمقراطية التوافقية عبارة " التجزؤ الاجتماعي".

٤ـ وسمى بورك شنايدر الديمقراطية التوافقية" بالاتفاق الرضائي" في محاولة للمقارنة مع قاعدة الاكثرية في الديمقراطيات الليبرالية.

٥ـ وهناك تسميات اخرى مثل " الديمقراطية الطائفية، أو الديمقراطية الانتقالية أو الديمقراطية التعاقدية، أو الديمقراطية غير المسيسة وغيرها من التسميات. .(عمارة، رشيد، ٢٠١٠، ص١٢٩)

وتعرف الديمقراطية التوافقية (بانها استراتيجية في ادارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية) (ليبهارت، ارنت، ٢٠٠٦، ص١٧)

ان الديمقراطية التوافقية (هي آلية اقتسام السلطة والشراكة فيها عبر ائتلاف حكومي واسع يتعاون فيه كل زعماء وممثلي مكونات المجتمع التعددي) (عبد السادة، علي، ٢٠٠٨، ص١٥)

ويقول آرنت ليبهارت أنه يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استنادا الى اربع خصائص أو عناصر العنصر الاول والاهم هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي. ومن الممكن ان يتخذ ذلك عدة اشكال متنوعة، منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس" موسع" أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار اصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي. أما العناصر الثلاثة الاخرى في الديمقراطية التوافقية فهي" الفيتو المتبادل أو حكم الاغلبية المتراضية"، التي تستعمل كحماية إضافية للمصالح الحيوية للأقلية، والنسبية بوصفه معياراً اساساً للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الاموال العامة، واخيراً درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة (الصبيحي، معتز، ٢٠١٤، ص٣٦)

قد لا تتحقق الديمقراطية التوافقية في المجتمعات ذات القوميات واللغات المتعددة فقط انما من الممكن ان تقوم الديمقراطية التوافقية في مجتمعات لا تعاني من هذه المشكلات بصورة مباشرة ومؤثرة في جوانب ممارسة السلطة . ولعل كندا وايطاليا وايرلندا الشمالية تعد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابرز هذه النماذج . ان مشكلة الديمقراطية في حالة التجانس الثقافي الذي يعد احد المتطلبات الضرورية لقيام نظم الديمقراطية بشكل مستقر، وبالتالي فلا يمكن وجود مثل هذه الحالة بشكل مطلق. اذ ان اغلب دول العالم تقوم على اساس شبه متوازن في الثقافات والاطياف المكونة للشعب الموحد وبالتالي تبقى كيفية الادارة المتداخلة لهذه المكونات في اطار استراتيجي للتعامل المستقبلي وبالشكل الذي يضمن تحقيق القبول لدى جميع الاطراف .(راضي ، محمد، ٢٠١٤،ص٧٩ص٨٠)

وفي حالة تفكك النسيج المجتمعي وفقدان الثقة بين مختلف القوى والأطراف السياسية فأن الأخذ بمبدأ الديمقراطية التوافقية يبدو منطقياً على أن يتم بصورة مرحلية مؤقتة من أجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية ويعني أن تكون التوافقية خطوة على طريق خلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانسجام ألوطني . (الربيعي، مها، ٢٠١١، ص١٨)

إن الديمقراطية التوافقية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يشترك الجميع في الحكم الديمقراطي للمجتمع المتعدد، فالتجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، ومن خلالها يتحقق مضمون التوافق بين الجماعات المختلفة. فالديمقراطية التوافقية تمثل المرحلة الانتقالية في العملية السياسية. (عمير، تركي، ٢٠١٣،ص١٤٦)

وقد اشار الكثير من العلماء والمختصين الى الديمقراطية التوافقية باعتبارها الحل لبلدان العالم الثالث التي تمر في مرحلة انتقالية من نظام دكتاتوري الى نظام تعددي خصوصا المجتمعات التي تشهد تنوعاً اثنيا ودينياً ولغوياً ، بل الاكثر من ذلك ان بلداناً اوربية ذات تعددية اجتماعية اعتمدت هذه الديمقراطية في ادارة السلطة مثل بلجيكيا وسويسرا وهولندا.(جاسم ،عماد، ٢٠١٠، ص٨)

ويتميز النموذج التوافقي بقدرته الفائقة علي إيجاد حواجز حقيقية لا تسمح بتعد أو تجاوز من أية فئة ، اجتماعية علي حقوق فئة أخرى لا باحتكار السلطة كليًا ولا حتى جزئيًا حيث ينظم الدستور نفسه جميع مقاليد وتفاصيل التوافقية التي تجعل العمل السياسي والحزبي في ذاته وحتى العمل الانتخابي والبرلماني قوة جماعية تساعد باختلاط أدوار الجميع من أجل مصلحة الجميع.(زين العابدين ، محمد، ٢٠٠٩، ص٢٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان الديمقراطية التوافقية هي الحل الامثل لتحقيق الحريات واعطاء الحقوق للمجتمعات المكونة للبلد ، لأنها تعمل بمبدأ المساومات السياسية وتعدد الخيارات والتي دائما لا تنحاز الى فئة دون اخرى فأما الكل او اللاكل ، كما وان هذا المبدأ (مبدأ اللا انحياز او اللا تفضيل) يجعل من الادارة الحاكمة اكثر لياقة و قبولا مما يستدعي ان تكون التوافقية تحذو حذو التمثيلة في تحقيقها المبدأ الاساس من اقامة التنظيمات وهو الاستقرار والحياة الهانئة لأبناء بلد التوافق (المحمداوي، علي،٢٠٠٩، ص١٤٨)

فالديمقراطية التوافقية تجمع بين مقتضيات الديمقراطية من جهة ، ومقتضيات التوافق من جهة اخرى ، التوافق يعني التوافق بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة ، تلك المكونات المتصارعة والتي تبحث عن دور سياسي لها وتحرص على تأكيد هويتها المستقلة، فالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية يكون مجتمعاً غير متجانس ثقافياً ، ومتصارع اجتماعياً ، وتشتد عدم الثقة بين مكوناته، ومثل هذا المجتمع يواجه واحداً من ثلاثة حلول لمشاكله السياسية ، اولها، اعتماد الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية ، باعتباره لبنات اساسية لبناء نظام ديمقراطي مستقر. وثانيها ، ازالة الطابع التعددي للمجتمع او تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب لكافة مكوناته لخلق مجتمع متجانس ثقافياً. اما الحل المنطقي الوحيد الباقي هو تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة الى دولتين متجانستين او اكثر. (نوري، اسراء، بلا،ص٤ص٥)

يذهب الديمقراطيون التوافقيون أن وجود الاختلافات الواضحة بين فئات المجتمع وكثافتها وتراكمها لا يؤدي بالضرورة بوحدة المجتمع والدولة ولا يقضي على فرصة تطوره الديمقراطي بل يشجع على قيام ديمقراطية توافقية في المجتمع . وانهم يعتقدون أن تبلور المصالح والحاجات والمشاعر عند كل فئة من الفئات التي يتكون منها المجتمع لا يؤدي حكما إلى الطلاق بينها . هذا التبلور والوضوح يسهلان في نظر التوافقيين التوصل إلى الانسجام بين الفئات التي يتشكل منها المجتمع خاصة عندما تكون هذه الفئات متساوية نسبيا وعددها مضبوط بحيث لا يعود من الاستطاعة التوصل إلى تفاهم بينها (Liphart,Arend,1977,p55)

ويرى الباحث ان الديمقراطية التوافقية هي شكل من اشكال نظام الحكم يطبق في بلدان او مجتمعات تعاني من مشكلات عدم التجانس نتيجة للتنوع العرقي او الطائفي او الديني او مذهبي،....الخ ، اضافة الى عدم الثقة بين مكونات المجتمع الواحد ، لذلك يتم اللجوء الى هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل من اشكال الديمقراطية ولكن بصورة مؤقته لحين تنامي الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية لدى المجتمع وقياداتهم السياسية .

المطلب الثاني (نشاءة الديمقراطية التوافقية ومراحل تطورها)

تقوم الديمقراطية التوافقية كما تبلور مفهومها منذ عقود كأنموذج بديل عن الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التنافسية، تاريخيا من لدن الانظمة السياسية المعاصرة، فان مبدا التنافس استكمل شروط صلاحيته القانونية والسياسية في سياق تكون دول ومجتمعات موسومة بقدر كبير من التلاحم البشري والانصهار الثقافي، والاستقرار السياسي، ومعزز بثقافة ديمقراطية تكرس قواعد التنافس، والتداول، والتمثيل فإن الديمقراطية التوافقية خلافا لذلك، ولدت ونبعت في شروط يطبعها الانقسام المجتمعي، والتباينات والعرقية والجهوية، وضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وعسر ديمومته، وغلبة موجات العنف الاجتماعي (مهدي، نجلاء، ٢٠١٢، ص٥٢)

يستمد النمط التوافقي من الديمقراطية اهميته كنموذج عملي ملموس من مساهماته التي قدمها لفهم الديمقراطيات الغربية، وهو مستلهم من تصنيف غابريال أ. ألموند " Gabriel A. Almond" الذي بسطه للمرة الاولى سنة ١٩٥٦ ، والذي يعد المحاولة الحديثة الكبرى لتحديد مختلف انماط الديمقراطيات. ونظراً الى النموذج التوافقي يمثل جهداً بناءً لتهذيب تصنيف ألموند العميق الاثر واثرائه، لم تقتصر تصنيفه على تحديد عدد من المتغيرات والعلاقات الهامة التي تحدد انماط التصنيف، بل دمج في تصنيفه عدة نظريات ومفاهيم ذات صلة كالعضوية المتداخلة، الانظمة الحزبية، فصل السلطات، التنمية السياسية ، ولهذه العوامل اهمية حيوية في تحليل الديمقراطية التوافقية. (ليبهارت، ارنت ، ٢٠٠٦، ص١٨ص١٩)

إذ صنفها إلى أربعة أصناف، اثنان منها ديمقراطية وهي: الصنف الأنجلو- أمريكي ويتمثل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الصنف الأوربي القاري ويتمثل في فرنسا، الصنف قبل الصناعي أو الصناعي جزئياً ويتمثل في البلدان الأفريقية، الصنف التوتاليتاري (الشمولي) ويتمثل في الاتحاد السوفيتي آنذاك إلا أن ما يؤخذ على هذا التصنيف انه أغفل علمياً معالجة البلدان الإسكندنافية (النرويج والسويد وفنلندا)، والبلدان المنخفضة (هولندا وبلجيكا)، والنمسا وسويسرا إغفالاً تاماً.(جاسم، عبد الكريم ، ٢٠٠٨، ص٢٠٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشأ مفهوم الديمقراطية التوافقية من المقارنة ، وجرى تدويله بنشر مؤلفات متعلقة بهولندا وبلجيكا والنمسا وسويسرا وكندا ، ويرجع البعض اصل مفهوم المجتمع التعددي الى العالم الاقتصادي جي اس فرنيفول "G.S Furnwall" حيث عرف المجتمع التعددي على انه المجتمع الذي يضم عنصرين او نظامين اجتماعين يعيشان معا جنبا الى جنب ، وتلاها محاولات اخرى حول التوافقية كمحاولة ام جي سميث "M.G Smith" حيث عرف التعددية الثقافية على انها تعبر عن وجود ثقافتين مختلفتين في مجتمع واحد ، بما يعني ان هذه الجماعات تختلف في اسلوب التنظيم الجماعي والنشاطات المؤسسية ولكن تحكمها حكومة واحدة . (زين العابدين ،محمد ، ٢٠٠٩، ص٢٢)

وقد نشأت أول مساعي بناء الديمقراطية التوافقية في بلدان أوربية غربية ، مثل (بلجيكا ، هولندا ، سويسرا ، النمسا) ، ولم تكن هذه المساعي مسبوقة بنظرية بل أنها جاءت وليدة الحاجة العملية في مجتمعات منقسمة وغير متجانسة من الناحية القومية أو الدينية (الربيعي، مها، ٢٠١١، ص١٨)

وفي عام ١٩٧٠ قدم تيد روبرت جير "Ted Robert Gurr" نظرية العنف السياسي ، وقدم هذه النظرية في دراسة بعنوان "لماذا يتمرد البشر؟" حيث اكد جير ان عدم وجود التوافق بين الطوائف المكونة للمجتمع هو اهم اسباب حدوث العنف السياسي. كما قدم الباحثان الفين رابوشكا "Alvin Rabushka" و كينيت أ. شيبسل "Kenneth A.Shepsle" عام ١٩٧٢ بتقدم تصور لما يمكن ان تكون العلاقة بين الجماعات الطائفية في المجتمعات التعددية ، ومن اهم المتغيرات التي يمكن ان تشكل اساسا للتعددية الثقافية: العرق ،اللغة، الدين، الانتماء القبلي، وقدم الباحثان تعريفا للمجتمع التعددي وهو (وجود جماعات منفصلة من الافراد تحمل انساقا قيمية لا تقبل التناغم او الانسجام .(زين العابدين، محمد، ٢٠٠٩، ص٢٢)

وكانت البدايات الأولى لها عندما بدا تيار من المفكرين في الأدب الديمقراطي بدراسة التجربة الديمقراطية في الدول الأوربية ، الصغيرة ،التي يقوم بناؤها الاجتماعي على التعددية ،حيث يضم هذا البناء عدداً من الجماعات المتباينة دينيا ولغويا وطبقيا ،وهي كفيلة بإثارة الاحتجاج والعنف الجمعي، بيد انها تنعم بالاستقرار السياسي، وانشغل هؤلاء الكتاب في دراسة واقع الدول التعددية التي تحضى بالاستقرار السياسي ،وخلص هؤلاء بان مصدر الاستقرار السياسي والتقدم على الرغم من الانقسام الاجتماعي يكمن في تبني نظام حكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديمقراطي أسموه "الديمقراطية التوافقية" (consociation democracy) (عمارة، رشيد، ٢٠١٠، ص١٣٢)

فالتجربة التوافقية التي نشأت عملياً بعد الحرب العالمية الثانية ، اعترافاً بقصور النظام الديمقراطي الأكثر المألوف عليه ، إذ أنها انطلقت من قاعدة ديمقراطية راسخة وليست ناشئة (الربيعي، مها، ٢٠١١،ص١٧)

بدأت مساعي بناء التوافق والنهوض بمفهوم الديمقراطية التوافقية لحاجات المجتمعات غير المتجانسة من الناحية القومية كالنمسا وبلجيكا وسويسرا وكندا ولم تصدر هذه المساعي عن اي نظرية نسبقه ، جاءت النظرية التوافقية ، بعد التجربة وليس قبلها ، اننا لا نملك اي تنظير ازاء النظرية التوافقية . حتى اكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم ارنت ليبهارت ، وغيرهارد لمبروخ (راضي، محمد ، ٢٠١٤، ص٨٢)

ولاشك بان السبب في ذلك يعود إلى غياب الإرث النظري و العملي للديمقراطية عموما والتوافقية على وجه الخصوص من جهة ،وتزايد الدعوات لها في الحقبة الأخيرة من الغرب والولايات المتحدة من جهة أخرى. ويرجع مركز الدراسات الاستراتيجية في مقدمته لترجمة كتاب ليبهارت "الانطلاقة النظرية في العالم العربي والمشرق للديمقراطية التوافقية إلى أواخر عقد الثمانينيات ،بالإشارة إلى مبادرة الأستاذ اللبناني أنطوان مسرة ،وعده المتابعون ممثلها الأكثر حماسا لدعمه الندوات والمؤتمرات لمناقشة هذه النظرية (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٣٢ص١٣٣)

إلا أن أفضل وأشمل صياغة لمفهوم (الديمقراطية التوافقية) هو الذي جاء به عالِم السياسة الهولندي (آرنت ليبهارت) "Arend Liphart " في دراسته الموسومة (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد) الصادرة عام ١٩٧٧ . (عبد الكريم ، جاسم، ٢٠٠٨،ص٢٠٦)

شهد القرن العشرين انتشاراً للديمقراطية خارج اوربا في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، بسبب فشل النظم اللاديمقراطية ، ونمو اقتصاديات السوق، والانتعاش الاقتصادي ، وتطور الثقافة السياسية ، ولكن لم يكن التجانس القومي يمثل القاعدة الشاملة للبلدان الديمقراطية بل ظهرت عدة استبدادات لذلك وجب التفكير في ايجاد حل متمثل في استخدام الفدرالية او الحكم الذاتي او التجربة التوافقية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لفشل الانظمة الديمقراطية التي تعتمد على مبدا الاغلبية (راضي ،محمد، ٢٠١٤، ص٨٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المثقفين العرب انطلقوا في مناقشة مفهوم (الديمقراطية التوافقية) في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين فقد لاحظ عدد من علماء الاجتماع والسياسة والمفكرين المجددين في العالم العربي ، ممن بحثوا وحللوا هذا الموضوع (تيودور هانف ، أنطوان مسرة ، حسن الضيقة ، عادل عبد الهادي، عادل حسين ، عبد الوهاب المسيري ، نصر محمد عارف ، هبة رءوف عزت ، سعود المولى، جلال أمين، وجيه كوثراني، وضاح شرارة، أحمد بيضون، نواف سلا م، سمير فرنجية، خالد قباني) بأن العلوم الاجتماعية والسياسية التي نشأت في مجتمعات غربية متجانسة نسبيا" عملت على تعميم مفهوم الدولة - الأمة كإطار معياري ناظم للرؤية العامة ويحظى بتوافق شامل . هذا إلى جانب تركيزها في مرحلة معينة على " المسألة الاجتماعية " كمشكلة مجتمعية رئيسية (ربما بتأثير الفكر الماركسي المتعاظم القوة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي).(زين العابدين، محمد، ٢٠٠٩، ص٢٤)

على الرغم من صوابية هذا التوجه في بعض جوانبه، إلا إن اهتمام العرب بالديمقراطية التوافقية من الناحية العملية يعود إلى بدايات الثمانينيات من القرن العشرين ،لاسيما تلك المحاولات في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرياض عام ١٩٨٢ لإيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها لبنان ،ويمكن وصف اتفاق الطائف على الرغم من بعض التحفظات عليه بأنه نوع من الديمقراطية التوافقية ،أو بعبارة أخرى تطبيق لبعض مضامين وأركان الديمقراطية التوافقية.(عمارة ، رشيد، ٢٠١٠، ص١٣٣)

ولقد ظهرت تطبيقات التوافقية في لبنان ، حيث ان المجتمع يعاني من خلل بنيوي في تركيبته الطائفية ، اضافة الى تأثر لبنان بالواقع الطائفي الذي انهش البلاد وفتك بقدرات المجتمع على مختلف الاصعدة ، لذلك جاءت الديمقراطية التوافقية كحل في لبنان كمرحلة مؤقته على طريق بناء الوحدة الوطنية السليمة باعتبارها وسيلة قد تمكّن من تعزيز الانصهار الوطني بين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض .(عبد الحي، هناء، ٢٠٠٦، ص١٣٣ص١٣٤)

وبالنسبة إلى التجارب العربية الاخرى في إطار (الديمقراطية التوافقية) فان الباحثين والكُتاب العرب يتحدثون عن تجارب هنا وهناك في المغرب، والعراق، والسودان. ففي المغرب بدأت تجربته السياسية في(الديمقراطية التوافقية)، بتشكيل ما سُميَ ب (حكومة التناوب التوافقي) ، أما السودان التي أبرمت اتفاق سلام مع فصيل من فريق المعارضة الأساسي وهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(جيش التحرير السوداني) ونتيجة لذلك تم تعيين قائد هذا الفصيل (ميني ميناوي) مستشارا خاصا لرئيس الجمهورية.(عبد الكريم ، جاسم، ٢٠٠٨،ص٢٠٧)

وعلى الصعيد النظري ان دراسة التي قدمها كمال المنوفي عن النظم السياسية قد تضمنت إشارة وان كانت عن الدراسات الغربية للديمقراطية التوافقية مع الإشارة إلى النموذج اللبناني في المنطقة العربية بقوله "إن البيئة اللبنانية قد أملت الأخذ بنظام ، الديمقراطية الطائفية غيرانها كانت تموج بالعديد من الظروف غير المواتية. والأكثر من ذلك إن البعض يحاول أن يجد تجذيراً للديمقراطية التوافقية في الإرث الإسلامي، عندما يربط بينها وبين نظام الملة (الملل)الذي طبقه العثمانيون في إدارة إمبراطوريتهم ،والذي منح استقلالا للجماعات الدينية في مجتمع تراتيبي يتربع فيه المسلمون على قمة الهرم (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠،ص١٣٣)

و لقد مرت نظرية الديمقراطية التوافقية ل(ليبهارت) في طريق تطورها بثلاث مراحل رئيسية هي اولها تمثلت في دراسته عن الحالة الهولندية(١٩٦٨) و التي ظهرت فيها الإرهاصات الأولى للنظرية. وثانيها ، جاءت بعد المرحلة الأولى بحوالي عقد من الزمن، حيث اتضحت أبعاد النظرية بشكل محدد و متكامل و ذلك في مؤلفه الشهير: (الديمقراطية في المجتمعات التعددية)الصادر عام ١٩٧٧ واخيرا ، مرحلة المراجعة و التنقيح و التي يمكن القول انها مازالت ممتدة حتى الآن في شكل مقالات و كتابات لأريند نفسه و لغيره ممن تبنوا النظرية أو حاولوا انتقادها.(زين العابدين، محمد ، ٢٠٠٩، ص٢٥)

يرى الباحث بان الديمقراطية التوافقية نشأت في بلدان غربية غير متجانسة في تركيبة بنية المجتمع الداخلي ، حيث تعاني من انقسامات داخلية من حيث الاثنية والعرقية والطائفية والقومية والديانات .... الخ ، كما هو الحال في كل من النمسا وبلجيكا وسويسرا وكندا ، ثم انتشر هذا النموذج خارج اوربا في القرن العشرين في عدة بلدان في اسيا وافريقيا ، الا انه ظهر تطبيقاته في البلدان العربية كما هو الحال في لبنان ، حيث ظهر تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان بشكل واضح نتيجة للانقسامات الداخلية التي شهدتها ، فجاءت الديمقراطية التوافقية كحل مؤقت من اجل خلق نوع من الانسجام المجتمعي والسياسي بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني المتصارعة . ونستخلص من كل هذا بان هذا النموذج يظهر تطبيقاته في البلدان التي تعاني من خلل في التركيبة الطائفية في داخل مجتمعاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(خصائص الديمقراطية التوافقية ومزاياها وانتقاداتها)

يقسم المبحث الثاني الى مطلبين ، يتناول المطلب الاول الحديث عن خصائص الديمقراطية التوافقية ، اما المطلب الثاني سيتحدث عن مزايا الديمقراطية التوافقية اضافة الى عيوبها.

المطلب الاول (خصائص الديمقراطية التوافقية)

تتميز الديمقراطية التوافقية بأربع خصائص وهي:

اولا: مبدأ الائتلاف الواسع : ان السمة الاساسية للديمقراطية التوافقية هي ان الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد . ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء الى حكومة تتمتع بتأييد اكثرية هزيلة ومعارضة واسعة . (ليبهارت ، ارنت، ٢٠٠٦، ٤٨)

ويطبق في النظام البرلماني بتشكيل حكومة ائتلافية واسعة ، كما يمكن تطبيقه في النظام الرئاسي عن طريق إنشاء مجلس رئاسة واسع أو لجنة واسعة ذات صلاحيات هامة ، أو ائتلاف واسع من رئيس وغيره من قادة الفئات الرئيسية .إن قيمة حكم الائتلاف الواسع في أي شكل مؤسساتي يتخذه ، تكمن في قدرته على أن يمثل هيئة توافقية تتخذ فيها القرارات الجوهرية بطريقة تؤمن التوازن القطاعي. (حميد، منتصر، ٢٠١٢، ص٩٥)

ولوضع الإطار النظري للديمقراطية التوافقية حيز التطبيق لا بد من وجود صيغ مؤسساتية تحقق حالة الائتلاف الموحد ، وللوصول إلى هذه الصيغة المؤسساتية لا بد من وجود دستور ينبثق من خلاله قانون الانتخابات من أجل إيجاد ضمانة دستورية تضمن لجميع المكونات الرئيسة حق الاشتراك في العملية السياسية ، هذه الخريطة هي الضمان الذي من خلاله يتم التوصل إلى الحالة المؤسساتية ويحقق التمثيل المؤسساتي لكل الكيانات ، (الربيعي، مها، ٢٠١٢، ص٩٥)

والمقصود بذلك هو أن زعماء كافة القطاعات المهمة في المجتمع (مكونات المجتمع) يجب أن يمارسوا الحكم من خلال ائتلاف واسع قد يأخذ صيغة حكومة ائتلافية واسعة في النظام البرلماني. (علي ، مجيد ، ٢٠١٣، ص١٦٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان التوافقية تتطلب تعاوناً بين قادة القطاعات وهذا يستلزم أن يشعر القادة بشيء من الالتزام بصون وحدة البلد على الأقل وبالممارسات الديمقراطية ، إذ يتوجب على النخب أن تقوم باستمرار بعملية توازن صعبة ، فثمة أمران حيويان على رأي " هانز دالدر "، أولهما : اتصاف قادة الأحزاب بقدر من التسامح يفوق أتباعهم ، وثانيهما : مدى قدرتهم على حمل الأتباع على مجاراتهم .(Daaider,Hans,1966,p69)

وتتحقق صياغته أما من خلال برلمان أو مجلس استشاري أو مجلس رئاسي فيدرالي يرافق ذلك انبثاق لجان فرعية تستوعب كل الكيانات السياسية أو مجلس استشاري يتم من خلاله التجاوب مع المطالب وهذا ما تم إتباعه في النمسا أو مجلس رئاسي فيدرالي كما هو الحال في الأنموذج السويسري وينطوي هذا التحالف على أهمية كبيرة ، إذ من خلاله تتمكن كل عناصر المجتمع من التعاون والمشاركة في حكم البلاد ، وإدارة مؤسساتها ويتيح للنخب السياسية فرصة البحث عن التوافقات للمشاركة في العملية السياسية ويحفزها على الاعتدال بشكل كبير وتصبح الأحزاب السياسية جمعيهما أو معظمها ممثلة في الحكومة وفقاً لدرجة تمثيلها السياسي وحصولها على الأصوات الانتخابية ، فالأكثرية الممثلة في حزب معين أو كتلة معينة تحصل على تمثيل وحضور في السلطة أكثر من الأقلية ، وذلك الائتلاف الواسع من شأنه أن يعمل على تقسيم الصلاحيات والمسئوليات في الإدارة والحكم بصورة فاعلة (الربيعي، مها، ٢٠١١، ص١٩)

وينطوي مبدأ " التحالف الكبير" أو "الائتلاف الواسع" على اهمية خاصة في صيرورة بناء الديمقراطية التوافقية إذ بواسطته تتمكن كل عناصر المجتمع من التعاون والمشاركة في حكم البلاد وإدارة مؤسساتها، بخلاف الديمقراطية التقليدية التي تُقصي الاقلية من المشاركة (المعارضة) باسم سيادة الاغلبية، علاوة على ذلك يتيح التحالف الكبير للنخب السياسية فرص البحث عن التوافقات كما يحفزها اكثر على الاعتدال . (الصبيحي، معتز، ٢٠١٤، ص٤٤)

فالأكثرية الممثلة في حزب معين أو كتلة معينة تحصل على التمثيل والحضور في السلطة اكثر من الاقلية ، وهذا الائتلاف الواسع من شأنه ان يعمل على معالجة الازمات السياسية وتقسيم الصلاحيات والمسؤوليات في الادارة والحكم بصورة فاعلة . (عمير ، حسن ، ٢٠١٣، ص١٤٣)

وفي سياق الائتلاف الكبير تطرح قضايا عدة للمناقشة لعل من أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. حجم الائتلاف : لحجم الائتلاف دور مهم في الديمقراطية التوافقية ،وتتضح أهميته من خلال نظرية المباراة، إذ تبعا لهذا المبدأ يميل الإفراد إلى تكوين ائتلافات صغيرة ما داموا يعرفون بعضهم بعضا، ويرون المباراة صفرية، بالمقابل فان الإفراد الذين لا يعرفون بعضهم بعضا لا يرون المباراة حصيلة صفرية ،وإنما ذات عائد مشترك ،وبما إن المخاطر السياسية عالية جدا في المجتمع المتعدد ،تبدو صيغة ائتلاف الكبير أكثر ملائمة له من صيغة الحكم –المعارضة (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٣٥)

٢. شكل الائتلاف : ليس هناك شكل مؤسسي واحد للائتلاف الكبير في الديمقراطية التوافقية ،فقد أشار ليبهارت "فحكومة الائتلاف الواسع هي الوسيلة التوفيقية المثلى ،لكن ثمة تشكيلة من الإشكال الأخرى التي يمكن أن تقوم بالوظيفة نفسها ،والسمة الجوهرية للائتلاف الواسع ليست أي ترتيب مؤسساتي مخصوص كمشاركة زعماء كافة القطاعات الهامة في حكم المجتمع ألتعددي (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٣٦)

٣. وظيفة الائتلاف : وللائتلاف وظائف عدة يمكن أن نحدد ابرزها فيما يلي:

أ- القيام بالحكم على قاعدة الاجماع.

ب - يمثل الائتلاف بما يتضمنه من المشاركة في الحكم حافزاً للاعتدال والتوفيق.

ج - يمكن أن يشكل الائتلاف رمزاً للوحدة الوطنية؛ لان على الاطراف أن تقطع صلاتها بالخارج في سبيل إنجاح التوافقية والاجماع على مستوى السياسة والحكومة، وأن تسلك الحكومة مبدأ الحياد وسط حجمها وطبيعتها التعددية التي تستتبع خطر تمدد النزاع الداخلي إلى المجال الدولي، وأن يكون الحياد الداخلي اهم من الحياد الخارجي كي لا تضطر بعض المكونات الاستعانة بالخارج من اجل الحفاظ على وجودها وحقوقها. (الصبيحي، معتز، ٢٠١٤، ص٤٥)

ثانياً: مبدا الفيتو المتبادل : المشاركة في الائتلاف الواسع تتيح ضمانة سياسية هامة لقطعات الاقلية، لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب . ينبغي للقرارات ان تتخذ في الائتلافات الواسعة ، وعندما تتخذ القرارات عبر الاكثرية ، فان تمثيل الاقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف ، لكنها قد تهزم مع ذلك امام اصوات الاكثرية . وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع اقلية ، فان هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر . ولذلك فلا بد من اضافة فيتو الاقلية الى مبدأ الائتلاف الواسع ، ولا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن لغير هذا الفيتو ان يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية . (ليبهارت، ارنت، ٢٠٠٦، ص٦٤)

غير أن الخطر الأكبر الذي قد ينجم عن تطبيق ذلك المبدأ هو إمكانية أن يؤدي إلى حالة من استبداد الأقلية و التي يمكن أن تقود إلى توتر التعاون بين ممثلي الطوائف داخل الائتلاف بنفس الدرجة التي قد تؤدي إليها هزيمة إحدى الطوائف في تصويت حاسم. و بالرغم من ذلك نجد أن هناك ثلاثة أسباب قد تخّفف من حدة هذا الخطر هي:

١. حق النقض هو حق متبادل تملكه كل الطوائف و بإمكان أي منها أن تستخدمه متى شاءت ،غير أن الاستخدام المفرط له من جانب طائفة ما ليس محتملا لأنه قد يستخدم فيما بعد ضدها من الطوائف الأخرى و لو على سبيل الانتقام.
٢. هذا الحق يعطي شعوراً بالأمان للأقليات وهذا يقّلل من احتمال استخدامه بالفعل.
٣. ادراك كل طائفة خطورة الوصول إلى حالة من الجمود جراء الاستخدام المفرط لهذا الحق و بالتالي سوف تقبل بالتضحية ببعض مصالحها في سبيل الحفاظ على أمنها و استقرارها السياسي لها و للمجتمع ككل.(زين العابدين، محمد، ٢٠٠٩، ص٣٨)

ان الخطر من استبداد الاقلية لا يعتبر جدياً تماماً كون الفيتو هو فيتو متبادل ، تستطيع كافة القطاعات الاقلية ان تستعمله. وان مجرد كون الفيتو متاحاً كسلاح ممكن ، يمنح شعوراً بالأمان ، ويجعل استخدامه مستبعداً . ان اعطاء كل مصلحة ، او قطاع ، قوة الحماية الذاتية ، يحول دون نشوء اي صراع او نزاع بينها على الغلبة . وسوف يتعرف كل قطاع بخطر الطريق المسدود والجمود اللذين يترتبان على استعمال غير محدود للفيتو. (الانباري، شاكر ، ٢٠٠٧، ص١٩)

لذا ينبغي تعضيد خاصية الائتلاف الواسع بمبدأ الاعتراض أو الفيتو المتبادل، وتضمنه وثيقة الدستور، بغية ضمان حماية لمختلف مكونات المجتمع التعددي ، بالتعاون مع الخاصية الثالثة (التمثيل النسبي) والمتعلقة بالية وتوزيع وظائف الجهاز الاداري والموارد المالية للدولة بين مكونات الشعب .(عمير ، حسن ، ٢٠١٣، ص١٤٤)

إذ إن فيتو الأقلية يكون مترادفاً لفكرة الأكثرية المتراخية التي وصفت حماية مصالح الأقلية هدفها الأساس فهي تمنح كل قطاع ((القدرة على حماية نفسه وتضع حقوق كل قطاع وسلامته ، إذ يمكن أن توضع بأمان ، أي تحت وصايته الخاصة فمن دون هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـن تقوم قائمة للمقاومة المنظمة والسلمية والفعالة ضد الشروع الطبيعي لكل قطاع نحو الدخول في نزاع مع القطاعات الأخرى)) (الربيعي ، مها، ٢٠١١، ص ٢٠)

والفيتو المتبادل يحمي المصالح الحيوية للأقليات ولا يسمح لمجموعة بالهيمنة على القرار بلا مشاركة من المجموعات الاخرى. فالمشاركة في الائتلاف بحسب مؤيدي هذا النمط لا تكفي لحماية مجموعة الاقلية، لذلك تُعطى هذه المجموعة حق النقض في الميادين ذات الاهمية الحيوية.(الصبيحي، معتز ، ٢٠١٤، ص٤٥)

ان قراءة بسيطة في التبريرات السالفة للفيتو توحي بانها تتناسب مع مجتمعات تباياتها غير حدية ولا تتسم بالاختلاف القطعي او ما يسمى (بالمقدسات) او الخطوط الحمراء، وانها تحتاج الى نخب سياسية متعاونة ومتفاهمة وليس متصارعة او تحاول احداهما اقصاء الاخرى ، وهي بذلك تنسجم مع مجتمعات معينة وليست بالضرورة يمكن ان تشكل دواعي لتخفيف هواجس الفيتو المتبادل في كل المجتمعات ، اذ تجدر الاشارة الى ان الفيتو قد يكون رسميا كما هو الحال في النمسا او غير رسمي كما هو الحال في هولندا ، كما انه قد يكون تفاهما عرفيا غير مكتوب او قاعدة متفق عليها ، وقد تؤطر دستوريا . (الخزرجي ، حمد ، ٢٠١٣، ص١٦٧)

ثالثا: مبدا النسبية : إن النسبية في التمثيل تعالج مشكلة المشاركة السياسية في المجتمعات التعددية ، لذا فالتمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والانتخابات النيابية قبل كل ذلك تعكس بنتائجها عدالة التمثيل لجميع الفئات وبالتالي المشاركة في اتخاذ القرارات لاسيما الحاسمة .(حميد ،منتصر، ٢٠١٢، ص٩٦)

يقوم هذا المبدأ في تجنب استحواذ الأكثرية على كل شيء ، كما هو الحال في الديمقراطية التمثيلية إذ يمثل انحرافاً مهماً عن حكم الأكثرية ، وكما أن التمثيل النسبي كونه معياراً محايداً وغير منحاز للتوزيع فأنها تزيل العديد من المشكلات المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات وتحقق بذلك أعباء الحكم التوافقي (الربيعي، مها، ٢٠١١، ص٢١)

ترتبط هذه الخاصية بقاعدة النسبية (proportionality) سواء على صعيد النظام الانتخابي، أو تشكيل الحكومة، أو تمثيل مختلف الاطراف على مستوى الوظيفة العمومية. (الصبيحي، معتز، ٢٠١٤، ص٤٥)

يمثل هذا المبدأ انحرافاً هاماً عن حكم الاكثرية ، تقوم النسبية بوظيفتين هامتين وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. الوظيفة الاولى : انها طريقة في توزيع التعيينات في الادارات العامة والموارد المالية القليلة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات ، والنسبية كونها معيارا محايداً وغير منحاز للتوزيع ، تزيل عددا كبيرا من المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات، وتخفف بذلك من اعباء الحكم التوافقي.

٢. الوظيفة الثانية : هي ان تفويض اصعب القرارات المصيرية يرجع الى كبار زعماء القطاعات ، والنسبية مبدا حيوي في هذه العملية، فطريقة تأجيل القرارات المصيرية الى اعلى المستويات تستتبع تركيز صنع القرارات في ايدي مجموعة صغيرة من كبار الزعماء . ومزية هذا الترتيب هي انه في المفاوضات الحميمة ، والسرية ، وتزداد الى اقصى حد امكانية تحقيق رزمة من الاتفاقات، وتنخفض الى ادنى حد امكانية فرض الفيتو. (الانباري، شاكر، ٢٠٠٧، ص٢٠)

وهنا يُثار التساؤل في هذا الإطار حول ضمان التشكيل النسبي للحكومات الائتلافية و أجهزة صنع القرار أن يؤّثر كل شريك في الائتلاف في القرار المتخذ بما يتناسب و حجم من يقوم بتمثيله في المجتمع وذلك إذا كانت طبيعة هذا القرار ثنائية أي لا تسمح سوى بقبوله أو رفضه فقط ،كأن يتخذ الائتلاف إجراءاً معينًا من عدمه ،ففي هذه الحالة ما لم يكن هناك اجتماع تلقائي على رأي واحد فسوف يكون هناك فائزون و خاسرون، و بعبارة أخرى فلا مناص من استخدام قاعدة الأغلبية أو اعتماد حق نقض للأقلية مع التذكير بما لكل من هذين الاختيارين من مخاطر و أضرار في حالة المجتمع التعددي.

ويرى ليبهارت أنه ليس هناك حل صريح لهذه المعضلة ،ولكنه يقترح أسلوبين للتعامل معهما:

١. أن يتم ربط عدة موضوعات ببعضها البعض بحيث يتم حلها في نفس الوقت باستخدام أسلوب التنازلات المتبادلة ،أي منح تنازلات في قرار معين في مقابل الحصول على امتيازات في قرار آخر.

٢. تفويض سلطة اتخاذ القرار بشأن الموضوعات المصيرية إلى كبار زعماء الطوائف المختلفة الذين يشكلون هيئة عليا للتعامل مع هذه القضية. وميزة هذا الأسلوب أنه يحدث على نطاق ضيق وربما سري أيضًا ومن ثم تزيد فرص التوصل إلى صفقات شاملة فيما تنخفض احتمالات اللجوء إلى استخدام حق النقض (زين العابدين، محمد ، ٢٠٠٩، ص٣٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبدي بعض علماء السياسة تحفظاً على تطبيق النسبية لأنها تفسح المجال امام تكاثر وتضخم عدد الاحزاب كأورام تهدد النظام الديمقراطي . ويترك تضخم الاحزاب هذا المجال واسعا امام الحكام الاوتوقراطيين لتقليل دور الاحزاب في البلاد ولتكوين احزاب صورية تنال من دور الاحزاب التي تملك قاعدة حقيقية حتى ولو كانت صغيرة العدد. وتحول العملية الديمقراطية الى عملية شكلية تفتقر الى الجدية والصدقية ، لكن التوافقيين يرون انه من الممكن استخدام الادوات القانونية مثل قوانين الانتخابات والاحزاب من اجل تلافي هذه الحالة . فبعض الدول تشترط على الاحزاب التي تدخل الانتخابات ان تنال حدا ادنى من الاصوات لا يقل عن الخمسة بالمئة حتى يسمح لها بدخول البرلمان . (الصلح، رغيد، ٢٠٠٧، ص٢٤)

رابعا : مبدا الاستقلال القطاعي والفدرالية : يمثل هذا المبدأ الانحراف الاخير عن حكم الاكثرية هو الاستقلال القطاعي، الذي يستتبع حكم الاقلية "حكم الاقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الاقلية حصرياً ". انها اللازمة المنطقية لمبدا الائتلاف الواسع . ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع، ينبغي للقرارات ان تتخذ من قبل كل القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريبا من النفوذ. اما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها ان يوكل لقطاعات مختلفة . (ليبهارت ، ارنت ، ٢٠٠٦، ص٧٠)

تعد الفدرالية شكلا من اشكال الاستقلال القطاعي ، رغم انها مطبقة ايضا في دول غير تعددية، وتلتقي الفدرالية مع الديمقراطية التوافقية في منح الولايات استقلالاً من ناحية ، وتمثيلها في برلمان فدرالي من ناحية اخرى ، وبالإمكان استخدام الاسلوب الفدرالي في اقامة الديمقراطية التوافقية ، اذا توافقت الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الاقليمية ، بمعنى تركيز كل مجموعة في اقليم معين وانفصالها عن الجماعات الاخرى . (الخزرجي، حمد، ٢٠١٣،ص ١٦٨)

لذلك يمكن اعتبار النظرية الفدرالية نمطا محدودا وخاصا ، من النظرية التوافقية . ويمكن استعمال الفدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي " مجتمعا فيدراليا" : اي مجتمعا يتركز فيه كل قطاع في اقليم محدد، منفصل عن بقية القطاعات . مجتمع تتطابق فيه الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الاقليمية ، ونظرا الى كون الحكم على المستوى المحلي منظما بصورة عملية على اسس اقليمية دائماً ، فان الفيدرالية تشكل طريقة جذابة لتطبيق فكرة الاستقلال القطاعي . (الانباري، شاكر ،٢٠٠٧، ص٢١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك فان الديمقراطية التوافقية من طبيعتها أن تجعل من المجتمعات التعددية أكثر تعددية وهي لا تستهدف إضعاف الانقسامات القطاعية بل الاعتراف بها صراحة وتحويل القطاعات إلى عناصر بناءة للديمقراطية المستقرة (علي، مجيد، ٢٠١٣، ص١٧١)

تتعلق هذه الخاصية بمدى قدرة كل مكون من مكونات المجتمع المتعدد على الاستقلال بإدارة شؤونه الداخلية، وهذا يعزز الديمقراطية التوافقية ويعزز فرص استمرارها ، اي ان الديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات والمكونات الاجتماعية الفردية ادارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة ومن طبيعتها انها تجعل المجتمعات اكثر تعددية، وهي لا تستهدف ازالة الانقسامات القطاعية او اضعافها بل الاعتراف بها صراحة وتحويل القطاعات الى عناصر بناء للديمقراطية المستقرة . (عمير، حسن، ٢٠١٣، ص١٤٥)

ولا شك أن تخويل الطوائف مثل هذه السلطات التشريعية و التنفيذية إضافة إلى التوزيع النسبي للموارد الحكومية سوف يؤدي إلى تقوية مراكز هذه الطوائف في المجتمع مما يعني زيادة التدعيم لصفة التعددية في مجتمع هو في الأصل منقسم على نفسه و لكن ليبهارت لا يرى في ذلك شيئًا سلبيًا بل على العكس ،فهو يعتبر أن منهج الديمقراطية التوافقية لا يهدف إلى إبطال أو إضعاف الانقسامات الطائفية ،و لكنه يعمل على الاعتراف بها صراحة وتحويل الطوائف ذاتها إلى عناصر بناءة في نظام ديمقراطي مستقر. ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى مبدأ الاستقلال الطائفي على أته تعميم لفكرة الفيدرالية ،فإذا كانت النظرية الفيدرالية تقوم بالأساس على نقل السلطات إلى عدة أقاليم جغرافية منفصلة ،فإن الاستقلال الطائفي يقوم على أساس نقل السلطات إلى جماعات و طوائف مختلفة ليس بالضرورة أن تكون متمركزة في أقاليم جغرافية بعينها فيما يمكن أن يطلق عليه "الفيدرالية غير الإقليمية" و التي يكتسب فيها الفرد حقوقه بناءاً على انتمائه لطائفة معينة لا لإقليم بعينه، وعلى الرغم من أن تفويض السلطات الحكومية وحقوق الإدارة إلى الطوائف المتركزة جغرافيًا يعتبر أيسر كثيرًا من تفويضها إلى طوائف مشتتة ،إلا أن مبدأ الاستقلال نفسه أثبت قدرة كبيرة على التوافق مع كلتا الحالتين. (زين العابدين، محمد، ٢٠٠٩، ص٤٠)

وهناك من يرى بان النظر إلى الفدرالية من زاوية أخرى يتبين انها في النموذج التوافقي غير التي توجد في الدول المتقدمة والمستقرة سياسيا وديمقراطيا لأنه عندما تكون الدولة متعددة الاثنيات والأديان وغير متجانسة في الوقت نفسه ،تكون اللامركزية الحل الأمثل لبقاء الدولة على تكوينها الجغرافي الموحد واستقرارها السياسي .وبغض النظر عن نوع الاستقلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعي فان الإدارة الذاتية تبقى ركيزة أساسية في الديمقراطية التوافقية لأنها وسيلة لطمأنه الأقليات ومرحلة لتجاوز الصراع وتعزيز الثقة بين المكونات ،وإحدى متطلبات وشروط نجاح الديمقراطية التوافقية. (عمارة، رشيد، ٢٠١٠، ص١٣٧)

يرى الباحث بان الديمقراطية التوافقية تتمتع بعدد من الخصائص الاساسية ، كمبدأ الائتلاف الواسع الذي يضم جميع رؤساء المكونات المجتمعية في بلد معين ، وهم انفسهم او وكلاؤهم يمثلون الحكومة ، وجميعهم لا يملكون الاغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة الا من خلال ائتلاف واسع يضم الجميع ، اما الفيتو المتبادل فهو يمثل اداة لحماية حقوق الاقليات ومصالحها من اي ضرر قد يصيبها . اما مبدا النسبية فهو يعني بان لا تستطيع جهة او مكون من تشكيل الحكومة دون الاخرين ، ولا تستطيع اية جهة فرض نفوذها على بقية الجهات . اما الخاصية الاخيرة المتمثلة بالاستقلال القطاعي والفدرالي وهي تمثل اللامركزية في ادارة شؤون الدولة في كافة المجالات ، فالفئات مهما كان حجمها هي تحكم نفسها بنفسها .

لذا فان الديمقراطية التوافقية ماهي الا نموذج يبعث الاطمنان لجميع مكونات المجتمع مهما اختلفت احجامهم ، وهي تمثل صمام الامان لحماية حقوق الأقليات من استبداد الاغلبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني (مزايا الديمقراطية التوافقية وانتقاداتها)

سنتطرق في هذا المطلب الى دراسة المزايا التي تتمتع بها الديمقراطية التوافقية اضافة الى دراسة اهم الانتقادات التي وجهت لها .

اولا: مزايا الديمقراطية التوافقية .

يمكن ان تتلخص مزايا الديمقراطية التوافقية على النحو التالي :

- تعد الديمقراطية التوافقية من ابرز الحلول الناجحة للدول التي تعاني من عدم وجود حالة من الوعي لتعدد الثقافات ، فالممارسة الديمقراطية قد تجعل بعض الاطراف تسعى الى عرقلة ادارة الدولة مما يعمل على حدوث نزاعات داخلية وبالتالي كانت الديمقراطية التوافقية تمثل حالة من ادارة النزاعات الداخلية بين هذه الثقافات . (راضي، محمد، ٢٠١٤، ص٨٠)

- تعمل الديمقراطية التوافقية على تحييد النزاعات التطرفية المتأصلة في مجتمع التعددي من خلال تدعيم روح التعاون والسلوك الموحد لزعماء الطوائف المختلفة ، ونظرا لاستحالة اقامة نظام ديمقراطي قوي ومستقر في المجتمعات ذات التعددية الثقافية والطائفية ، فالديمقراطية التوافقية تمثل نموذجا امبريقياً ومعيارياً في ان واحد . (زين العابدين ، محمد، ٢٠٠٩، ص٢٧)

- الديمقراطية التوافقية ومن خلال عناصرها فهي تعمل على حماية اضافية لمصالح الاقلية الحيوية ، والنسبية كمعيار اساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية ، وتخصيص الاموال العامة ، حيث تمنح الديمقراطية التوافقية درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في ادارة شؤونه الداخلية الخاصة.(الانباري ، شاكر، ٢٠٠٧، ص٥)

- تمنح الديمقراطية التوافقية امكانية لرؤساء الكتل على تطوير الترتيبات المؤسسية – الدستورية والقواعد الكفيلة بالتوفيق بين مصالح مكونات المجتمع . والابتعاد عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة التهميش والاقصاء وحتى سياسة فرض الامر الواقع ، حيث تترك فرصة للجميع في المشاركة الفعالة بإدارة شؤون الدولة ، او تحقيق شعور نسبي بالأمان لحماية مصالحهم (الخزرجي، حمد، ٢٠١٣،ص١٦٨)

- تحقق الديمقراطية التوافقية التوزيع العادل للمناصب وللمسؤوليات وكذلك المنافع المالية والمعيشية . وهنا التركيز على توزيع المقاعد النيابية بما يوازي حجم واهمية كل من هذه الجماعات . وكذلك التوزيع العادل للمناصب الرئاسية والوزارية . (الصلح، رغيد، ٢٠٠٧، ٢٣)

- أن الديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات والمكونات الاجتماعية الفردية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة ومن طبيعتها أنها تجعل المجتمعات أكثر تعددية، وهي لا تستهدف ازالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها بل الاعتراف بها صراحة و تحويل القطاعات إلى عناصر بناء للديمقراطية المستقرة (عمير، حسن، ٢٠١٣،ص١٤٥)

- تمثل الديمقراطية التوافقية الحل الامثل لتحقيق الحريات واعطاء الحقوق للمجتمعات مكونة البلد ، لأنها تعمل بمبدأ المساواة السياسية وتعدد الخيارات والتي دائما لا تنحاز الى فئة دون اخرى فأما الكل او اللاكل ، كما وان هذا المبدأ مبدا اللاأنحياز او اللاتفضيل يجعل من الادارة الحاكمة اكثر لياقة وقبولا مما يستدعي ان تكون التوافقية تحذو حذو التمثيلية في تحقيقها المبدأ الاساس من اقامة التنظيمات وهو الاستقرار والحياة الهانئة لأبناء بلد التوافق. (المحمداوي، علي، ٢٠٠٩، ص١٤٩)

- ان الديمقراطية التوافقية تعتبر الية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسامات بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وعدم ثقتها بعضها بالبعض الاخر، لذا يلجا قادة هذه المكونات الى التوافق كسبيل امن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على اساس الحلول الوسط ووفقاً لمنطلق الصفقة السياسية . (نوري، اسرار، بلا ، ص٨)
- توطد الديمقراطية التوافقية الوحدة الوطنية داخل المجتمع ، حيث تقوم الديمقراطية التوافقية على التعاون بين زعماء القطاعات في مجتمع تعددي ضمن ائتلاف واسع لحكم البلاد يضم هذا الائتلاف اهم الاحزاب او الجماعات السياسية في البلاد ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والغرض منه اقامة حكم وقائي يوطد النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية للبلاد.(الفلاحي، نجم، ٢٠١٢، ص٨)

- ويتميز النموذج التوافقي بقدرته الفائقة علي إيجاد حواجز حقيقية لا تسمح بتعد أو تجاوز من أية فئة اجتماعية علي حقوق فئة أخرى لا باحتكار السلطة كليًا ولا حتى جزئيًا حيث ينظم الدستور جميع تفاصيل التوافقية التي تجعل العمل السياسي والحزبي في ذاته وحتى العمل الانتخابي والبرلماني قوة جماعية تساعد باختلاط أدوار الجميع من أجل مصلحة الجميع. (الزاملي، ماجد، ٢٠١٣، ص١)

- تعتبر الديمقراطية التوافقية آلية سلمية لتداول السلطة. وتطبق هذه الآلية في مجتمع متنوع ومتصارع. وتشجع الديمقراطية التوافقية على المشاركة السياسية على مستوى المكونات ومستوى الشعب بشكل عام. وتستند في اختيار الحكام إلى قاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي . خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من قبل الناخبين على مستوى المكونات بشكل أساس. واتخاذ القرارات يرتكز إلى أسلوب الصفقة السياسية بين قادة نخب مستعدين لتقديم التنازلات والقبول بالحلول الوسط. وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين المكونات الاجتماعية وإعادة الثقة بينها وصولاً إلى رضاها بالنظام السياسي الحاكم. (العرداوي، خالد، ٢٠١٠،ص٤٣ص٤٤)

ثانيا: انتقادات الديمقراطية التوافقية

يمكن ان نلخص اهم الانتقادات للديمقراطية التوافقية على النحو التالي :

- انتقدت الديمقراطية التوافقية وخصوصا فيما يتعلق بحق النقض الذي يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وهو مبدا الاغلبية في اتخاذ القرارات خصوصاً اذا ما كانت هذه القرارات ذات ضرورة استراتيجية وقومية للدولة ، حيث ان القرارات الصادرة او التشريعات لا يمكن ان تمرر دون موافقة قادة الفئات كما يشير روبرت دال وهي من جانب اخر تجعل المشكلة الائتلافية قائمة لان اي طرف ينبغي ان يحقق قبول لدى الاخر.(الخزرجي ، حمد ، ٢٠١٣، ص١٦٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انتقدت الديمقراطية التوافقية ربما لأنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على تحقيق حكومة مستقرة وفعالة ، فوجود معارضة قوية يعتبرمكونا جوهريا من مكونات الديمقراطية ، اما النموذج التوافقي (حكومة ائتلاف واسع) الذي يستلزم حتماً اما معارضة صغيرة او ضعيفة او غياب اية معارضة رسمية ، فالمعارضة السياسية القوية يمكن ان تتحقق الى حد كبير في المجتمعات المتجانسة .(ليبهارت، ارنت، ٢٠٠٦، ص٧٩)
- ان النموذج التوافقي يقتصر عن الثالوث الديمقراطي المتمثل في الحرية والمساواة والاخوة ، فالقطاع الذي ينتمي اليه الفرد قد يقف حائلا بينه وبين المجتمع الوطني والحكومة ، وقد يكون القطاع متجانسا بصورة قاهرة . فالنموذج التوافقي يشبه المجتمع الطائفي ، الذي تكون فيه الجماعات الوسيطة "جامعة" بمعنى انها تميل الى احتواء كافة حياة افرادها . وربما كان المجتمع شديد التجانس والامتثالية نفس التأثير الكابت لحرية الافراد. وليس في الامر اية مفارقة : فالديمقراطية التوافقية تفضي الى تقسيم المجتمع التعددي الى عناصر اكثر تجانساً واستقلالية . (الانباري، شاكر، ٢٠٠٧، ص٢٤ص٢٥)
- ان النموذج التوافقي يعطي وزنا للأقليات اكثر من حجمها وذلك من خلال استقلالها القطاعي واستعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرص آرائها ، وبالتالي حصولها على مكاسب اكثر من حجمها الحقيقي ، فالأقليات تحصل على تمثيل مُبالَغ فيه الى حد ربما يصل الى التساوي مع الاكثرية او الجماعات الكبرى . (الخزرجي ، حمد ، ٢٠١٣ ،ص١٦٩)
- عجزها عن صيانة وتحقيق الاستقرار السياسي، إذ تتسم القرارات بعدم الحسم والفاعلية، لان صدور ها لا يتم إلا عن طريق المساومات وهو ما يحتاج الوقت بسبب تعدد القيادات. (عماره، رشيد، ٢٠١٠، ص١٣٩)
- النظرية التوافقية ليست نظامًا مثاليًا، فالإخاء يعني السلام "الايجابي"، ولكن في المجتمع التعددي يعتبر التعايش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات. (زين العابدين ، محمد ، ٢٠٠٩، ص٣١)
- ان هنالك من يعتقد التوافقية ليست نظاما ديمقراطيا ويجب تعديل التسمية او المفهوم اساسا لأنها تنمي الشعور بالانتماء لمجموعة او قطاع اصغر او داخل مفهوم الامة ، وهناك من يعتقد عكس ذلك ،حيث ان هذا ليس صحيحا إذ ان التوافقية تبتني على اساس الحكم بالرضا (الانتخابات) والمساواة بين المواطنين مشفوعة بفكرة العقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين الحكومة والمواطنين، اما شكلها وألياتها فهي تحت الاطار السابق والذي يطابق الديمقراطية الا ان التعامل مع فكرة (من الذي يحكم؟) هي التي ستفصل القول اكثر في ان يكون الجميع مشتركين في الادارة وللكل حق الاعتراض ، بالإضافة الى ان الانتماء للمجموعات داخل المجموعة الام يعني ان هنالك امم وليس امة واحدة ويمكن تلاقيها لتعيش بسلام او لتشكيل امة جديدة تأخذ عنوان التعددية شعارا وسلوكها ، ويرى القبول بالأخر شرط وجود الذات والاخر. (المحمداوي، علي ، ٢٠٠٩، ص١٤٨)

- الديمقراطية التوافقية لا تستند الى منطق الاغلبية الحاكمة والاقلية المعارضة ، بل تعتمد اساسا على مواصفات بناء التحالفات التي تضمن لمختلف الاطراف التمثيل والمشاركة وان كان على حساب المساواة بين المواطنين . فالديمقراطية تبنى على مبداي التوازن والتسوية . اما التوافق من غير الممكن ان يكون من دون تحقيق توازن او الوصول الى تسوية ما. وهذا يؤدي الى اشاعة الثقافة الانقسامية او التجزيئية ذات الاعتبارات الدينية او الطائفية او العرقية او اللغوية .(غربي ، ميلودبن، ٢٠١٢، ص٨)

- ان الديمقراطية التوافقية قد تؤدي الى تفكيك الدولة لاسيما اذا فشلت هذه الديمقراطية في استيعاب كل القطاعات او في تحقيق نموذج للديمقراطية ناجحة وبالتالي تكون الفرصة مهئية لانقسام البلد لاسيما بعد تطبيق الاستقلال القطاعي والفيتو ، لذلك يقول (ارك نورد لنفعر) " ان قيام قطاعات متمايزة اقليميا ، اذا ما اقترنت بما تمنحه الفدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما اتاح اندفاعا اضافيا للمطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي وعندما ترفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال والحرب الاهلية ، اذ ان ربط مصير الدولة بالنخب السياسية ، خاصة النخب غير المؤمنة به ، يؤثر على وحدة الدولة ومصيرها فان ذلك يعرض الدولة لخطر التقسيم (الخزرجي، حمد ، ٢٠١٣، ص١٧٠)
- المشكلة الاكثر خطورة للديمقراطية التوافقية هي اتصافها بالجمود ، اضافة الى مشاكل عدم الفاعلية الادارية والكلفة التي هي صغيرة نسبيا (راضي ، محمد، ٢٠١٤، ص٨٤)
- انها ليست نظاما مثاليا لتحقيق الديمقراطية لأنها مجرد سلام سلبي من خلال التعايش السلمي ،صحيح إن التعايش السلمي أفضل من السلام غير الديمقراطي ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات لكن يبقى السلام والتآخي الايجابيان أولى من التعايش السلمي _إن الديمقراطية التوافقية تقوم على أسس متناقضة ،حيث انها تنطلق من التكتل الطائفي أي من كتل تمثل طوائف واديانا واثنيات ليصبح التمثيل في السلطة قائما على أسس تمثل هذه الكتل وعلى التوافق فيما بينها ولتقسيم السلطة على ضوء ميزان القوى بينها أو على ضوء الوضع الديمقراطي ،بحيث تكون الأغلبية محددة مسبقا لأنها تعبر عن الطائفة الأكبر ولتنويع المسؤوليات وفق وزن كل منها وبالتالي فالطوائف تمثل عبر أحزاب طائفية وليس عبر أحزاب مدنية فهذه التي تهمش وتعزل ولا يبقى من الديمقراطية سوى الانتخابات والحريات السطحية.(عمارة ، رشيد، ٢٠١٠، ص١٤٠)

أما الانتقادات الموجهة إلى آليات الديمقراطية التوافقية فهي عديدة من أبرزها:

١. إن الائتلاف الواسع يؤدي إلى وجود معارضة صغيرة أو ضعيفة أو عدم وجودها بالمرة في المجلس التشريعي مما يضعف الأداء السياسي للنظام ويخل بقواعد المحاسبة والمراقبة في الديمقراطية .
٢. إن الحكم بواسطة الائتلاف الواسع يؤدي إلى بطء في صنع القرارات وتلكؤها .
٣. إن الفيتو المتبادل يؤدي إلى خطر تجميد عملية صنع القرار كلياً .
٤. اعتماد النسبية كمعيار للتوظيف في الإدارات الحكومية يؤدي إلى تقدم معيار الانتماء على الكفاءة وبالتالي تراجع الفعالية الإدارية لأجهزة الدولة . (حميد ، منتصر، ٢٠١٢، ص٩٧)

يرى الباحث بان الديمقراطية التوافقية قد تعتبر حلاً في ادارة النزاعات الداخلية وتحييدها ، فهي تعمل على الحفاظ على حقوق الاقليات ، والابتعاد عن سياسة التهميش والاقصاء لأي مكون من خلال التوزيع العادل للموارد والمناصب الادارية للدولة ، اضافة الى انها تمثل الحل لإعطاء الحقوق لجميع مكونات المجتمع داخل البلاد. وتمنع من تعدي اي فئة من فئات المجتمع على الاخرى مهما كان حجمها.

الا ان الديمقراطية التوافقية لا تخلو من عيوب تكاد تزيد عن محاسنها فهي تؤدي الى استبداد الاقلية، وصعوبة في اتخاذ القرارات وخصوصاً القرارات الهامة . فهي تتطلب موافقة جميع زعماء الكتل او المكونات ، اضافة الى عدم وجود معارضة حقيقية ، حيث ان المعارضة تكون ضعيفة او داخلية ، اي ان المعارضة تكون من ضمن الائتلاف الواسع الذي يدير الحكومة . ويعتبر هذا النموذج من النماذج الهشة حيث تكون البلاد عرضة للازمات والتفتت الطائفي بين جميع مكونات المجتمع داخل البلاد ، لذا يعتبر هذا النموذج من الديمقراطيات غير المستقرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(التحول الديمقراطي في العراق ودور القوى السياسية بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣)

يقسم هذا المبحث الى مطلبين سيتحدث المطلب الاول عن تعريف مفهوم التحول الديمقراطي بصورة عامة ودراسة تجربة التحول الديمقراطي في العراق ، وكذلك سنتعرف على طبيعة النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٥ الذي شهد فيه الاستفتاء على الدستور وتحديد ملامح النظام السياسي الحاكم في العراق ، اما المطلب الثاني الذي سيتخصص في دراسة القوى السياسية البارزة ودورها في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣.

المطلب الاول (التحول الديمقراطي في العراق وطبيعة النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣)

للحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي نجد هناك عدة تعاريف ،ومنها : ان التحول الديمقراطي " هوعملية استئصال من النظم التسلطية الى النظم التعدية مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على اساس من الحرية القائمة على اسس الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة ، كما ويعترف بوجود المعارضة ويضمن حرية الراي والتعبير ، وتعمل الانتخابات بعملية التغيير الدوري للحكومات ومراقبتها والسماح للعمل الحزبي .(العكش، علي ، ٢٠٠٦، ص٤٢)

ذهب البعض ان مفهوم التحول الديمقراطي يشمل اجراء تعديلات دستورية وتنظيمية ، وكذلك قيمية ، وفكرية ، واعادة توزيع السلطة ، والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها ، وبروز مراكز سياسية ، واجتماعية مختلفة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال . وخلال هذه العملية فان الجسم السياسي والاجتماعي ينتابه قدر من التغيير، فقيم الطاعة، والوحدة التي تسود نظم الحزب الواحد يحل محلها قيم التعددية والتنوع، والتنافس .(شطيب، محمد، ٢٠١٣، ص٣٠٤)

فالتحول الديمقراطي هو مرحلة انتقالية بين سقوط نظام واخر، وهو عملية بناء نظام ديمقراطي جديد وفقاً للرؤية التي يتم التوصل اليها بين القوى السياسية الفاعلة ، وتعرف ايضا بانها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل او امتداد هذه القواعد لتشمل افراداً او موضوعات لم تشملهم سابقاً او هي اجراءات يتم اتخاذها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر (خضر، مرتضى، ٢٠١٤، ص٥٨٢)

ان عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة تتكون من عدة مراحل :

اولا: مرحلة انهيار النظام التسلطي من خلال الصراع داخل هذا النظام وانقسام نخبته وتتأثر بعوامل مهمة تؤدي الى انهيار النظام التسلطي ، ومنها تضارب المصالح المؤسساتية، يؤدى الى صعوبة الحفاظ على تماسكه لوجود فجوة بين النظام والقطاع الشعبي .

ثانيا: مرحلة التحول وهي تمثل الفترة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي الى نظام ديمقراطي.

ثالثا: مرحلة النضج الديمقراطي، والتي تتحقق فيها الديمقراطية الاقتصادية التي بدورها تحقق نمطاً متساوي لتوزيع السلع والخدمات ، وكذلك تتحقق الديمقراطية الاجتماعية التي تودي الى منح جميع فئات المجتمع نفس القدر من الحقوق المشاركة .(الحوسني، سلطان، ٢٠١١، ص٢٩ص٣٠)

وقد بدأ الحديث في منتصف الثمانينيات بصفة خاصة عن حقبة الديمقراطية أو التحول الديمقراطي، ويقصد بها تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور وارتبطت بذلك عملية التحول الديمقراطي على مستوى النظم السياسية بفكرة القطب الواحد على مستوى النظام الدولي. وقد أطلق على عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي اصطلاحا التحول الديمقراطي وهي التجربة التي عرفتها العديد من الدول في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وشرق أوربا، بحيث يمكن القول أن الديمقراطية قد أصبحت لغةً سائدة في العالم. أو هي لغة العصر من الناحية السياسية والتي يجب أن يجيدها كل من يريد مواكبة العصر . (مكيطف، عادل، ٢٠٠٦، ص٧ص٨)

لقد انخرط العراق في حركة التحول الديمقراطي بعد ٩ / نيسان / ٢٠٠٣ بفعل عامل خارجي وداخلي ، فالعامل الخارجي كان اثر التدخل العسكري من الولايات المتحدة الامريكية بإسقاط النظام السابق وتأسيس نظام ديمقراطي . أما العامل الداخلي ، فيوجز بمجمل ما عاناه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع العراقي من سنين طوال من الاضطهاد والقسر متمثلة بالطابع التسلطي للدولة من خلال اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة من طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية ، وكانت شرعية نظام الحكم تقوم على اساس استعمال العنف أو القوة العسكرية السافرة والارهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية ، وعدم وجود انتخابات لها معنى ، وعدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية ، والوصول الى السلطة كان من طريق الانقلاب العسكري ، وان الدستور غير معمول به ، كلها عوامل أضعفت شرعية النظام السياسي وكانت دافعاً فعالاً وعاملاً مساعداً لإشاعة ثقافة المشاركة واختيار سياسة التغيير الديمقراطي (جاسم، مجيد، ٢٠١٣، ص٥٢ص٥٣)

اذ ان التغيير السياسي في العراق بعد ٩نيسان ٢٠٠٣ كان بفعل حالة التدخل العسكري المباشر . اذ لم تتم بمبادرة من داخل النظام السياسي السابق نفسه، ولا عن طريق مبادرة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة العراقية. اذ جاءت عملية الاحتلال الامريكي للعراق في سياق الصراعات الدولية على مناطق النفوذ والهيمنة . وعلى الرغم من ذلك فان حاجة العراق الى التغيير السياسي كانت ضرورة سواء اكانت من المفترض ان تتم داخل النظام السياسي السابق نفسه او باشتراك المعارضة، لإشاعة المناخ الديمقراطي ومن ثم التحول الديمقراطي. غير ان هذه الصراعات تلتقي احيانا ومطامح الشعوب في اشاعة الديمقراطية السياسية بعد تفكيك هيكل الحكم الشمولي (حافظ، عبدالعظيم، ٢٠١١، ص١٠٤)

كانت الولايات المتحدة الامريكية قد انتهت في أوائل نيسان عام ٢٠٠٣ من تشكيل الفريق الذي سيتولى ادارة الوزارات العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام، اذ شكلت الادارة الامريكية في (٢٠/ك٢/٢٠٠٣) مكتباً لإدارة العراق وسمي (مكتب اعادة التعمير والمساعدة الانسانية) وعين الجنرال المتقاعد (جي غارنر) حاكماً مدنياً للعراق ومديراً لمكتب اعادة التعمير والمساعدة الانسانية . وأعلن غارنر في ١٥/ايار/٢٠٠٣ عن نيته في تشكيل حكومة عراقية انتقالية تتولى المسؤولية عن البلاد في غضون أسابيع (عزيز، فراس ، ٢٠٠٨،ص٨٢)

لقد اصبح الحاكم الفعلي للبلاد بول بريمر في ١٢ نيسان ٢٠٠٣ حيث ابلغ مجلس القيادة العراقية بانه لن تكون هناك حكومة انتقالية ولا تسليم مبكر للسلطة (حديد، حسن ،٢٠١٠ ص٢٣٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من ان الادارة الامريكية وجدت بأن عليها انشاء ادارة عراقية مؤقتة بسرعة لتظهر للعراقيين بأن سلطة الائتلاف جادة بشأن الاصلاح السياسي ومنحهم مسؤولية مبكرة في حكم أنفسهم، ولكن يجب أن تكون الادارة العراقية المؤقتة ممثلة لكافة العراقيين، وعليه أبلغ (بريمر) مجلس القيادة العراقية عن ضرورة توسيع مجلسهم ليشمل جميع العراقيين (بريمر، بول ، ٢٠٠٦، ص١٠٦)

وبعد استصدار القرار الأممي من مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ((١٤٨٣)) في ٢٢ايار ٢٠٠٣ الذي أعطى التدخل غطاءاً شرعيا وقانونيا، لأنه فوّض الولايات المتحدة في أن تمارس دورها كقوة احتلال مباشرة لتقوم في فرض سياسة الامر الواقع وتم انشاء سلطة الائتلاف المؤقت التي منحت الصلاحيات كافة لتشرع في بناء مؤسسات الدولة من جديد بعد ان قامت بحل الكثير من المؤسسات (كالجيش والأجهزة الامنية والاجهزة الاعلامية ...الخ) لتكون لديها اليد الطولى في اقرار مبدا جديد في الحكم . (كاظم، احمد، ٢٠١٢، ص٧٠)

لقد ادى الفراغ الامني وانتشار الفوضى في العراق نتيجة الاحتلال الامريكي الى :

١. تدمير البنية التحتية العراقية لمؤسسات الدولة كافة ، وبضمنها مؤسسات الجيش العراقي.
٢. انتشار ظاهرة النهب لممتلكات الدولة العامة.
٣. سرقة الاثار العراقية من المتاحف وحرق كل ماله صلة بالثقافة والتراث العراقي واللتان تشكلان ادلة ساطعة على عمق الحضارة العراقية .
٤. بداية نشوء الحركات المسلحة ضد الاحتلال (الابراهيم، سعدي، ٢٠١٤،ص١١٣)

ان الخطوة الاولى تمثلت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في ١٣ تموز ٢٠٠٣ وان التمثيل في مجلس الحكم الانتقالي قام على اساس عرقي طائفي بدلا من التمثيل السياسي وهذا يناقض اقامة الديمقراطية كما انه مهد الطريق لمحاولة الانقسام في المستقبل ، ومن ذلك نستنتج الخلافات السياسية بين الساسة العراقيين وارتفاع الاصوات التي تنادي بالانفصال تحت مسميات اقليم الجنوب والوسط والشمال انما قام على تلك التشكيلة التي ارسى دعائمها بول بريمر في اول خطواته. (حديد، حسن ،٢٠١٠ ص٢٣٠)

ان واقع المجتمع العراقي وسلطاته السياسية ، عاش حالة الكبت السياسي الذي مارسه النظام السابق في ظروف استمرار احتكار السلطة وممارسة القوى السياسية التي دفعها الى الهجرة في ظروف الحروب المتتالية التي عمقت من المشاكل والتنوعات اللغوية والقومية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والطائفية والمذهبية والعشائرية ، بحثاً عن الحماية في وقت فقد المواطن فيه حماية ورعاية الدولة .(الانيس، سهيلة، ٢٠٠٧، ص١٢٤)

وفي ٢٧ حزيران ٢٠٠٣ اشرفت الولايات المتحدة على انشاء مجلس الحكم الانتقالي على اساس طائفي من دون ان تكون لديه الصلاحيات الحقيقية التي تؤهله في ادارة شؤون الدولة ، فضلا عن استحداث مؤسسات جديدة (دائرة المفتشين العموميين، هياة النزاهة) وبدات سلطة الائتلاف المؤقتة تدير البلاد وفق قانون ادارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤ الذي اقر نظاما للحكم الديمقراطي وهو جمهوري ، اتحادي ، تعددي وبالفعل جرى تنظيم الكثير من نصوصه في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ (كاظم ، احمد، ٢٠١٢، ص٧٠ص٧١)

واذا كانت الولايات المتحدة قد تذرعت بحربها على العراق من اجل بناء نظام ديمقراطي ، فأعتبر تشكيل مجلس الحكم هي الخطوة الأولى بهذا الاتجاه . وفي هذا الصدد وصف (بريمر) تأسيس مجلس الحكم بالقول "مجلس الحكم هو الخطوة الاولى في رحلة ننتقل فيها معاً نحو هدفنا المشترك بإقامة حكومة ديمقراطية وتمثيلية، المجلس سيتمتع بسلطة حقيقية والائتلاف مستعد للمساعدة بأي طريقة ممكنة، ومعاً سننجح" . وكانت صلاحيات المجلس هي صلاحيات استشارية فقط، فضلاً عن تعيين الوزراء وعزلهم وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية وتشكيل لجنة دستورية لأعداد دستور للعراق . وعلى الرغم من هذه الصلاحيات التي منحت للمجلس، فإنه بالمقابل لم يكن (بريمر) راغباً في تحويل أي من سلطاته لذلك المجلس، على الرغم من تسميته (مجلس الحكم العراقي) .(عزيز، فراس، ٢٠٠٨، ص٨٣ص٨٤)

وقد تكون هذه هي " الواقعية السياسية " التي تشترط التعامل مع القوى الموجودة في عملية بناء الدولة. بعبارة أخرى اعتماد مبدأ " التوافق أو الديمقراطية التوافقية" في مجلس الحكم الانتقالي لكل الطوائف والأعراق والأحزاب السياسية . وهو ما استمر حتى بعد تشكيل الحكومات العراقية المختلفة، وهي العقلية التي رعت كتابة الدستور والوثائق الرسمية الأخرى القائمة على احترام التوافق لانعدام البدائل الأخرى ، وفقدان القوى والأحزاب السياسية والمدنية أو ضعفها ، والتي يمكن أن تعيد صياغة المشهد السياسي . وكذلك لرغبة القوى والأحزاب المشاركة (الشيعية والكردية) في تثبيت حقوقهم المنتهكة لعدة قرون (حسين ، عدي، ٢٠١٠، ص٥٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أستمد مجلس الحكم الانتقالي شرعيته من الفقرة (٩) من القرار ١٤٨٣ ، الذي ، ضم ٢٥ عضواً ، أغلبهم من قوى المعارضة خارج العراق وكان اختيار الأعضاء قد خضع لاعتبارات طائفية وعرقية ، وبموجبها حصل الشيعة على (١٣) مقعداً (النصف + ١) ، والسنة (٥) مقاعد ، والأكراد (٥) مقاعد ، ومقعد (واحد) لكل من الكلدو آشوريين والتركمان .وبسبب هذه النسب فإن البعض يرى أن تركيبة مجلس الحكم نفسها تكريس للطائفية في العراق ، فإن بول بريمر الذي جاء ليؤسس " صورة العراق المستقبلية " حاول تكريس الاحتقان الطائفي والتوتر الاثني عبر تركيبة مجلس الحكم الانتقالي ، وذلك بتوزيع غريب للمحاصصات والنسب على الفئات المختلفة ، مما أثار إشكالات وتداعيات قديمة – جديدة بخصوص الطائفية السياسية (جاسم ، مجيد ،٢٠١٣، ص٥٦)

أما صلاحيات هذا المجلس ، فقد كانت صلاحيات استشارية فقط ، فضلاً عن تعيين الوزراء وعزلهم ، وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية ، وتشكيل لجنة دستورية لإعداد دستور للعراق. فضلاً عن اعتراف سلطة الائتلاف المؤقتة بمجلس الحكم على انه الجهة الرئيسة للإدارة العراقية المؤقتة، إلى حين تشكيل حكومة معترف بها دولياً، ممثلة للشعب العراقي، حددت سلطة الائتلاف المؤقتة علاقتها بمجلس الحكم إذ ذكر (بريمر) "إن مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة وبالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يأخذون على عاتقهم العمل سوية في عملية التشاور والتعاون لمصلحة الشعب العراقي ، إلا أن الواقع اثبت عكس ذلك، إذ منحت سلطة الائتلاف المؤقت لمجلس الحكم العراقي صلاحيات جزئية، في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة هي التي تمتلك الصلاحيات الكاملة. (سعيد، حسن، ٢٠١٠، ص٢٩)

تعرض مجلس الحكم الانتقالي إلى العديد من الانتقادات، وأولى هذه الانتقادات هو أن المجلس تم تشكيله على أساس التعيين، وكان من الأنسب أن يقوم على الانتخابات أو المزاوجة ما بين التعيين والانتخابات، لكي يكون له تمثيل سياسي واسع لكل الاتجاهات العراقية .أما أهداف المجلس كما جاء في بيانه الأول (١٣/تموز/٢٠٠٣) هو توفير الأمن للعراقيين، وإلغاء النتائج المترتبة على الطغيان السياسي، واجتثاث الأيدولوجية البعثية من المجتمع العراقي، فضلاً عن تعهد المجلس بوضع أسس لنظام تعددي فدرالي ديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، وأن المجلس سيبدأ بكتابة دستور يفضي إلى انتخاب برلمان . (الحمداني، عبد الكريم ،٢٠١٣، ص٣٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما أسماء وفترات رؤساء مجلس الحكم نبينها على النحو التالي :

محمد بحر العلوم (بالإنابة للمرة الأولى) ١٣ تموز ٢٠٠٣ - ٣١ تموز ٢٠٠٣ .

إبراهيم الجعفري ١ اب ٢٠٠٣ - ٣١ اب ٢٠٠٣

أحمد الجلبي ١ ايلول ٢٠٠٣ - ٣٠ ايلول ٢٠٠٣

إياد علاوي ١ تشرين اول ٢٠٠٣ - ٣١ تشرين اول ٢٠٠٣.

جلال طالباني ١ تشرين ثاني ٢٠٠٣ - ٣٠ تشرين ثاني ٢٠٠٣ .

عبد العزيز الحكيم ١ كانون اول ٢٠٠٣ - ٣١ كانون اول ٢٠٠٣ .

عدنان الباجة جي ١ كانون ثاني ٢٠٠٤ - ٣١ كانون ثاني ٢٠٠٤ .

محسن عبد الحميد ١ شباط ٢٠٠٤ - ٢٩ شباط ٢٠٠٤ .

محمد بحر العلوم (للمرة الثانية) ١ اذار ٢٠٠٤ - ٣١ اذار ٢٠٠٤ .

مسعود بارزاني ١ نيسان ٢٠٠٤ - ٣٠ نيسان ٢٠٠٤ .

عزالدين سليم ١ ايار ٢٠٠٤ - ١٧ ايار ٢٠٠٤ (اغتيل في ١٧ ايار ٢٠٠٤) .

غازي مشعل عجيل الياور ١٧ ايار ٢٠٠٤ - ١ حزيران ٢٠٠٤ .

وقد تم حل مجلس الحكم الانتقالي في ١ حزيران ٢٠٠٤ عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي، واختير غازي مشعل عجيل الياور رئيسا للجمهورية .(الجبوري ، جاسم ، ٢٠٠٩، ص٣٥ص٣٦)

لذا جرى التهيئة لتلك الخطوات بأشراف سلطة الاحتلال ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السفير الأخضر الإبراهيمي بالتشاور مع مجلس الحكم حيث تمخض ذلك عن الاتفاقات الاتية : (حميد، منتصر، ٢٠١٢، ص١٥١)

١. انشاء مؤتمر وطني موسع وهو ما مثله المجلس الوطني المؤقت المكون من (١٠٠) شخصية معينة بضمنهم أعضاء مجلس الحكم والمنعقد في ١ايلول٢٠٠٤ .

٢. تكوين حكومة مؤقتة يرأسها "عربي / شيعي"

٣. انشاء مجلس رئاسة ثلاثي يكون فيه الرئيس وأحد النائبين من السنة " كردي وعربي" مع نائب ثاني من الشيعة العرب ، وهو ما مثل مجلس الرئاسة في عهد الحكومة المؤقتة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأصبح رئيس مجلس الرئاسة غازي عجيل اليارو " عربي / سني" ونائبيه إبراهيم الجعفري " عربي /شيعي" ، و روز نوري شاويس " كردي / سني " .

على هذه الأسس جرى نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي في ٢٠٠٣/٦/٢٨ ، وانحلت سلطة التحالف المؤقتة ، وقد شكلت الحكومة المؤقتة وفقاً لتوازنات مجلس الحكم ، حيث تألفت من (٣٣) عضواً موزعين على النحو الاتي : (حميد، منتصر، ٢٠١٢، ص١٥٢)

أ. ٥٢% للشيعة بواقع "١٧" وزيراً بضمنهم رئيس الوزراء وحقائب الدفاع والمالية والنفط .

ب. ٤٥% للسنة بواقع "١٥" وزيراً " ٨ عرب / ٧ كرد" بضمنهم نائب رئيس الوزراء الكردي، فيما اسندت وزارة الداخلية لعربي سني، ووزارة الخارجية لكردي سني .

ج. ٣% للمسيح بواقع وزارة واحدة .

وإن تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة هذه جاء استمراراً للنهج التوافقي الاجتماعي الذي أسس في مجلس الحكم ، وللتطور الذي حكمه نهج ورؤية الأحزاب السياسية العراقية أبان المعارضة في مؤتمر لندن ، فضلاً عن الرؤية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في النظر للأحزاب السياسية كممثلين للمكونات الاجتماعية ، وتعد حكومة " اياد علاوي " حكومة توافق سياسي وعرقي وأثني وقومي . لذلك ولتغطية نصاب كل مكون في الوزارة فقد استحدثت وزارات عدة لتحقيق المشاركة التوافقية (جاسم، مجيد، ٢٠١٣، ص٩٢)

وبذلك تولت إدارة شؤون العراق واتخذت الإجراءات الضرورية لتأسيس المجلس الوطني العراقي المؤقت، وباشر أعماله في ٢٠٠٤/٩/١ .وكانت الحكومة معترف بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية كممثل شرعي للعراق، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية احتفظت بصلاحيات واسعة في العراق، وكانت هي صاحبة القرار أثناء فترة الحكومة المؤقتة (الحمداني، عبد الكريم، ٢٠١٣، ص٤١)

لقد سعت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (أياد علاوي) الى اقامة نظام ديمقراطي دستوري يكرس وحدة العراق أرضاً وشعباً ويصون سيادة البلاد، ويقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية، ويضمن التداول السلمي للسلطة، واعتبار الشعب المصدر الاساسي لشرعية الحكم. وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات، ومنح الحقوق والحريات لجميع المواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم في عهد الحكومة المؤقتة تحقيق العديد من الانجازات التي دفعت بالعملية الديمقراطية الى الامام، اذ دعمت الحكومة الى تشجيع المشاركة المجتمعية والديمقراطية والحرية، والمشاركة في عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي، زيادة عن ذلك تم استحداث بعض الوزارات التي أسهمت في إرساء مفاهيم الديمقراطية في العراق، مثل وزارة خاصة للنهوض بواقع مؤسسات المجتمع المدني ، ووزارة خاصة بشؤون المرأة، فضلاً عن تأسيس مركز دعم المؤسسات غير الحكومية وتشجيع المواطنين على تفعيلها، وإرساء قواعد ثابتة تتماشى مع التطورات الديمقراطية التي شهدها العراق، وضمان الحكومة لمبدأ استقلال القضاء بشكل تام (عزيز، فراس، ٢٠٠٨، ص٩٠ص٩١)

وبعد مرور ستة أشهر على الحكومة العراقية الانتقالية تم إجراء أولى الانتخابات للجمعية الوطنية العراقية في (٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥م) وبناءاً على الملاحق التي صدرت عن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهما الملحق رقم (٩٧) لسنة (٢٠٠٤م) الخاص بقانون الأحزاب وملحق رقم (٩٦) للسنة نفسها الخاص بقانون الانتخابات والذي أكد على قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات حرة نزيهة وبالاقتراع العام السري والمباشر الشامل للشعب العراقي وعلى اعتبار العراق منطقة انتخابية واحدة واعتماد مبدأ التمثيل النسبي التقريبي كنظام انتخابي للعراق معتمداً على مبدأ التصويت بالقائمة المغلقة وفقاً لقانون مجلس الحكم المرقم (٨٧) لسنة (٢٠٠٤م) (الربيعي ، مها، ٢٠١١،ص١٠٠)

أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز قائمة الائتلاف العراقي الموحد بـ (١٤٠) مقعداً وتليها قائمة التحالف الكردستاني (٧٥) مقعداً والقائمة العراقية (٤٠) مقعداً وتوزعت بقية المقاعد النيابية على القوائم الأخرى المشاركة (٤)، وجرت مفاوضات مطولة بين الفرقاء السياسيين وانتهت بترشيح (حاجم الحسني) رئيسا للجمعية الوطنية من الحزب الإسلامي وانتخاب كل من (حسين الشهرستاني) من الائتلاف العراقي الموحد (وعارف طيفور) من التحالف الكردستاني كنائبين له، وانتخبت هذه الجمعية بدورها (جلال الطالباني) رئيساً للجمهورية ونائبين له ، هما د. عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي. ومنحت الجمعية الوطنية الثقة للحكومة برئاسة (إبراهيم الجعفري) بغالبية (١٨٠) نائبا من مجموع (١٨٥) حضروا الجلسة الاستثنائية في ٢٨/ نيسان /٢٠٠٥ والتي حلت محل الحكومة العراقية المؤقتة في الثالث من أيار/ ٢٠٠٥، وتم التصديق على هذه الحكومة من قبل الجمعية الوطنية (علي، مجيد، ٢٠١٣،ص٦٢ص٦٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأكيدا للتداول السلمي للسلطة تم تشكيل حكومة انتقالية برئاسة (ابراهيم الجعفري) في ٢٨ نيسان ٢٠٠٥ حيث نالت تلك الحكومة ثقة الجمعية الوطنية وتسلمت الحكومة مهامها في ٣ ايار ٢٠٠٥ وكان برنامجها السياسي يمثل الحكم الديمقراطي مثل تعزيز ثقة المواطن بالعملية السياسية والديمقراطية في العراق واكد تفعيل دور القضاء وتأكيد استقلاليته وتجسيد الوحدة الوطنية واعطاء أدوار متقدمة للمرأة العراقية (حديد ، حسن ، ٢٠١٠، ص٣٦١)

ولعل ما يميز هذه المرحلة هو تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية في ١٦ اذار ٢٠٠٤ ، ثم الحكومة الانتقالية في ٨ نيسان ٢٠٠٤ ، وقد هيمنت الكتلتان الشيعية والكردية عليها بالإضافة إلى مسارعة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى تهنئة الجمعية الوطنية على تصويتها بمنح الثقة للحكومة الجديدة. ومعلوم أن الوقت الذي استغرقته الحكومة الجديدة في تشكيلها قد عطل سير عمل الجمعية الوطني وأخر في تشكيل لجنة صياغة مسودة الدستور، إضافة إلى الخلافات التي تسببت في عدم الانتهاء من كتابة الدستور وتأجيل عرضه على الجمعية الوطنية (كريبش ، نبيل ، ٢٠٠٨، ص١٢٠)

يرى الباحث ان هذه الفترة اتسمت بالسلطة الفعلية للحاكم المدني الامريكي وخصوصا في فترة مجلس الحكم ومن ثم اصبح هناك انتقال تدريجي للسلطة من خلال تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية ، اضافة الى انها شهدت عدة مظاهر ديمقراطية متمثلة في انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في ٣٠ كانون الثاني٢٠٠٥ ، رغم الانتقادات التي تعرضت لها هذه الانتخابات وعزوف اطراف من المشاركة بهذه العملية .

ان اساس الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ ولغاية الاستفتاء على الدستور يقوم على اسس المحاصصة التي تعني تقاسم مراكز الحكم بين مختلف القوى السياسية الفاعلة في العراق . حيث قام الحاكم المدني الامريكي في العراق بزرع البذرة الاولى للمحاصصة على اسس طائفية وقومية وعرقية ودينية من خلال توزيع المناصب في مجلس الحكم العراقي. ان الصيغة الديمقراطية التوافقية وتم وضعها وتأسيسها من قبل الولايات الامريكية كوصفة لتقسيم العراق على اسس مختلفة ، كون الولايات المتحدة ترى بان هذا النموذج هو الضمان الحقيقي لحقوق كل مكون من مكونات المجتمع العراقي . على الرغم من ان الديمقراطية التوافقية كما تم دراستها في هذا الفصل تحتاج الى ديمقراطية راسخه وليس الى ديمقراطية ناشئة كما هو الحال في الوضع العراقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني(دور القوى السياسية في عملية التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣)

تعرف القوى السياسية على انها تلك التكوينات او التنظيمات التي تمارس دوراً متصلا بالسلطة السياسية ، ولا يعني بالضرورة انها تملك التأثير الفعلي في السلطة ، وقد لا ينعكس وجودها الا قدرا من التأثير الاولي والضعيف احيانا ، مع احتمال تعاون بين قوى واخرى .(البياتي، فراس ، ٢٠١٣، ص١١٩)

وسنركز في هذا المطلب على دور الاحزاب في عملية التحول الديمقراطي في العراق .

الاحزاب السياسية في أي نظام سياسي حديث تتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات والاجراءات لحل وتسوية النزاعات التي تلازم المجتمعات الحديثة ، فالتنظيمات شرط اساس للتقدم ، وذلك لأنها تمثل القناة التي تجتمع فيها اراء وتفصيلات وجهود الافراد لتحقيق الغايات المشتركة بعكس المجتمعات التي تفتقر الى تلك القدرة على بناء المؤسسات والتي تعاني انهيارا تنظيميا ، وللأحزاب السياسية دور مهم في بلورة الراي العام حيث انها تشكل حلقة وصل بين الراي العام والحكومة وتساعد في بث حماس الجماهير وتوسيع بالتالي افاق الراي العام .(جلبي، فهيل، ٢٠١٤، ص٥٣)

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم الوسائل المنظمة لعملية المشاركة السياسية فهي تقوم بتطوير الإحساس عند المواطنين بضرورة المشاركة،(وهي تمثل حلقة من حلقات الوصل بين المواطنين والحكومة، و تتولى تحويل الفكر الاجتماعي في مجتمع ما وتترجمه إلى سلوك سياسي ملموس، حسب طبيعتها فالأحزاب التجزيئية (غير الوطنية) مثلا تسعى جاهدة إلى أن تكون المشاركة السياسية مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار، وتحطيم النظام، وانتشار العنف والفساد، على العكس من الأحزاب الوطنية التي تنظم هذه المشاركة وتصبح قناة لها.(نعمة ، سعد ، ٢٠٠٩، ص١٠٤)

ولا تستقيم اي تجربة ديمقراطية بدون ديمقراطيين ، في الحكم وفي المعارضة ، والمعارضة بهذا المعنى مسؤولية وطنية لا بد من تأطيرها في مؤسسات حزبية واعلامية يضبط عملها الدستور، فالأحزاب الديمقراطية هي التي تعتمد الدستور وحمايته منطلقا لعملها وليس الوصول للسلطة بأي ثمن كالانقلاب العسكري وغيره . أيا كان الشكل الذي تتخذه الديمقراطية من اشكال الحكم فأن الاحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسساته لا يمكن تصور قيام هذا النظام وادائه لمهماته المقصودة على وجه صحيح من غير ان تضطلع الاحزاب السياسية بوظيفتها كاملة على الوجه الذي استقرت علية الانظمة الديمقراطية في الحياة المعاصرة **(كيلان ،اركان ، ٢٠١٠، ص١)**

لقد شهد العراق تأسيس العديد من الاحزاب السياسية حيث توزعت ما بين احزاب النخبة، وجماهيرية ، واحزاب ذات توجه فكري عقائدي وسياسي اصلاحي . غير ان الاحزاب السياسية في المملكة العراقية لم تقم بدورها في التأثير على السلطة التنفيذية ، لهيمنة السلطة التنفيذية والملك على مجلس النواب العراقي نتيجة للهيمنة الدستورية . اما في حكم عبد الكريم قاسم اذ تعثرت الحياة السياسية بالرغم من صدور قانون الاحزاب السياسية في ١ كانون الثاني ١٩٦٠ نتيجة للمطاردة وملاحقة اعضاء الاحزاب واعتقالهم بسبب انتقادهم لسياسية الحكومة ومطالبتهم بالإصلاح ، اما في الفترات اللاحقة فقد وضعت جميع الاحزاب السياسية خارج المعادلة السياسية . اما في الفترة بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ فقد اتسمت بهيمنة وتفرد حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة .(حافظ ، عبد العظيم ، ٢٠١١، ص١١٤ص١١٥)

شهدت الساحة العراقية بعد انهيار النظام السياسي السابق ، توجهاً عاماً لأغلب الاحزاب السياسية العراقية ومنها – الاسلامية – توجهاً لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يحترم التعددية . ويقر بمبدأ المواطنة ويحفظ للجميع حقهم في عراق حر . (حافظ ، عبد العظيم ٢٠١٠، ص٢٣)

ان اتجاهات الأحزاب العراقية توزعت على خمسة اتجاهات أساسية: إسلامية وقومية، وقومية دينية، وأحزاب ليبرالية، ويسارية اشتراكية وماركسية، ومن شأن هذا التصنيف أن يعطي صورة أوضح من الناحيتين الكمية والنوعية عن المشهد الحزبي في العراق.

وسنتناول نماذج من الاحزاب العراقية الفاعلة في الحياة السياسية في العراق

اولا: حزب الدعوة الإسلامية

يعد من أقدم الأحزاب الإسلامية الشيعية حيث تأسس عام ١٩٥٩ في النجف ويهدف إلى إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة.(جميل ، اسماء، عبد الجبار ، فالح ، ٢٠١١، ص١٦)

يعتمد حزب الدعوة الاسلامي على الشورى في تعيين قياداته ووضع قراراته عن طريق المؤتمرات ، اعتمد الحزب مصطلح التعددية كموازٍ لمصطلح الديمقراطية الذي تفرضه ثقافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعوة وعدم استعماله مقابل الشورى والحرية في الاسلام . يختلف حزب الدعوة في سياسته الحالية عن النهج الذي اختطه المفكر محمد باقر الصدر مؤسس الحزب الذي يرفض التعامل مع الاحزاب الشيوعية والعلمانية . لقد عادت معظم قياداتة المهاجرة الى العراق بعد اسقاط النظام السابق واشتركت في العملية السياسية مع مختلف التيارات والاحزاب السياسية وله اعضاء بارزون في مجلس الحكم مثل ابراهيم الجعفري، وعبد الكريم العنزي.(الغزالي، حسن، ٢٠٠٥، ص١٨٠ص١٨١)

وبناءً على ذلك فإن الحزب قد وضع مسيرتهِ ضمن أربع مراحل أساس هي:

١. المرحلة التغييرية: وتتسم بالسرية التامة، وعدم إفشاء اسم الحزب وعناصره وخططهِ، ويقوم فيها الحزب بالتحرك تجاه نشر الوعي الثقافي والفكري والسعي إلى تحقيق التغيير في المجتمع، وإيجاد الكتلة المنظمة الضرورية لذلك وبناء الحزب كماً ونوعا، واستمرت هذه المرحلة بالنسبة لتنظيمات الحزب في العراق منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٩.

٢. المرحلة السياسية: وتتمثل بالصراع مع السُلطة السياسية القائمة في المجتمع بكل الوسائل والإمكانات المتاحة سواء السياسية منها أم العسكرية أم الفكرية أم الإعلامية، وهي الفترة التي مر بها تنظيم الحزب منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠٣.

٣. مرحلة استلام السُلطة: ويتم فيها بناء الدولة والمجتمع عموماً بعد استكمال عملية الصراع مع السُلطة السياسية، وإقامة النظام الإسلامي في المجتمعات التي أنهى فيها الحزب المرحلة السياسية.

٤. مرحلة القيادة والتطبيق: وتتمثل في تطبيق وتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية والالتزام بمبادئها ، ومواصلة العمل لتحكيمها في جميع المجتمعات الإسلامية ودعوة العالم إليهِا . (مصطفى، مصطفى ، ٢٠٠٧، ص٣٥٧)

ويتهج الحزب تطبيق الاسلام في المجتمع ، وابراز دوره في المجال السياسي مع اعادة احياء دور المرأة ، والتعامل مع التعدد المذهبي على اساس المشتركات الاسلامية ، والانفتاح على العالم والاسرة الدولية واعتماد العلم في بناء المجتمع المتحضر (البياتي ، فراس، ٢٠١٣، ص١٤٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استلم الحزب رئاسة الوزراء لدورتين انتخابيتين. تعرض الحزب إلى عدة انشقاقات منها كوادر حزب الدعوة، وحزب الدعوة تنظيم العراق، وجماعة الدعوة الإسلامية. .(جميل ، اسماء، عبد الجبار ، فالح ، ٢٠١١، ص١٦)

ثانيا: الحزب الاسلامي العراقي

يعد الفكر السياسي الاسلامي للإخوان المسلمين فرع العراق، المصدر الاساس للفكر السياسي للحزب الاسلامي العراقي ، الذي عقد مؤتمره الاول في العراق عام ١٩٦٠ بعد ان اجيز للعمل من وزارة الداخلية العراقية في نيسان من العام نفسه . واشترك الحزب الاسلامي العراقي بعد التغيير في ٩ نيسان ٢٠٠٣ في العملية السياسية انطلاقا من تأصيل شرعي ، ويتجسد هذا التأصيل من ادلة نقلية واجتهادية . تتمثل الادلة النقلية في القران الكريم والسنة النبوية ، اما الادلة الاجتهادية فهي تدور حول المصلحة ودرء بعض المفاسد ، لان لا يمكن تعطيل مصالح المسلمين المعتبرة شرعاً حتى يتم اخراج المحتل .(حافظ، عبد العظيم ، ٢٠١١، ص١٢٩ص١٣٠)

إن الحزب الإسلامي العراقي يؤكد على انه إذا ما دخل المعترك السياسي فإن الغاية هنا هي ليست الوصول إلى الحكم وممارسة السُلطة بقدر ما هي السعي لتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بأية وسيلة كانت من الوسائل المشروعة ، فوجوب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في إدارة وتنظيم شؤون المجتمع الإسلامي هي المنهاج السياسي الذي يدعو إليه الحزب الإسلامي العراقي ، وهذا يعني أن ممارسة النشاطات السياسية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها هي ممارسات مشروعة (مصطفى ، مصطفى ، ٢٠٠٧، ص٢٩٠ص٢٩١)

شارك الحزب في مجلس الحكم ممثلاً عن الطائفة السنية ولم يشارك في انتخابات الجمعية المؤقتة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ بعد مطالبته بتأجيلها بسبب تعرض مدينة الفلوجة إلى هجوم من القوات الأميركية والعراقية. ومؤيدو هذا الحزب يتوزعون في مناطق التواجد السني في بغداد وسامراء والموصل، إلا أن الكثيرين يرون أن مشاركته في العملية السياسية وقبوله الانضواء في تشكيلة مجلس الحكم أفقدته تأييد ودعم الأوساط التابعة له فكرياً وطائفياً وبخاصة في مناطق غرب العراق. يتبنى الحزب الإسلامي المفاهيم الإسلامية ويستمد مناهجه منها من ناحية الغاية والوسيلة ويسعى لتطبيق أحكام الإسلام في تنظيم شؤون المجتمع . (جميل ، اسماء، عبد الجبار ، فالح ، ٢٠١١، ص١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الحزب الاسلامي العراقي يعتمد على التوافقية بين الاسلام والديمقراطية ، فهو يلتقي مع الديمقراطية كآليات ، وليس كفلسفة ، فيرى ان نظريتنا الاسلامية السياسية اولى واعلى واحفظ لمصالح الافراد والمجتمعات من هذه النظريات – أي الديمقراطية – وندعو للامة الى ان تلتزم بمفاهيم الاسلام الكامل بديلاً عن المفاهيم الغربية . الا ان هذا لا يمنعنا من ان نقتبس من الديمقراطية صيغاً وافكاراً في تنظيم واقعنا السياسي ، لا تختلف مع عقيدتنا ولا تصطدم مع فهمنا الاسلامي ومن ذلك انتخابات الدولة انتخاباً مباشراً او غير مباشر ، وانتخاب مجلس الامة ليمارس دوره في حماية الدستور واصدار القوانين ومراقبة رئيس الدولة والوزراء (حافظ ، عبد العظيم ، ٢٠١١،ص١٣١)

أما موقفه من الاحتلال فقد شهد تحولاً من المطالبة بالاتفاق على جدول زمني على إنهاءه إلى التصريح مؤخراً بأن خروج الاحتلال من العراق ليس في مصلحة العراقيين. ويدعو الحزب إلى الاعتراف بدور المقاومة العراقية التي يرى أنها دفعت الإدارة الأميركية إلى إعادة النظر في حساباتها وأهدافها، ويتحفظ ويطالب بإلغاء قانون اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي، شارك الحزب في الانتخابات الثانية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ ضمن تحالف ضم تنظيمين سنيين آخرين هما "مؤتمر أهل العراق" و"مجلس الحوار الوطني" وشكلوا جبهة التوافق العراقية التي دعت إلى إنهاء المقاطعة السنية للانتخابات والمشاركة فيها. (جميل ، اسماء، عبد الجبار ، فالح ، ٢٠١١، ص١٨ص١٩)

ويرى الحزب الاسلامي العراق ان العراق بحاجة الى ان يشهد صحوة اسلامية ، الا انه يعاني من اختلال قيمي واخلاقي في الوعي والالتزام مما يتطلب تأجيل تطبيق التشريعات الاسلامية لحين الانتهاء من عملية تربوية اسلامية شاملة تبدا ببناء الاسرة المسلمة واصلاح الفرد والمجتمع تمهيداً لتطبيق الافكار الاسلامية فيما بعد في ادارة الدولة ككل .(البياتي ، فراس، ٢٠١٣،ص١٤٣)

ثالثا: الحزب الديمقراطي الكوردستاني

يعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردي بمبادرة ورئاسة (مصطفى البارزاني) في ١٦/آب عام ١٩٤٦ حدثاً مهماً في تاريخ الشعب الكوردي، كما يعد انعطافاً وتحولاً نوعياً في مسار حركته التحررية التي ناضلت بالأساليب الممكنة لإيجاد الحل السياسي الديمقراطي لقضية الشعب الكوردي، والذي تعرض من جرائها الى الكثير من المآسي والويلات والحرمان، فقد استثمر (البارزاني) ورفاقه الظروف الموضوعية المستجدة والذاتية المتاحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهدف توحيد التنظيمات والفعاليات السياسية القائمة والشخصيات الوطنية والاجتماعية آنذاك وتوجيه طاقاتها النضالية في خدمة قضية شعب كوردستان من خلال تنظيم سياسي جماهيري موحد وكان ذلك: الحزب الديمقراطي الكوردستاني. (الهسنياني ، وجيه ، ٢٠٠٧، ص٦٤)

كانت هناك سيادة لمفهوم الحزب القائد الذي كان يمثله (البارتي) من حيث الواقع. اذ أن ظروف تلك المرحلة جعلت منه ولمدة غير قصيرة على رأس الحركة السياسية الكردية العراقية معبراً عن آمالها في الحصول على حقوقها باعتبارها ثاني أكبر قومية في العراق . وبالتالي فأنها قومية ذات خصوصية وتقاليد تأريخيه وحضارية لا يمكن حصرها، خصوصاً ان هذا الحزب ضم عند تأسيسه نخباً مختلفة الانتماءات والاتجاهات الفكرية ماركسيين وقوميين وقادة عشائريين، ورغم ما حصل من انشقاقات داخل هذا التنظيم السياسي الجماهيري، فان جميع التنظيمات الوليدة عن تلك الانشقاقات تتفق على ان الشعب هو الحكم النهائي في كل قضية، خصوصاً قضية السلطة وشرعيتها. (الراوي، ناهض ، ٢٠٠٥، ص٩٥)

ان الحزب الديمقراطي الكردستاني متمسك في مسالة اقامة الحكم الفيدرالي في العراق نتيجة القناعات السائدة لدى الشعب الكردي في اقامة اقليم كردستان العراق. اذ انه يؤكد هذا التوجه، وينادي بإرساء نظام جمهوري ديمقراطي برلماني فيدرالي في العراق، وذلك في اطار التسمية المقترحة له وهي "الجمهورية الفيدرالية العراقية" بالشكل الذي يضمن للعراقيين حق المواطنة كاملة ويحفظ للعراق مكانته الدولية ويضمن استقلاله وسيادته (حكمت ، منى ، ٢٠١٢، ص١٠٤)

ودعا الحزب في المادة (٢) من المنهاج والنظام الداخلي إلى ضرورة الالتزام بالديمقراطية هدفا ومنهجا ووسيلة ويعمل على تحقيقها وتعميقها، وأن الشعب مصدر السلطة، كما يلتزم الحزب بالتعددية السياسية وتداول السلطة سلميا عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة، ويجري ذلك بصورة قانونية وشرعية من ناحية، وبعيدا عن العنف بشتى أشكاله من ناحية أخرى (الهسنياني ، وجيه ،٢٠٠٧، ص٧٢ص٧٣)

ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني وسم نفسه بالديمقراطية ، غير ان من المأخذ التي ترد عليه ،هيمنة الشخص الواحد عل قيادته بدءا من مصطفى البرزاني منذ تأسيسه حتى الوفاة ، ومن ثم انتخاب ابنه مسعود البارزاني رئيسا له ونجد تأثير تلك الهيمنة في تعددية الانشقاقات ، وكان اشهرها انفصال جلال الطالباني من الحزب وتأسيسه الاتحاد الوطني الكوردستاني عام ١٩٧٥ ، بمعنى لا تداولية في قيادة الحزب ، وتلك الظاهرة كانت ولا زالت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحياة الحزبية والسياسة الكوردية ، فضلا عن غياب التعددية داخل الحزب ، فهو مقتصر في غالبيته على ابناء القومية الكوردية ، وغياب الشفافية الداخلية ، غير ان الميزة التي تحسب له هو الشرعية فهي الاكثر توفراً في الحزب ، التي تبرر وجوده من خلال تصديه وكفاحه في سبيل الحقوق القومية الشعب الكوردي ، من خلال الالتفاف النسبي حوله بصورة الخيار الارادي . (حافظ، عبد العظيم ، ٢٠١١، ص١٤٥)

واستطاع الأحزاب الكردية من ان يكون لها ثقل في مجلس الحكم الأنتقالي الذي تشكل في ١٤ تموز من العام٢٠٠٣، وهذا الثقل استطاع فيه الكرد الحفاظ على مكاسبهم، واستطاع الكرد في اول اجتماع لمجلس الحكم الانتقالي الأبقاء على صيغة الحكومة الفدرالية في كردستان، على الرغم من تحفظات بعض الجهات العراقية التي عدتّ ان صيغة فدرالية كردستان تؤدي الى زعزعة استقرار العراق لأنها تفتح الباب امام مجموعات عرقيه اخرى للمطالبة بالفدرالية. وكان لإقرار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية من قبَل مجلس الحكم الانتقالي، وبإجماع جميع الطوائف المشاركة في الحكم بالعراق نجاحا جديدا للكرد، حيث استطاع الكرد عن طريق قانون إدارة الدولة تثبيت الحقوق الأساسية التي كانوا ينادون بها بعدما عاناه الشعب الكردي شأنه شأن الفئات الأخرى من المجتمع العراقي، وكان هدف القانون يكمن في العمل على تحقيق التماسك الاجتماعي، إذ ادخل مبدأ (تقاسم السلطة) بين المركز والأقاليم بدلا من مبدأ (التخلي الإرادي) من قبل السلطة المركزية . (جابر ، احمد ، ٢٠١١،ص١٤٣)

يرى الباحث انه بعد اسقاط النظام السابق فتح الباب امام ظهور التعددية الحزبية في العراق ، وهي تعتبر من الركائز الاساسية للتحول الديمقراطي في العراق بعد ان كان يعاني من تفرد الحزب الحاكم في السلطة . ان تنوع تركيبة المجتمع العراقي ساعد على تنوع الاحزاب القائمة على اسس مختلفة ما بين الاحزاب الدينية والقومية والوطنية حيث كل منهم ينتهج نهجاً يتخلف عن الاخر الا ان غالبية الاحزاب السياسية في العراق تؤمن بالديمقراطية ، وحتى البعض الاخر الذي لا يؤمن بالديمقراطية كفلسفة او ايدلوجية فانه يؤمن بها كآلية . فاتفقت جميع الاحزاب بالتنافس السلمي والتعددية واحترام حقوق الانسان والعمل على صيانته ، على الرغم من تخندق اغلبها وراء المصالح الفئوية او الطائفية الا ان طريق الديمقراطية وخصوصا في مجتمعات تعتبر الديمقراطية دخيلة عليها لابد هناك من خطاء ، لذا لابد من تدعيم الاحزاب السياسية وبناء تحالفات تتجاوز الطائفية والمذهبية وهي خطوة في انضاج الديمقراطية العراقية الناشئة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

((الحياة السياسية العراقية في ظل النموذج الديمقراطي التوافقي))

ينقسم الفصل الثالث الذي يتحدث عن الحياة السياسية في العراق في ظل الديمقراطية التوافقية الى ثلاثة مباحث حيث سنتناول في المبحث الاول العوامل التي ساعدت على تطبيق هذا النوع من انواع الديمقراطية ، اما المبحث الثاني سيتناول واقع الحياة السياسية في العراق في ظل الديمقراطية التوافقية واهم الاشكاليات التي واجهت تطبيقها ، اما المبحث الثالث الذي سنخصصه في دراسة مؤشرات ومستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق .

المبحث الاول

(عوامل تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق)

ينقسم هذا المبحث الى مطلبين يتحدث المطلب الاول عن العوامل الداخلية التي ساعدت على تبني النموذج التوافقي للديمقراطية اما المطلب الثاني سنتحدث عن التأثيرات والعوامل والضغوط الخارجية لتبني هذا النموذج .

المطلب الاول (العوامل الداخلية للتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق)

ان هناك الكثير من العوامل التي ساعدت او اعطت المبررات لتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ومن بين هذه العوامل :-

اولا : طبيعية تنوع المجتمع العراقي

ان سمة التنوع الاثني والعقائدي اصبحت سمة ملازمة على الأغلب اذا ما قلنا لجميع المجتمعات البشرية ، فمن النادر بل من المستحيل ان يجد المرء مجتمعا يتكون من قومية واحدة او من دين واحد سواء اكان ذلك في فرنسا او في استراليا او في الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر رمزاً لمثل التنوع . (الابراهيم ، سعدي ، ٢٠١٤،ص١٣٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد العراق واحداً من المجتمعات المتنوعة، تعايشت فيه ومنذ القدم مكوناته المختلفة وشكلت فسيفساء جميلة حيث يضم العراق بين جنباته الاديان السماوية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والاسلام)، وعلى الرغم من ان اليهود تركوا العراق في خمسينيات القرن الماضي، الا ان وجودهم في العراق لا يمكن انكاره ، اما الوجود المسيحي في العراق، فهو قديم يعود كما تورد بعض الروايات الى المدة التي تلت غياب السيد المسيح (عليه السلام)، بنحو ثلاثة عقود ، وهذا الوجود المسيحي متنوع كذلك، إذ ان المسيحيين الناطقين بالسريانية مثلاً ينقسمون الى كلدان كاثوليك، وآثوريين نساطرة، وسريان أعاقبة، مع جماعات بروتستانتية صغيرة .(عبد الزهرة ، اثير ، ٢٠٠٩، ص٦٤)

فالعراق بلد مركب متنوع القوميات والأديان والطوائف . فالعرب، يرجع أصل العرب إلى أصول سامية سكنت الجزيرة العربية ، وكانت تجري هجرات متعددة من داخل الجزيرة العربية إلى أطراف العراق ، وهناك رأي آخر يرى بأن السومريون الذين اختلف المؤرخون حول أصولهم ، لكنهم لم يختلفوا حول كونهم أول من سكن بلاد ما بين النهرين ، ثم جاء بعدهم الاكديون كأول الأقوام العربية إلى العراق من بلاد الشام ، ويتوزع العرب على معظم مناطق العراق بدءا من بعض محافظات شمال العراق كالموصل وكركوك الى جوار الأكراد والتركمان ، نزولا الى امتداد وسط وغرب وشرق وجنوب العراق (حسين ، عدي ، ٢٠١٠، ص٣٠)

وهم (العرب) أكبر المجموعات العرقية ويقدر عددهم ما بين (٧٥ ـ ٨٠%) من السكان وينقسمون إلى طائفتين هما (السنة والشيعة) (طاهر ، جميلة ، ٢٠١٢، ص٥٧)

والشيعة فرق كثيرة، لكن الأشهر منها، والأكثر انتشاراً في العراق هم الشيعة الاثنا عشرية، إضافة إلى مجموعة صغيرة من الشيعة تسمى (العلي الهية) . أما السنة فهم أربعة مذاهب، وهذه المذاهب كلها موجودة في العراق، حيث الأحناف والمالكية في بغداد ووسط العراق، والشوافع في شماله، كما يوجد الحنابلة في بغداد وغرب العراق، وبين هذه المذاهب اختلافات مدوَّنة في الكتب الفقهية . (عبد الزهرة ، اثير ، ٢٠١١، ص١٢٧ص١٢٨)

في حين يشكل الأكراد ثاني مجموعة عرقية ويشكلون نسبة ما بين (١٥% ـ ٢٠%) من السكان وغالبيتهم من المسلمين السنة ، (طاهر ، جميلة ، ٢٠١٢، ص٥٧)

تعددت الآراء والنظريات في اصل الأكراد ، وهناك من يقول أن الوطن الأصلي والحقيقي للشعوب الكردية هو سلسلة جبال زاغاروس الفاصلة بين العراق وإيران والمتصلة بجبال طوروس والقفقاس ، أن الشعوب الكردية هي بحق شعوب جبلية ، وهذا سر توحدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حول الاسم (كوردو) والذي يعني في اللغة السومرية سكان الجبال . واللغة الكردية تأخذ لهجات متعددة :(السورانية) سائدة في السليمانية واربيل وكركوك .(والبهدنانية) سائدة في دهوك ، والفيلية (اللورية) أو(اللكي) في خانقين ومندلي والكوت . واللغة الكردية تستخدم الأبجدية العربية في الكتابة ، واللغة العربية هي اللغة الثانية للأكراد العراقيين ، اغلب الاكراد في العراق مسلمون سنة ، أما الأكراد الفيلية (اللور) فهم من الشيعة ألاثني عشرية . عدد نفوس الأكراد العراقيين حسب إحصاء (١٩٤٧) هو (٨٧٠,٠٠٠) من سكان العراق ، أي بنسبة تبلغ (١٩%) (حسين ، عدي ، ٢٠١٠، ص٣٠)

اما التركمان هم ثالث مجموعة عرقية في العراق وتختلف نسبتهم حسب المصادر المختلفة غير إن بعضهم يرى أنهم لا يتجاوزون (٢.٢%) من السكان . (طاهر ، جميلة ، ٢٠١٢، ص٥٧)

وهم من الجماعات التي تعود بأصولها إلى أسيا الوسطى في منغوليا الحالية والتركستان . ويعد الوجود المؤكد للتركمان في شمال الرافدين إلى القرن التاسع قبل الميلاد ،عندما بدأت القبائل التركمانية بالنزوح والاستقرار بين دجلة والفرات . ينطق التركمان بلهجة (oguz) ، ويكتب التركمان بأبجدية عربية . ويقطن التركمان في محافظة كركوك واربيل وقضاء تلعفر في محافظة الموصل وفي خانقين ومندلي وشهربان في محافظة ديالى ، فضلاً عن بغداد وتكريت (حسين ، عدي ، ٢٠١٠، ص٣١)

كما توجد أعراق آخري مثل الكلدان الاشوريين وهي طائفة تعتنق الديانة المسيحية واليزيديين هم طائفة تضم ديانتهم خليطاً من الديانة المسيحية والإسلامية واليهودية، والصابئة المندائين، ومجموعات آخرى مثل الشبك والأرمن والشركس والكاكائيين وغيرها (طاهر ، جميلة ، ٢٠١٢، ص٥٧)

فضلاً عن تركيبة البنى الاجتماعية التقليدية وخاصة القبلية تتقدم الى امام مع ضعف السلطة المركزية لتطلب اعترافا وسلطانا مقابل تقديم الدعم ، ان العراق لم يشهد استقراراً لفترة طويلة وبالتالي فان للقبيلة دور واضح على مستوى الحياة السياسية . وعليه فان المعادلة السياسية تتوازن بين قوة السلطة الحاكمة وبين قوة العشائر ، وهذه العملية السياسية تنعكس على الفرد العراقي لان المجتمع سيعاني من ازدواجية فهناك قانون مدني واخر عشائري ، ويكون المواطن ولاء للوطن ضعيف ، ويكون وضع المرأة وفق نظرة المجتمع لها على انها اقل من الرجل (جاسم ، رغد ، ٢٠٠٧، ص١٩٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من احتكار حزب البعث السلطة لأكثر من ثلاثة عقود وعمليات التحديث التي شهدتها الدولة العراقية ، الا ان ذلك لم يضعف الولاءات الاولية ، القبلية والعشائرية في المجتمع العراقي ، فبعد الانهيار المريع والمفاجئ للنظام بقيادته ورموزه واجهزته قد جرف معه دولة الحزب – الاسرة ، مما اوجد حالة الفراغ السياسي والمؤسسي والامني ، الامر الذي دفع قطاعات من العراقيين الى التشبث بانتماءاتهم الاولية بحثا عن الحماية والامن ، مما فسح المجال لبروز الدور السياسي والاجتماعي لهذه التكوينات .(ابراهيم ، حسنين ، عبد الله ، عبد الجبار ، ٢٠٠٥، ص٣٦)

لا يخفى إن المجتمع العراقي شانه شان الكثير من المجتمعات يتميز بالتنوع والتعدد على المستوى القومي والديني والعرقي وغيرها من التنوعات الأخرى ،بيد إن ذلك لا يشكل المبرر الأساس للأخذ بالديمقراطية التوافقية ،وإنما طبيعة العلاقات المأزومة بين هذه المكونات.(عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٤١)

ان الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية تهدف الى تحقيق الديمقراطية في مجتمع لا يمكن ترك امور الحكم فية للتعددية ، بسب قوة الانتماء للجماعات والعصبيات التي لاتزال تفعل فعلها في العملية السياسية ، وبالتالي في تحديد خيارات المواطنين في الانتخابات ، فالديمقراطية التوافقية وسيلة لمنع الهيمنة في مجتمعات تعددية وتهميش الجماعات الاقلية وبخاصة ان الهيمنة والتهميش لا تتفقان والديمقراطية مع العلم انه يبقى للتعددية دور اساسي في الديمقراطية ولكنه ليس دور المهيمن والمهمش ، فالتوافقية تلطف التعددية ولاتؤدي الى زوال مفاعيلها ، من حيث علاقتها بالانقسامات القطاعية المميزة للجماعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية . واذا كانت الديمقراطية التوافقية تستخدم في المقام الاول لتفسير الاستقرار السياسي في عدد من الديمقراطيات الاوربية ، فتكون في حالات مثل البلدان النامية بمثابة استراتيجية في ادارة النزاعات من خلال التعاون والتوافق بدلا من الصدام واتخاذ القرارات بالأغلبية (نوري ، اسرار ، بلا ، ص٩)

صحيح إن المجتمع العراقي ومنذ حقب زمنية طويلة ألف التعايش السلمي والانسجام بين مكوناته ، بيد إن هذا الانسجام ،لاسيما على الصعيد السياسي كان في اغلب الأحيان انسجاما وهميا بحكم سياسات تتسم بالفرض والإكراه ،الأمر الذي عمق من الهواجس والمخاوف التي ظلت كامنة إلى إن وجدت الفرصة المناسبة ،أو تم تهيئة الأجواء لها لتكشف حقيقة الانقسام المجتمعي وغياب الثقة بين هذه المكونات، وبذلك أضحت الديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوافقية احد الضروريات الأساسية لا عادة بناء وتشكيل اسس ثقة حقيقية بين مكونات المجتمع العراقي لاسيما فيما يتعلق بالهوية العراقية التي عانت ومازالت من غياب الأسس المتفق عليها من كل العراقيين ،إذ كرست السلطات في مختلف العهود السابقة قدرا من الطاقة والجهد من اجل إنشاء هوية عروبية أكثر مما كرسوا جهدهم لإنشاء هوية عراقية .(عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٤١)

ومعلوم، أن وجود الأقليات قد يؤثر على عملية بناء الديمقراطية وتطورها، خاصة في حالة عدم وجود الرغبة في التعايش المشترك في ظل دولة مركزية واحدة، وقيام الأحزاب السياسية على الأسس العرقية والمذهبية والدينية والطائفية وتحول الولاء من الدولة إلى الطائفة والى العشيرة، وضعف دور الدولة ومؤسساتها في حماية المواطن وتفعيل دور المجتمع المدني واستقلاليته. كما هو الشأن بالنسبة للعراق الذي يعاني من سيادة منطق القبيلة والطائفة وغياب قيم التسامح والحوار والتوافق في حل الخلافات القائمة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العنف وامتداداتها الطائفية والأثنية والمذهبية، فضلا عن شيوع ظاهرة المحاصصة والتصويت للطائفة والمذهب على حساب الكفاءة والنزاهة (كريبش ، نبيل ، ٢٠٠٨،ص١٦٣)

ثانيا : طبيعة التوجهات للنخب السياسية العراقية

ان سقوط النظام الأحادي للسلطة بتغيير النظام السياسي في عام (٢٠٠٣م) وتأسيس مجلس الحكم على الأسس التوافقية اتاحت الفرصة للاشتراك في الحياة السياسية سعى قادة الشيعة إلى أن يثبتوا حضور الهوية الشيعية بكل قوة ، أي أنهم أرادوا أن يمنحوها بعداً وتعبيراً سياسياً بشكل يطغى حتى على الهوية الوطنية العراقية ، إذ إن الأحزاب ذات الاستقطاب المجتمعي العامودي تعمل على تأكيد الخصوصية في الرموز والمناسبات والأهداف والتنشئة عليها بالوسائل التعليمية والإعلامية ، في مقابل تهميش أو تغييب الرموز والمناسبات والأهداف الوطنية العامة والتنشئة عليها ، أذ أن إحدى خصائص الديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات أو المكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة. (الربيعي ، مها ، ٢٠١١، ص١٧٧)

على الرغم من ذلك فان مختلف أطياف المجتمع العراقي أعلنت باستمرار رفضها التعامل الفئوي ونبذها قيم التعصب والعصبية ،إلا انها في الواقع انغمست من حيث تدري أو لا تدري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها، و بغض النظر عن مواقعها داخل الحكم أو خارجه ،وجاءت الحرب الطائفية المنكرة التي إثارت مسالة المذهبية ونفخت في بوق الطائفية والاعتماد على المؤسسات التقليدية (القبيلة او العشيرة) ، ولقد تفاقمت مسالة التمايزات الاجتماعية بعد أن تحولت الدولة نفسها إلى مجرد عصبية منافسة لبقية العصبيات في الوقت الذي يفترض إن تكون وعاءاً حاويا لمختلف المجموعات العراقية ،والتعامل معها بحيادية ، فعندما تنحاز الدولة إلى جماعة معينة تتحول عندئذ إلى غنيمة تستفرد بها تلك الجماعة سواء كانت طائفة أم عشيرة أم عائلة، وبما ينذر بتقنين التفكك الاجتماعي وجعله شرعة الأمر الواقع . من خلال ما تقدم فقد أضحت الديمقراطية التوافقية إحدى الضرورات الأساسية في المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي على اقل تقدير لحين إعادة اللحمة المفقودة بين مكوناته التي إصابتها عملية التحول بالتشويه والخلل ، أو لحين غرس مبادئ الثقة والاستقرار بين هذه المكونات (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٤١)

فالديمقراطية التوافقية في العراق حولت المكون الاجتماعي إلى حزب سياسي أو أحزاب سياسية لها صفة اجتماعية حصرية ، أحزاب شيعية ، وأخرى سنية وثالثة كردية في ظاهرة استقطاب عمودي تؤسس للتمايز وتثبيته، وتعيق شيوع وترسيخ مفهوم المواطنة والمواطن وتجربة الأحزاب ذات الصيغة الاجتماعية الأحادية بعد العام (٢٠٠٣م) وهي على عكس الجذور الأولى للتجربة الحزبية في العراق بدايات القرن العشرين ، والتي أسست على استقطاب أفقي يخترق التشكيلات الاجتماعية ، أي تعمل الديمقراطية التوافقية على تميع الحدود الفاصلة وإزالتها بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي بحيث يصبحان مترادفين ومتداخلين وأحدهما معبراً عن الآخر وهو مأخذ أساسي على الديمقراطية التوافقية والجوهر الذي يتم من خلاله إضعاف الهوية الوطنية (الربيعي ، مها ، ٢٠١١، ص١٧٧ص١٧٨)

ان هذه التوافقية كانت محكومة باعتبارات الاوضاع السابقة لتغيير النظام السياسي في العراق ، التي كانت تحملها التوافقية النظرية ، والتي لم تختبر على الصعيد العملي ، حتى اصطدمت هذه التوافقية بالتطبيق الفعلي من جهة ومواقف القوى الشعبية والسياسية العراقية ، فقاعدة التوافقية في العراق املتها نتائج الانتخابات التشريعية في الدورات السابقة ، وعدم استطاعة كتلة من الحصول على العدد المناسب من المقاعد يؤهلها لقيادة الحكومة وفق اللعبة الديمقراطية التقليدية .كذلك افرزت مرحلة التغيير بعد ان اطيح بالنظام السياسي العراقي السابق حالة من الاستقطاب للمكونات القومية والدينية والمذهبية وتشكيل واجهات سياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها ، ولم تتبلور عندها العقيدة والمؤسسات والوعي بما يكفل ادارة التنافس على الحكم وسلطة القرار على اساس المعايير الديمقراطية القائمة على الاكثرية والاقلية . اذ ان حكم البلاد من قبل فئة واحدة واستبعاد فئة معينة في مرحلة الانتقال حصرا من شانه ان يضرم نار الحساسية والشعور بالتهميش مما سيعرقل انجاز مرحلة الانتقال بهدوء وشفافية اخذا بنظر الاعتبار التوفيق بين مكونات الشعب في المرحلة الانتقالية . (الخزرجي ، حمد ، ٢٠١٣، ص١٧٢)

أن بنيوية الأحزاب والقوى السياسية تقوم في الوقت الحاضر على أساس الانتماءات الدينية أو المذهبية أو الأيدولوجية وهذه الأسس تتوزع على مستويين :

المستوى الأول : المذهبية والاثنية ويضم (الكرد والشيعة والسنة والتركمان وكل مكونات الطيف المسيحي من الاشوريين والكلدان والسريان وغيرهم)

المستوى الثاني : الهوية العابرة للطوائف ويضم)الوطنية العراقية ، الطبقات العليا والوسطى ، والعاملة المتكافئة على اساس الانتماء الطبقي (المصلحة الاقتصادية) لهذا نجد بعض هذه الاحزاب منغلقة أما على جماعة عرقية أو طائفية أو دينية . حتى لولم تنص انظمتها الداخلية على رفض الاخرين في الانتساب اليها ورغم ذلك فقد أشتهر البعض منها بالطائفية أو العرقية نظرا لطبيعة أعضائها. (الدليمي ، حافظ ، ٢٠١٠، ص٢٧٦)

ان الديمقراطية التوافقية تقوم بالعمل على تسيس الهويات الفرعية الاجتماعية، وتنقسم الهويات السياسة الاجتماعية الى اقلية محاصرة (الاكراد) واكثرية مقموعة سابقا (الشيعة) واقلية محرومة من السلطة حديثا (السنة) ، صحيح ان تسيس الهوية يقوم على بناء خطاب ديني او ثقافي لكنة يدور حول اعادة توزيع المشاركة في السلطة واعطاء كل هوية اقصى حصة ممكنة قد تفيد خطوط الهوية الكلية هذه كمؤشرات للأسس التوافقية لتوزيع السلطة على المستوى الوطني ، لكنها بالكاد تغطي التصدعات الداخلية التي تسببها المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتضاربة وغيرها من المصالح الاخرى داخل الجماعة الواحدة (نوري ، اسراء ، بلا ،ص١٧)

ان التنوع في تركيبة المجتمع يفرض التعددية في الحياة السياسية، التي ستكون الإطار العام الذي تتحرك في داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي، والتي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وإرادته ووجوده ودوره في إطار وطن واحد، تدار شؤونه على اساس الاليات الديمقراطية (صالح ، نغم ، ٢٠١١،ص٦٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الا ان التوافقية اصطدمت بسقف المطالب الفئوية والحزبية المرتفعة عند هذا المكون أو ذاك الأمر الذي عزز مخاوف ومشكلات كل طرف بالآخر .وبغض النظر عن ذلك فان جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية كبرى مثل التي يشهدها العراق، تبرز تحديات وممارسات سياسية تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكونة للمجتمع ،وغالبا ما تكون متعارضة ،ويحاول كل طرف فرض إرادته على الطرف الآخر، الأمر الذي عمق الهواجس والشكوك التي لم تهدئها إلا التوافقات السياسية .(عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٤٢)

يرى الباحث بان تنوع المجتمع العراقي على اسس مختلفة ساعدت وبشكل كبير على تبني النموذج التوافقي الديمقراطي لا نه اصبح بمثابة تقسيمات جاهزة ، اضافة الى توجه الاحزاب او القوى السياسية التي عملت على تغذية الاختلافات بين مكونات الشعب العراقي فاصبح العراق عبارة عن ثلاثة او اربعة اطراف رئيسية تتصارع في سباق الحصول على اكبر قدر من حقوق ومكاسب سياسية ، هذا كله انعكس على الوضع الاجتماعي العراقي بصورة سلبية وعلى حالة الانسجام الاجتماعي التي كانت سائدة في العراق في الفترات السابقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني (العوامل الخارجية المؤثرة لتبني النموذج التوافقي في العراق)

اضافة الى العوامل الداخلية التي ادت الى تبني النموذج الديمقراطي التوافقي في العراق الا ان هناك عوامل خارجية اثرت او ضغطت باتجاه او تبني النموذج التوافقي الديمقراطي .وكما اسلفنا سابقا بان التحول الديمقراطي في العراق لم يأت من الداخل انما جاء نتيجة لتدخل عسكري مباشر في العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية . اضافة ان علينا ان لا نغفل الدول الاقليمية الاخرى التي كان لها دور في العراق بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣. ومن هنا يمكن تحديد التأثيرات الخارجية لتبني النموذج الديمقراطي التوافقي على النحو :

اولا: التأثيرات دولية

اصبح العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، جزءاً من المصلحة القومية الامريكية لما له من أهمية في تحقيق مصالحها الاستراتيجية ، لذا أصبحت سياسة العراق وقراراته السياسية مقيدة من جهة الدائرة الدولية بالسياسة الامريكية إلى حد كبير ، واستخدمت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية الفوضى الخلاقة في تصفية مقومات الدولة العراقية وهدم مؤسسات نظامها السياسي، وإعادة بنائها بما يضمن وجود توازنات قلقة يؤدي فيها الطرف الاقوى الخارجي دور الراعي وحامل ميزان التوازن والقادر على تسخير واستخدام التوازنات القلقة لتحقيق مصالحه في كل مرحلة تستوجب التغيير(الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٥٦)

لقد عد انشاء الولايات المتحدة مجلس الحكم البداية الفعلية للعملية الديمقراطية التوافقية ، اذ قام المجلس على اساس التمثيل النسبي لكل الطوائف والقوميات والاديان والقوى السياسية العراقية (عمير ، حسن ، ٢٠١٣، ص١٤٨)

حيث اتضحت ملامح مجلس الحكم الانتقالي برئاسة الحاكم المدني الامريكي (بول بريمير) اذ كان المجلس الذي تشكل في ايار من عام ٢٠٠٣ قد ضم (٢٥) عضواً من ممثلي الكيانات السياسية المختلفة وقد راعى المجلس الحجم السكاني لكل طائفة وقومية اذ ضم (١٣) عضوا من الشيعة العرب (٥) اعضاء من السنة العرب و(٥) اعضاء من القومية الكردية فضلا عن عضوين اخرين لكل من المسيحيين والتركمان بالتساوي .(جاسم ، عماد ، ٢٠١٠، ص٤)

اما على صعيد الامم المتحدة فلقد اصدر مجلس الامن سلسلة من القرارات الداعمة للتوجه الامريكي ومن بين هذه القرارات قرارها المرقم (١٥٠٠) في ١٤ اب ٢٠٠٣ الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رحب فيه بأنشاء مجلس الحكم في العراق كحكومة عراقية ممثلة للشعب العراقي ومعترف بها دوليا ، والقرار (١٥١١) في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣ الذي يدعو فيه مجلس الحكم لصياغة برنامج لوضع دستور جديد للعراق .والقرار المرقم (١٥٤٦) في ٨ حزيران ٢٠٠٤ والخاص بنقل السيادة بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ واجراء الانتخابات في موعد اقصاه ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ (البياتي ، فراس ، ٢٠١٣، ص٢٧٩ص٢٨٠)

هناك العديد من الشواهد التي تؤكد بان الولايات المتحدة الامريكية لم تتخذ قرار بناء دولة عراقية وفق المعايير المتعارف عليها في العالم بل انها ارادت بناء دولة غير مستقرة ، من خلال وضعها في الطريق الذي لا يوصل الى ما يتمناه العراقيون سواء في الحكومة او مواطنين عاديين ، حيث بدايات تشكيل الدولة العراقية عام ٢٠٠٣ لوتفحصنا الخطوات التي اتخذتها هذه الدولة في العراق لوجدنا بانها عملت على زرع ورعاية وضمان استمرارية التفكير التقسيمي والطائفي والعنصري الذي تمكنت بطرقها من جعله جزءاً من العقلية العراقية الجديدة من خلال وسائل منها ، الترويج والتنظير لفكرة بان العراق هو شعب غير موحد وانه مجموعة من شعوب جمعتها بريطانيا بالقوة ووضعتها تحت حكم العرب السنة عام ١٩٢١، اخذت تتعامل مع المعارضة العراقية في الخارج في الفترة التي سبقت احتلال العراق على انها تمثل المكونات العراقية ولا تمثل عراقاً موحداً ، فهناك احزاب شيعية وكردية وسنية . (الابراهيم ، سعدي ، ٢٠١٤، ص٢٣٢)

ان الولايات المتحدة مثلت عاملا اساسا في هدم دولة والمؤسسات اذ انها عملت على انهاء للسلطة والمؤسسات القائمة بكل اشكالها واقامة مؤسسات حكم جديدة تتناسب مع رغباتها (مهدي ، عبير ، ٢٠٠٨، ص٧١)

عملت الولايات المتحدة على تأسيس النظام العراقي الجديد على قاعدة المكونات التي تحتويها ارض العراق من خلال مجلس الحكم الذي ضم في عضويته اعضاء يمثلون المكونات الطائفية والقومية ولم يؤسس على قاعدة الوحدة الوطنية ، اضافة الى فتح الحدود والسماح لكل من يريد تنفيذ برامجه التخريبية في العراق والتي تصب هي الاخرى في عزل مناطق العراق واحدة عن الاخرى (الابراهيم ، سعدي ، ٢٠١٤، ص٢٣٣)

فتدخل الولايات المتحدة الامريكية في صنع القرارات السياسية في العراق واضحة للعيان وتتم عبر قنوات عديدة منها قيادة الاركان للقوات المتعددة الجنسيات، والسفارة الامريكية، وحتى الكونغرس الامريكي فان له رأياً في كثير مما يحدث في العراق، والامثلة على ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عديدة ومنها القرار الذي صدر عن مجلس النواب الامريكي المتمثل بالدعوة إلى تقسيم العراق الى ثلاثة كيانات طائفية وعرقية. ومن الطريف الاشارة هنا إلى أن السناتور جو بايدن، الذي قدم قرار التقسيم اعترض غاضباً على منتقدي مشروعه من المسؤولين العراقيين (الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٥٨)

ومن ثم انتقل الأمر إلى العملية السياسية بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ لاسيما عملية كتابة الدستور ،عندما فرضت الولايات المتحدة خارج العملية السياسية(الانتخابات) مجموعة من (العرب السنة) في لجنة كتابة الدستور، إذ أضيف إلى اللجنة ٢٧ عضوا (أصيلا واستشاريا)من القوى المقاطعة للانتخابات وبذلك تشهد نوع من التوافقية) ، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما اتفقت لجنة كتابة الدستور على إن تكون صياغة المسودة عن طريق التوافق الوطني ،بيد إن هذا التوافق أسهم من حيث يدري أو لا يدري في تعقيد التوافقية ذاتها، لاسيما بعد أن اقتصرت هذه التوافقية على بعض القوى السياسية العاملة خارج العراق والصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا. ولم تحظ القوى السياسية و الأحزاب التي نشأت بعد التغيير بالاهتمام الكافي أو حتى شمولهم بالتوافقية إلا باستثناءات محدودة ،فضلا عن اجتثاث وتهميش بعض القوى السياسية الرافضة للتواجد الأمريكي في العراق. (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٤٤)

لقد استمرت الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على اطراف العملية السياسية العراقية من اجل خلق نوع من التوافق والانسجام الى الدرجة التي اضخت التوافقات العراقية رهن سياسية الولايات المتحدة ، وفي الكثير من القضايا السياسية الحاسمة والهامة فشل البرلمان والمؤسسات الرسمية العراقية الاخرى في الوصول الى توافقية حقيقية ، الا بعد تدخل الولايات المتحدة الامريكية وممارسة ضغطها على هذا الطرف او ذاك ، لهذا تسعى بكل السبل التأثير على الكتل البرلمانية التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة وكسب تأييدها من اجل التصويت على التشريعات والقرارات التي تصب في مصلحتها ، وهو امر غير محمود لأنه يعطي تصورا للديمقراطية التوافقية بانها مفروضة اكثر من كونها نابعة ومنسجمة مع الواقع العراقي وعلى هذا الاساس لم يفاجئ الامريكيون بالانقسامات السياسية بين مكونات العراقية ، كونهم قد اطلعوا على وجهات نظر المعارضين العراقيين في المرحلة ما قبل السقوط التي اظهرت انقسامات لا تقل خطورتها وعمقها عما يحصل في العراق الان (الخزرجي ، حمد، ٢٠١٣، ص١٧٣ص١٧٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : التأثيرات اقليمية

تمتلك الاطراف الاقليمية ـ ولا سيما ايران وتركيا والسعودية وسوريا ـ اجندات متعارضة حول مستقبل العراق، وتتداخل هذه الاجندات مع القلق حيال نوايا الاجندات الامريكية في الشرق الاوسط وحيال التطورات الداخلية في هذه البلدان ذاتها، وتعدّ ايران أهم دولة حملت الاحتلال الامريكي محمل التهديد الاستراتيجي، رغم موافقتها رسمياً على الفعلة الامريكية على وفق ما تورد لنا من تصريحات المسؤولين الايرانيين ، بعد الاحتلال الامريكي للعراق ومستجدات الساحة العراقية والتي خدمتها في هذا الجانب، ومنها الفراغ الاستراتيجي والسياسي الذي شهده العراق، فكان طبيعياً أن يؤدي مثل هذا الوضع الى إثارة المخاوف لدى ايران من أن يؤثر هذا الفراغ وما قد ينجم عنه من اضطرابات داخلية على الاوضاع بداخلها، ومن هذا المنطلق عملت إيران على إيجاد حكومة عراقية مستقرة وذات طابع ديني (الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٥٩)

ووظفت ايران التوتر بين السنة والشيعة في العراق ولبنان والبحرين والسعودية واليمن لمصلحتها وعملت على مساندة المجموعات المسلحة في العراق التي تقاتل الولايات المتحدة الامريكية وحافظت على وجود فاعل لها في منطقة الخليج العربي ، ويمكن القول ان ايران تحاول الى ايجاد توازن حذر مع ابقاء نفوذها على الاحزاب الموالية لها من جهة والتعامل مع الحكومة العراقية من جهة اخرى ، وعدت العراق ضمن مجالها الحيوي الاستراتيجي ، واعتبرت ان بقاء القوات الامريكية في العراق هو اكبر عقبة امام وحدة العراق .(البياتي ، فراس ، ٢٠١٣، ص٢٩١ص٢٩٢)

اما بخصوص الدور التركي في العراق حيث انفتحت تركيا اقتصادياً على العراق ، باعتمادها نهجا قد يكون اكثر استدامة من خلال تبنيها القوة الناعمة والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة ، نحاول أن نحقق تكاملا مع هذه الدولة، الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والنفط وأنابيب الغاز. اضافة الى ان هناك تدفق من المواطنين والبضائع بين جانبي الحدود . (حسين ، مصطفى ، ٢٠١٢، ص١٥٦)

يدرك الاتراك ان اقامة دولة كردية في شمال العراق سيؤدي في السياق التاريخي المستقبلي الى تقسيم تركيا وانضمام الاكراد في شرق البلاد الى الدولة الكردية ، هذا التخوف من اقامة دولة كردية في العراق دفع الاتراك للتقارب بهدف تشكيل جبهة موحدة لرفض تقسيم العراق والمحافظة على وحدة اراضيه نتيجة لذلك اتبع الاتراك سياسات توافقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصالحية وتعاونية مع دول وشعوب بما في ذلك العراق والاكراد (البخيت ، معروف ، ٢٠١٠، ص١٠)

وإذا ظهر عراق متحد في نظام فيدرالي في المستقبل القريب لا يعجب أنقرة، فهي ستكثف جهودها الماضية بصدد احتواء أكراد العراق بالتعاون مع إيران وسوريا. هذا التعاون لم يسفر في الماضي عن نتائج ملموسة كثيرة، لأسباب منها شكوك كل بلد في نوايا البلد الآخر ولكن حكومة حزب العدالة والتنمية بذلت جهدا خاصا لتحسين العلاقات مع سوريا وبدرجة أقل مع إيران. كما أن المشاعر القومية الكردية تتأجج في شمال العراق، وفي حالة تفجر العنف الطائفي في بغداد أو بروزها كمركز لدولة دينية أصولية، سوف يصبح احتمال سعي الأكراد لنيل الاستقلال شبه مؤكد وهو أمر قد يدفع أنقرة إلى الانضمام إلى أية حركة مناهضة للأكراد قد تظهر داخل العالم العربي، لا سيما وأن العالم العربي سوف ينظر إلى استقلال الأكراد على أنه محاولة من قبل الولايات المتحدة لإقامة دولة أخرى غير عربية في الشرق الأوسط (barkey,henry,2005,p12).

اما بخصوص الدور الخليجي ، فإن عقدة اجتياح العراق للكويت لا زالت، تذكي فيها الرغبة في الانتقام والثأر مما لحق بها جراء ذلك الاجتياح، فهي لم تكتف بثلاثة عشر عاماً من الحصار، وفتحها الاراضي والاجواء والمياه الكويتية لاجتياح وتدمير العراق، وسعت ولم تدخر جهداً ومسعى في عدم خروج العراق من طائلة الفصل السابع، وإعادة انعاشه من جديد، وتضغط باستمرار لتكبيل العراق بمزيد من العقوبات والتعويضات على خلفية احداث الثاني من آب/اغسطس ١٩٩٠، وما عملية احتجاز الطائرة المستأجرة للخطوط الجوية العراقية في احد مطارات لندن، إلا دليل على استمرار مسلسل الحقد الكويتي على العراق وشعبه. بعد الانسحاب الاميركي تحاول حكومة الكويت التعايش مع ذلك الوضع من خلال استمرار الضغط على العراق، وعدم اعطاءه الفرصة لالتقاط انفاسه، من خلال خلق العديد من المشاكل معه، والتلويح دائماً بسوط الفصل السابع، الذي تعلم أن العراق لن يتخلص منه إلا بمباركة كويتية. لذلك ابتكرت الكثير من الاشكالات، وابرزها ميناء مبارك.(الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص ١٦٨)

حيث يعتبر دول الخليج العربي والاردن منطق المحاصصة الطائفية من المهددات كون المحاصصة الطائفية بين الطوائف الكبرى في العراق (الشيعة والسنة والاكراد) وهو المنطق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذى اعتمده الحاكم المدني (بول بريمر) واحدث تغييرا جذرياً في ميزان القوى الذي اصبح يميل لمصلحة الشيعة والاكراد مقارنة بذلك الذي كان سائدا في النظام السابق ويعد ذلك مصدر تهديد لدول مجلس التعاون الخليجي لاسيما ان في تلك الدول اقليات شيعية مقصية عن السلطة . وان حالة البحرين كمثال تدل على مدى تأثير صعود الشيعية في العراق في امن السلطة السياسية ولاسيما انهم يمثلون ٦٥% من اجمالي السكان ويصنفون كأقلية سياسية .(البياتي ، فراس، ٢٠١٣، ص٢٩٩)

لقد لعبت الدول العربية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ادوار متمثلة بدعم الاحزاب السنية او الاحزاب والقوى السياسية ذات التوجهات العربية القومية ، والترويج لفكرة ان الاحزاب العراقية الشيعية خطر على العراق لأنها ترتبط مع ايران بعلاقات استراتيجية ، والترويج لفكرة ان السنة في العراق هم فقط يمثلون القومية العربية وبالتالي يجب دعمهم واسنادهم اما العرب الشيعية فهم غير مهتمين بعروبتهم ، دعم الحركات المسلحة على اعتبار انها تحارب الاحتلال من جهة وتحارب سيطرة الشيعة المرتبطين بإيران وهو الامر الذي يضر بمصالح الدول العربية ومع تزايد صعود الفكر الاسلامي واتجاه الفكر القومي العربي للعزلة اخذت الدول العربية تشعر بان سيطرة الشيعة العراقيين على مقاليد السلطة في العراق يعني بان القطب الاسلامي الثاني (الفكر الشيعي) اخذ بالازدهار على حساب المذهب السني لذا يجب الوقوف بوجهه .(الابراهيم ، سعدي ، ٢٠١٤، ص٢٢٨)

يرى الباحث بان الضغوطات الخارجية كان لها دور بارز ويكاد يتفوق على العوامل الداخلية ، حيث وضعت الولايات المتحدة الامريكية البذرة الاولى للديمقراطية التوافقية من خلال تشكيل مجلس الحكم التي كانت تقسيماته على اسس طائفية وان ما تلاه من تشكيل حكومات لاحقة ماهي الا نتاج ما زرعته الولايات المتحدة الامريكية ، اما مجلس الامن لم يكن سوى اداة لتشجيع المشروع الامريكي في المنطقة .

اما الدول الاقليمية والخليجية والعربية فقد عملت على تغذية اطراف لها في الساحة العراقية على حساب اطراف اخرى او مكون على حساب مكونات اخرى ، هذا ادى الى فقدان المكونات المشكلة للمجتمع العراقي الثقة بعضها في البعض الاخر ، لذا كان ولابد من طريقة لخلق حالة من الانسجام المجتمعي او حالة من التوافق بين مختلف المكونات ، ومن هنا ظهر تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق كحل حتى ولو كان بصورة مؤقته او مرحلية للوصول الى حالة الوعي بالديمقراطية بصورتها التقليدية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(واقع الحياة السياسية لتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق واشكالية تطبيقها)

يقسم هذا المبحث الى مطلبين يتناول المطلب الاول الحديث عن الحياة السياسية في العراق من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١٤ في ظل تطبيق النموذج التوافقي للديمقراطية ، اما المطلب الثاني سيتحدث عن الاشكاليات التي واجهت تطبيق هذا النموذج خلال تلك الفترة .

المطلب الاول (واقع الحياة السياسية في العراق في ظل تطبيق النموذج التوافقي ٢٠٠٥-٢٠١٤)

مما لاشك فيه إن عملية صياغة الدستور من اخطر الأعمال التي تحصل في أي دولة من دول العالم ، وبالخصوص إذا كانت في مرحلة بناء جديدة وفق أسس ومبادئ دستورية سليمة لذلك كانت عملية صياغة الدستور العراقي من أعسر العمليات التي تكبد مشاقها واضعو الدستور . لذلك لابد من إناطة مهمة صياغة الدستور إلى لجنة قانونية ، فنية ومتخصصة لوضع الدستور، لذلك وفقا لنص المادتين (٦٠-٦١) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي القى بمهمة كتابة الدستور الى الجمعية الوطنية المنتخبة في ٣٠ /١/ ٢٠٠٥ والتي بدورها ، عملت على تشكيل لجنة مكونة من (٥٥) عضواً من أعضاء الجمعية الوطنية لغرض القيام بعملية كتابة مسودة الدستور ، ثم أضيف (١٥) عضواً من العرب السنة من غير المنتخبين في الجمعية الوطنية وذلك من اجل تحقيق التوازن المطلوب في اللجنة الدستورية التي ستتولى عملية كتابة الدستور (هادي ، احمد ، ٢٠١٠، ص٤٩)

إن قانون ادارة الدولة قد اعتمد كمسودة اساسية للدستور الدائم وقد حددت المادة (٦١) منه موعداً اقصى لصياغة الدستور الدائم هو (آب / اغسطس ٢٠٠٥) ووضعت شرطين لصحة الاستفتاء على الدستور، هما موافقة اغلبية الناخبين وألّا يرفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر . وقد اعتمدت الجمعية الوطنية العراقية مسودة دستور العراق (طاهر ، جميلة ، ٢٠١٢، ص٤١)

وبعد توصل جميع الأطراف العراقية إلى مساومات مقبولة عُرض الدستور بعد كتابته على الاستفتاء في (١٥تشرين الاول ٢٠٠٥م) وكانت نسبة التصويت بـ(نعم) للدستور (٧٨%) ويُعد الدستور العراقي الدائم ، أول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة وقد اكتسبت صياغة دستور دائم للعراق من قبل الجمعية الوطنية أهمية ضرورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تلك المرحلة إذ أن الدستور سيحدد شكل الدولة العراقية ، ونظام الحكم فيها ، وسيثبت حقوق المواطن والشعب والعلاقة بين الشعب والدولة ، فضلاً عن أن عملية صياغة الدستور قدمت فرصة لبلورة رؤية وطنية موحدة لمستقبل البلاد. (الربيعي ، مها ، ٢٠١١،ص١٢٠)

وبهذا فإن صياغة هذا الدستور قد تم بتوافق جميع الكتل والكيانات السياسية وإن لم يكن يمثل الغالبية من مكونات الشعب العراقي ، وهو في الوقت نفسه قدم ضمانات محدودة للتعديل في المستقبل في حالة المطالبة بالتعديل الدستوري وذلك بموجب المادة (١٢٦) من دستور العراق الدائم عام ٢٠٠٥ (جاسم ، مجيد ، ٢٠١٣،ص١٠٢)

لقد اكتسبت انتخابات مجلس النواب في ١٥/كانون الأول /٢٠٠٥ أهمية كبيرة لكونها أول انتخابات تشريعية تجري بعد كتابة وإقرار دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ . وقد تميزت بالمشاركة الواسعة والشاملة للناخبين العراقيين في كل أرجاء البلاد دون استثناء. سجلت انتخابات مجلس النواب في ١٥/كانون الأول /٢٠٠٥ مشاركة واسعة جداً في تصويت الناخبين من سكان محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار التي كانت قد قاطعت عملياً انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠/كانون الثاني /٢٠٠٥ فأصبح ينظر لهذه الانتخابات على أنها حاسمة في تقرير أمور عدة وهل أن الوضع الطائفي ستكون له الغلبة (فارس ، رياض ، ٢٠١١، ص٨٩)

ولقد تميزت انتخابات عام ٢٠٠٥، بالميل الواضح للنزعة الطائفية والعرقية أو الانتماءات الصغرى (الاسرة والقبيلة وغيرها)، في الترشيح والتصويت فاصبح الفرد العراقي لا يفكر بالبرنامج السياسي للأحزاب أو الكتل السياسية بقدر تفكيره بتحصين نفسه في ضمن الطائفة أو العرق أو العشيرة، فكانت نتيجة الانتخابات وفي ظل مثل هكذا مجتمع متعدد ووجود دستور لا يتيح (اختيار رئيس للجمهورية والذي يكلف زعيم الكتلة البرلمانية الاكبر بتشكيل الحكومة) إلا بحصوله على موافقة ثلثي اصوات مجلس النواب وفقاً للمادة (٧٠) ثانياً من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، مما ادى إلى الاعتماد على مسألة التوافق السياسي في إصدار القرارات السياسية المهمة للبلد وفي تشكيل الحكومات وتوزيع السلطات.(الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١١٦)

إما من الناحية العلمية فان القائمين على العملية السياسية قد تجاوزوا النصوص الدستورية في كثير من المواقع واخذوا بالديمقراطية التوافقية بدلا من الديمقراطية الأغلبية ،ابتداء من تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ التي تتيح للائتلاف العراقي الموحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقائمة التحالف الكردستاني تشكيل الحكومة وفقا للدستور لكنهم اخذوا بالتوافقية وادخلوا جبهة التوافق (السنية)في تشكيل الحكومة فضلا عن توزيع المناصب السيادية بين المكونات الرئيسية (الشيعة والأكراد والسنة) فرئيس الجمهورية من الأكراد وله نائبان من السنة والشيعة، ورئيس الوزراء من الشيعة وله نائبان من الأكراد والسنة، ورئيس البرلمان من السنة وله نائبان من الشيعة والأكراد وهكذا بالنسبة للوزارات يكون لكل وزير في الوزارات وكيلان من المكونات الأخرى وهكذا وُزعت المناصب السيادية وحتى الدرجات الخاصة والمستشارين على ضوء التوافقيات بين المكونات.(عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٤٦)

انتخابات عام ٢٠٠٥ التي جاءت بأول حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً، ينبغي أن تتوازى مع قيام تجربة (الديمقراطية التوافقية) في العراق الجديد الأخذ بما يسمى ب (العدالة الانتقالية). ويشير هذا المفهوم الأخير إلى ذلك النشاط أو التحقيق الذي يركز على المجتمعات التي لها ارث كبير في انتهاكات حقوق الإنسان، من الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحروب وغيرها . إن توزيع الرئاسات الثلاث بين القوى السياسية العراقية الذي تم بعد انتخابات ٢٠٠٥ جاء مبنيا على أساس التوافق السياسي وما رافقها من تشكيل الائتلافات الحزبية على أساس الطائفة والقومية جعل ديناميات الصراع السياسي العراقي تتقاطع مع ديناميات بناء (الديمقراطية التوافقية) في العراق الجديد، القائمة على أساس المواطنة أصلاً، مما أوصل المجتمع العراقي إلى ما سُمي ب (الحرب الطائفية). بمعنى آخر الى مبدأ (المُحاصصة السياسية) الذي استندت اليه العملية السياسية العراقية الحالية.(عبد الكريم ، جاسم ، ٢٠٠٨،ص٢٠٧)

وقد أعلنت نتائج الانتخابات في ، ٢٠ / كانون الثاني /٢٠٠٦ ، في حين جاءت نتائج الانتخابات ،بفوز الائتلاف الوطني الموحد بـ(١٢٨) مقعداً (١٠٩ مقعد أصلي و١٩ مقعداً وطني) وحصلت قائمة التحالف الكردستاني بالمرتبة الثانية برصيد (٥٣) مقعداً ، أما جبهة التوافق العراقية فقد حلت ثالثا ، بمعدل (٤٤) مقعداً في حين ، حصدت القائمة العراقية على (٢١) مقعداً مع (٤) مقاعد تعويضية ، فأصبح مجموع المقاعد (٢٥) مقعداً ، أما المقاعد الأخرى فقد حصلت عليها قوائم وكيانات سياسية مختلفة و بنسب قليلة ، وبالنهاية فقد بقى أمر تشكيل الحكومة من قبل الائتلاف الحائز على الأغلبية ، لكن تشكيل الحكومة واجهت مصاعب جمة استمرت قرابة (٤) أشهر ،وذلك اثر اعتراضات وجهت نحو ترشيح إبراهيم الجعفري لرئاسة الحكومة (هادي ، احمد ، ٢٠١٠ ص ٥١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث دخل تشكيل الحكومة العراقية، في مأزق الحصول على ثقة مجلس النواب. فالأصوات التي حصلت عليها قوائم "الاتحاد الكردستاني" وحلفاؤهم تصل إلى "١٣٦" وهي لا تحصل على الاغلبية التي تشكل الحكومة وكذلك الحال بالنسبة إلى قائمة "الائتلاف العراقي الموحد" التي حصلت على "١٢٨" صوتا، هي الاخرى لا تستطيع تشكيل الحكومة ،وهكذا دخل الجميع الطريق المسدود، واستمر هذا الخلاف حول رئاسة الحكومة العراقية حتى "نيسان ٢٠٠٦" أي بعد مرور اربعة اشهر على الانتخابات تم خلالها، تبادل التهم بين القوائم الفائزة في الانتخابات، وزاد خلالها تردي الاوضاع الامنية والاقتصادية. ولم يستطيع "الائتلاف العراقي، الاستمرار في تحديه، وبناء على توجيهات المرجعية العليا، في "النجف الاشرف"، التي قدرت الموقف، ومدى الضغوط التي تعرض لها "الجعفري" من اجل حل الازمة، اعلن د. "ابراهيم الجعفري" في مؤتمر صحفي، عقده يوم "٢٠/نيسان/٢٠٠٦" عن قرار سحب ترشيحه (الاسدي ، سحر ، ٢٠٠٨،ص٢٧٢)

وبالتالي ، أنيطت عملية تشكيل الحكومة الى القيادي في حزب الدعوة الإسلامية نوري كامل المالكي (هادي ، احمد ، ٢٠١٠ ص ٥١)

وفي هذا السياق فقد تميزت السياسة العراقية بغياب الثقة بين الكتل والقوى السياسية المختلفة وقد يعود ذلك إلى طبيعة نهج القوى والأحزاب السياسية العراقية التي لم تكن أحزاب ممثلة لكل الشعب العراقي وإنما ممثلة لطوائف ومكونات عرقية أو طائفية تعاني من حالة فقدان الثقة بينها بسبب سياسات الحكومات السابقة واختلاف المصالح والايديولوجيات (جاسم ، مجيد ،٢٠١٣، ص١٢٧)

اتسمت هذه المرحلة بالتحديات السياسية في محورين داخلي وخارجي فالتحدي الداخلي يتزايد مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين وبالشكل الذي يزيد من تعقيد تشكيل الحكومة كما نعرف فلا يزال العراق يعيش ما يمكن ان نسميه بمرحلة الزعامات فالواضح ان طموحات بعض الزعامات كانت العقبة الاساسية امام تشكيل حكومة تعكس طموحات ورغبات الناخبين مما عقّد الامر في الوصول الى توافق سياسي لشهور وتوالت التصريحات من مختلف القوائم والائتلافات التي تؤكد الزعيم الأوحد والقائد الأوحد .وكذلك التحديات الامنية التي اكدت هشاشة الوضع في العراق فيما يؤكد ان حكومة المالكي وما قدمته من نجاح في الولاية الاولى هو شكلي فحسب وخصوصاً في فترات تراخي السيطرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامنية على مداخل ومخارج المدن العراقية وهذا ما يفسر لنا استمرار العنف في العراق وان خفضت معدلاته بين الحين والأخر.(شريف، نجلاء ، ٢٠١٢، ص١٢٩)

واتسمت ايضا بالتقاطعات في السلوك السياسي للنخب وانتقل الخلاف بين القادة السياسيين من مرحلة الخفاء الى وسائل الاعلام ، واخذت الديمقراطية التوافقية نصيبها في ذلك كونها خيارا للشعب او لا فقد اعلن رئيس الوزراء نوري المالكي ولأكثر من مره رفضه للديمقراطية التوافقية اذ اشار " اؤيد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الاكثرية الانتخابية حق تشكيل الحكومة ،وان مصطلح الديمقراطية التوافقية غريب عن الديمقراطية ومتناقض معها ،ويحمل في طياته مشاكل عانى منها العراق والحكومة الحالية ،وان النظام الرئاسي افضل من البرلماني اذا كان الاخير وفق الاستحقاق الانتخابي " والاكثر من ذلك انه اكد في لقاء شيوخ العشائر بتاريخ ٢٣ ايار ٢٠٠٩ ان الاخذ بالديمقراطية التوافقية كان "لأن النفوس كانت مثقلة بالخوف والتهميش ولم يكن امامنا خيار سوى التوافقية واضاف اننا في المرحلة المقبلة سننتهي من التوافقية والمحاصصة " (الخزرجي ، حمد، ٢٠١٣، ص١٧٧)

اما السمات العامة لهذه المرحلة وتحديد ملامحها ، حيث بات تواصل الاحتلال الأمريكي للعراق ومشاركته المباشرة في الملفات الأمنية / السياسية / الاقتصادية، فضلاً عن اعتباره مرجعية سياسية للكثير من القوى الوطنية العراقية يشكل أحد وجوه أزمة البلاد السياسية، المتجسدة في تعقيدات شائكة أهمها:

١. ازدياد حدة العنف بأشكاله الإرهابية الأصولية الوافدة والمتعاونة مع بقايا الأجهزة القمعية للنظام البائد، والعنف المناهض للاحتلال الذي جاء نتيجة للعمليات الارتجالية لسلطة الاحتلال بعد حل الدولة ومؤسساتها العسكرية.

٢. الأزمة السياسية التي أفرزتها العملية الانتخابية ومسارها الهادف الى تكريس بناء الدولة على أسس عرقية / طائفية.

٣. تواصل غياب الكتلة الديمقراطية القادرة على وضع الحلول الوطنية المناسبة لحل أزمة البلاد السياسية. و سيادة العقلية الإقصائية لدى الأطراف المتنازعة على تقرير مستقبل العراق السياسي. ، الأمر الذي يجعل التوصل الى حلول سياسية على أساس توازن المصالح أمراً يكتنفه الغموض في ظروفنا الحالية.(حاتم ، لطفي ، ٢٠٠٧، ص٤٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان من مثالب التوافقية ظاهرة البطء والتأخير في اتخاذ القرارات الأساسية، بسبب الانقسام الحاد بين النخب السياسية وانعدام الثقة بينهما. ومن يستطلع مسيرة مجلس النواب العراقي خلال دورته الماضية، يجد انه كان شبه معطل، ولم يتمكن من تحقيق ثلث المهام المناطة به، حتى إنه لم يتمكن من سن التشريعات المطلوبة والواردة في الدستور. وإن أفضل مثال على انعدام الثقة بين النخب السياسية، هي تلك الحالة التي تم فيها التصويت على ثلاثة قوانين مرة واحدة، كل قانون من القوانين الثلاثة كان مدعوما من قبل ممثلي أحد المكونات الثلاثة.(حسين ، سعد ، ٢٠١١،ص٢)

استمرت حكومة " نوري المالكي " الأولى أربعة أعوام حتى انتخابات ٢٠١٠م ، التي تم إجراؤها في ٧ آذار / مارس ٢٠١٠م ، والتي تنافس عليها بالانتخابات ، قرابة ٦٢٨١ مرشحاً بينهم ١٨١٣ امرأة توزعوا على ١٢ ائتلافاً كبيراً ، و١٦٧ كياناً سياسياً على ٣٢٥ مقعداً في البرلمان ، وكما مبين في الجدول رقم ٨ ، والتي من خلالها يتم انتخاب رئيس البلاد ورئيس الوزراء ، وتمثل الاقتراع بـ ٣٢٥ مقعداً منها ٣١٠ مقعداً موزعة على المحافظات الثمانية عشر ، و٨ مقاعد للأقليات (٥ للمسيحيين ومقعد لكل من الصابئة ، الأيزيدين والشبك) ، و٧ مقاعد تعويضية تمنح للقوائم التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات ، وقد أسفرت النتائج عن فوز جزئي للقائمة العراقية التي يقودها إياد علاوي ، بحصوله على ٩١ مقعداً مما جعلها أكبر القوائم في مجلس النواب ، وقائمة ائتلاف دولة القانون بقيادة نوري المالكي حلت بالمركز الثاني بـ ٨٩ مقعداً ، إذ كانت نتيجة جيدة إلا أنها لم تؤهله وحدها لتشكيل الحكومة الجديدة (جاسم ، مجيد ، ٢٠١٣، ص١٣١)

بسبب قرار المحكمة الاتحادية الذي فسر عبارة الكتلة الفائزة النيابية الاكثر عددا التي تتولى ترشيح رئيس الوزراء بانها لا تعني الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات ، وانما الكتلة الاكبر التي تشكل من التحالفات داخل مجلس النواب بعد الانتخابات ، وهكذا حظي التحالف الوطني الشيعي الذي شكل بعد الانتخابات ، والذي حظي بدعم الكرد ، بمنصب رئاسة مجلس الوزراء ثانية (الكبيسي ، يحيى ، ٢٠١٣، ص٩)

مثلت حكومة المالكي الثانية التي اعقبت انتخابات السابع من اذار/مارس٢٠١٠، حكومة شراكة وطنية، والتي اعتبرت حلاً وطنياً لتنظيم النزاع الذي اعقب إعلان النتائج الانتخابية غير الحاسمة حيث ولد الشعور لدى الطبقة السياسية في العراق أن البلاد لا تزال تمر في مرحلة انتقالية ويتطلب شراكه لتنظيم ممثلي الطوائف كافة في حكومة الشراكة الوطنية، بينما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يذكر البعض أن العملية السياسية لم تكن قادرة على التقدم إلى ما هو ابعد من حدود الطائفية حيث أن الحكومة، إذا ما انطلقت من اغلبية طائفية واحدة سواء كانت سنية او شيعية، وترك الآخر في صفوف المعارضة فيولد الامر هذا انعكاساً خطيراً على الاستقرار الداخلي ويمكن أن تشير منافسة اقليمية اخرى داخل العراق (الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٣٨)

جرى اعتماد مبدا التوافقات السياسية من أجل ضمان شراك جميع القوى السياسية في الحكم من جانب وللخروج من المأزق السياسي الذي أتسمت به العملية السياسية الديمقراطية خلال الانتخابات النيابية ، جرى العمل على استكمال ترتيبات التوافق السياسي بمبدأ الشراكة الديمقراطية الذي يعد الأساس في ممارسة السلطة من خلال حكومة تحترم تكافؤ الفرص أمام الجميع لضمان هذه الشراكة. لذا فأن مبدأ الشراكة الديمقراطية في هذه المرحلة الحرجة يعد حلا وسطا بين المطالب المتصارعة لتفادي الأزمة السياسية الناجمة عن عدم حصول أي من القوائم على الأغلبية التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، وبالتالي حاجة كل منها للتحالف مع القوائم الأخرى لتوفير الأغلبية المطلوبة داخل البرلمان بغية نيل الثقة في تشكيل الحكومة.(كاظم ، احمد ،٢٠١٢، ص٧٩)

فكانت المحاصصة الطائفية على اساس الانتماء الاجتماعي والمعطلة للقرار، لا تنحصر على المؤسسة التشريعية، بل تجاوزتها الى الحكومة، فعلى اثر انسحاب وزراء جبهة التوافق من الحكومة بقيت تلك الوزارات شاغرة لعدة أشهر دون أن يستطيع رئيس الحكومة تعيين وزراء آخرين بدلاً عنهم، ومعلوم مقدار الخلل الذي ينتج عن وزارة بدون وزير لعدة أشهر، وتنسحب آلية المحاصصة حسب الانموذج الديمقراطي التوافقي الاجتماعي على مؤسسات الدولة كافة كالمؤسسات الخاصة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد أن تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاثة وهو ما يجعل القرار السياسي معطلاً في حالة غياب التوافق عليه، لامتلاك الاطراف حق الفيتو المتبادل، مما يجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقومي، ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة الاجتماعية الطائفية والقومية وبالمحصلة ينتج إضعافاً للدولة.(الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٣٨)

رغم تمكن الحكومة من أن تحقق أنجازاً كبيراً على الصعيد الإقليمي (انعقاد القمة العربية لأول مرة في بغداد في ٢٩ نيسان ٢٠١٢ والذي يفترض أن يعطي دافعا سياسيا لتجاوز صعوبات المرحلة السابقة و لترتيب حيثيات المرحلة القادمة . والحكومة الحالية لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم التوافق على برنامجها السياسي وأن حددت ملامحه ، ولكن يصعب تحقيقيه طالما أن الحكومة تعاني من التجاذبات والتنافرات السياسية بين أطرافها رغم مشاركتهم الفعلية فيها .(كاظم ، احمد ،٢٠١٢، ص٨٥)

ان عدم استقرار الوضع الامني وغياب الثقة بين الكتل السياسية ـ الامر الذي انعكس على علاقة المكونات الموجودة في المجتمع العراقي، مما جعل القوى الوطنية تقدم تنازلات وتتخذ قراراً بالتنازل عن حقوقها والخروج بحكومة يأخذ الجميع فيها حصته بما يتلاءم مع حجمه وحجم مكونه وطائفته في محاولة لبناء اجواء الثقة بين الشركاء، والمضي قدماً في طريق بناء العراق من خلال بناء المؤسسات الدستورية وأهمها المؤسسة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية والتعاون فيما بينها لخدمة الشعب العراقي، لكن ما حدث بعد ذلك لم يكن كما تم التخطيط له، إذ لم يعمل الجميع بروح الفريق الواحد، فتحول الشركاء إلى خصوم في جميع جوانب العملية السياسية، ومعرقلين لكثير من البرامج الحكومية التي كانت الحكومة تسعى الى تنفيذها عبر السنوات الماضية، فرفع الشركاء راية الاعتراض والعرقلة للمشاريع الحكومية ووقفوا في طريق تشريع القوانين التي تسهم في بناء الدولة، وانعكس ذلك سلباً على عمل الحكومة ومن ذلك هو عملية العرقلة التي تواجه القرارات السياسية بتسليح الجيش وإعادة بناء البنى التحتية للبلد الذي عانى من الحروب والحصار والتدمير لعقود طويلة.(الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٤٠)

بعد مرور أكثر من عدة أعوام على أول ممارسة انتخابية، يتضح أن الديمقراطية في العراق مازالت محكومة بقدر من التوافق فهي ديمقراطية توافقية ناشئة وليست مثالية. فالتوافقات السياسية التي كانت هي المعيار الأساس في العملية السياسية، ظهرت من الطريقة التي تشكلت فيها الحكومة التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١٠ المؤمل أن تفرز سلطة قوية ومعارضة قوية، حصل العكس فعندما تشكلت (حكومة الوحدة الوطنية) لم تتشكل معارضة نيابية فاعلة تعمل على مراقبة عمل تلك الحكومة، لذلك واجهت الديمقراطية التوافقية في العراق ولا زالت جملة من الإشكاليات (عمير ، حسن ، ٢٠١٣، ص١٥٠ص١٥١)

يرى الباحث ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وضع ملامح شكل نظام الدولة العراقية بعد سقوط النظام السابق ، والذي تم صياغته من قبل لجنة مكونة من مختلف اطياف والوان المجتمع العراقي ، فلقد ظهر ملامح التوافقية من الاساس في تكوين مجلس الحكم وامتده الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة كتابة الدستور وصولا الى تشكيل اول حكومة عراقية منتخبة قائمة على اساس التوافق السياسي وعلى الرغم من انه كان هناك امكانية تشكيل حكومة اغلبية سياسية .

وعلى نفس المنوال تشكلت الحكومة العراقية الثانية على الرغم من معارضة رئيس الوزراء نوري المالكي لمبدا التوافقية ، الا انها فرضت عليه في تشكيلة الحكومة ولكن بمسمى اخر (حكومة الشراكة الوطنية) .

وحتى في تشكيل الحكومة الثالث التي هي خارج نطاق دراستنا حيث تم تشكيل حكومة برئاسة حيدر العبادي كبديل لنوري المالكي لان الاخير اراد الخروج من قوقعة التوافقات السياسية وتشكيل حكومة اغلبية سياسية .

ومن هنا نجد بان التوافقية السياسية فرضت نفسها كواقع للحياة السياسية في هذه المرحلة من مراحل حاضر العراق السياسي ومستقبله على المدى القريب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني (اشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق)

هناك اشكاليتان رئيسيتان تعيق الديمقراطية التوافقية في العراق ، ونتحدث عنهما بما يلي :

اولا: اشكالية بناء الهوية الوطنية

يتفق الباحثون على ان هناك صعوبة في وضع تعريف جامع للهوية الوطنية وذلك للتنوع البالغ في دلالاتها ومضامينها فضلا عن سعتها وشموليتها اذ تتعدد العوامل والمتغيرات التي تسهم في تكوينها باختلاف الظروف المكانية والزمانية ، وباختلاف التجارب والوقائع والاحداث التي تترك انطباعها المباشر على صياغة هذا المفهوم ، كما ان تعريفها يختلف باختلاف الموقف الايديولوجي المؤطر لذات المفهوم وتنوع المجالات التي تتناوله (الابراهيم ،سعدي، ٢٠١٤، ص٢٠٩)

يرى البعض ومن بينهم (صاموئيل هنتنغتون) ان ثمة نقاطٍ رئيسة تتعلق بالهوية يجب ان تطرح ، فلدى الافراد (هويات) وكذلك لدى الجماعات ، ويرى الافراد (هوايتهم) ويعيدون تعريفها في الجماعات ، وتقود حاجة الناس للهوية الى البحث عنها في مجموعة مركبة بشكل ذاتي وعشوائي ، ومن ناحية يمكن للفرد ان يكون عضوا في مجموعات كثيرة ، ومن ثم يكون قادرا على تبديل (هوياته). اما (هوية المجموعة) ، ومن ناحية اخرى فعادة تحتوي ميزة تعريفية اساسية ، وتكون اقل قدرة على التبدل وغالبا ما تكون (الهويات) مركبة فالناس يصنفون هويتهم تحت درجات مختلفة من (الضغط، والاقناع، والحرية) ويمكن ان يرث الافراد خصائصهم الاثنية والعرقية ولكن يمكن ان يعاد تعريفها او رفضها وقد تكون الهويات متعددة: وراثية ومحلية واقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية ووطنية .(البياتي ، فراس ، ٢٠١٣،ص٢٣٣)

ويمكن تعريف الهوية بأنها: محصلة مركبة من الخصائص والسمات التي تشكلت عبر الزمن وتم تلقيحها بالخبرات والتجارب والتحديات وردود الأفعال الفردية والجماعية، هذه الخصائص والسمات هي التي تميز الفرد عن باقي الأفراد أو المجتمع عن باقي المجتمعات، وتعطيهم صفة شخصية منفردة، إذ تعطي الحرية للفرد شعورا بالانتماء إلى المكان الذي يعيش فيه وتخلق لديه الولاء والاعتزاز به.(عمير ، حسن ،٢٠١٣،ص١٥٥)

يشكل العراق من الناحية الجغرافية وحدة طبيعية متكاملة وبحكم هذا الموقع الجغرافي وطبيعة اراضيه ، تميز العراق عبر التاريخ بمميزات اجتماعية اسبغت عليه التعددية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المذاهب والديانات والاتجاهات الفكرية ، وكانت هذه التعددية مصدراً عنياً في الثقافة والبناء ولم يفكر اهل العراق بتقسيمه او بأنكار وحدته ولكن بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ،ظهرت فكرة جديدة وهي تقسيم العراق الى كيانات ثلاثة استنادا الى التعدد الطائفي والعنصري (البياتي ، فراس ، ٢٠١٣، ص٢٣٣ص٢٣٤)

ان الديمقراطيات التوافقية ذات البناء والاستقطاب المجتمعي العمودي، والخطاب السياسي المحدود بشريحة اجتماعية معينة، فإنها، على العكس من الديمقراطيات السياسية، تعيد إحياء الروابط الأولية وتعظيمها على حساب الرابط الجمعي الوطني، وهو ما يخلق حالة التمزق العاطفي، ويغيب المستوى المعنوي من الهوية الوطنية ويجعلها ممزقة بين ولاءات متعددة (البكري، ياسين ، ٢٠٠٦،ص٦٦)

وعلى الرغم من صحة هذا الرأي بشكل عام، فأن الواقع يشير إلى أن الرغبة في بناء هوية وطنية جامعة كانت متوفرة لدى بعض الزعامات العراقية، إلا أن المشكلة كانت تكمن في المقدرة على أنجاز هذا المشروع لأسباب متعددة ويأتي في مقدمتها العوامل الطائفية والعرقية وطبيعة ميزان القوى الداخلي الذي يحكم المعادلة السياسية.(محمد ،احمد ،٢٠٠٨، ص٣٦٦)

ان ازمة العراق ازمة هوية اولاً واساساً . ويبدو بالإمكان الزعم بان التقسيم الديني الطائفي للمكون العربي في العراق كان هو الاساس الذي قام عليه ظهور الهويات الفرعية والقومية والدينية والطائفية بعد الاحتلال على حساب الهوية الوطنية العراقية الاساسية ، و الاخذ بنظام الديمقراطية التوافقية ، ومن ثم تطبيق مبدا المحاصصة الطائفية اللذين مهّدا مجتمعين لأجواء غلب عليها طابع التصارع السياسي على التصارع الاجتماعي .وسادها عنف ، طائفي غالباً، وقومي احياناً ، مارسته قوى مسلحة مختلفة تحت شعارات دينية متنوعة تتحدث عن الجهاد ومقاومة المحتل ،لكن اضراره وعواقبه السلبية على العراقيين كانت اكثر بكثير من اضراره وعواقبه السلبية على المحتل ،وهو ما صب في مصلحة الاحتلال اكثر مما صب في مصلحة العراق والعراقيين .(مراد ، علي ، ٢٠١١، ص٩٣)

وبعد تغير النظام السياسي العراقي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وتكوين مجلس الحكم العراقي على أساس اعتماد الديمقراطية التوافقية في تشكيلته بإشراك جميع الطوائف والقوميات والأديان في العملية السياسية نجد أن ذلك العمل اضعف الهوية الوطنية ، إذ أن الديمقراطية التوافقية ذات البناء والاستقطاب والخطاب السياسي المحدد بشريحة اجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معينة دون الأخرى، وهذا يحدث عندما تكون سياسة الدولة بعيدة عن روح المواطنة ومبنية على إقصاء الآخر والغاءه. ومن ثَم فعلى من يدعو للهوية الوطنية أن يعمل هو بذاته في بنائها وان يتنازل عن كثير من مطالبه السياسية والاقتراب من أخيه الآخر دون التخوف من الحوار الوطني، وان يجعل من المواطنة والانتماء الوطني الهدف الاسمى.(عمير ،حسن، ٢٠١٣، ص١٥٨)

ان الديمقراطية التوافقية تقوم بالعمل على تسييس الهويات الفرعية الاجتماعية وتبرز الهويات المسيسة في أشكال ثلاثة أساسية :

أ- تسييس الهوية الطائفية :

تنقسم الهويات السياسة الاجتماعية إلى أقلية محاصرة (الأكراد) وأكثرية مقموعة (الشيعة) وأقلية محرومة من السلطة حديثاً (السنة) ، صحيح أن تسييس الهوية يقوم على بناء خطاب ديني أو ثقافي لكنه يدور حول إعادة توزيع المشاركة في السلطة وإزالة التمييز السابق المتخيل أو الحقيقي الذي لحق بالجماعة ، وإعطاء كل واحدة أقصى حصة ممكنة قد تفيد خطوط الهوية الكلية هذه كمؤشرات للأسس التوافقية لتوزيع السلطة على المستوى الوطني ، لكنها بالكاد تغطي التصدعات الداخلية التي تسببها المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتضاربة وغيرها من المصالح الأخرى داخل الجماعة الواحدة.

ب - تسييس الهوية المحلية :

تقوم الديمقراطية التوافقية على تأسيس الهوية المحلية (المناطقية) ، إذ تتخذ الهويات المحلية شكل ولاء لمدينة ، فالهويات المحلية تعكس التنوع الاجتماعي والفروقات الجوهرية التي ترسخت بفعل المصالح المختلفة والتنمية غير المتكافئة والفروقات الثقافية.

ج - تسييس الهوية الأثنية :

لم يقتصر تسييس الهويات على الجانب الطائفي أو المحلي ، بل امتد ليشمل الجماعات الإثنية أيضاً والجماعات الإثنية المنزوعة الحقوق السياسية وجدت الطريق المناسب للحصول على حقوقها من خلال الديمقراطية التوافقية القائمة على أساس تأكيدها على أن يكون هناك مشاركة سياسية فعالة للاثنيات كافة ، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة تتمتع بهويات جماعية ، تدخل المنافسة فيما بينها من جهة وبينها وبين شركاء العملية السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآخرين من جهة أخرى لتأمين ما تعده حصتهم الشرعية في النظام الجديد .(الربيعي ، مها ، ٢٠١١، ص١٧٧ص١٧٨)

ثانيا: اشكالية المواطنة

عرفت المواطنة (Citizenship) في موسوعة كوكير الامريكية بانها اكثر اشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية واشارت لها دائرة المعارف البريطانية على انها علاقة بين الافراد والدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها وتؤكد ايضا انها تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وتختم المفهوم بانه عموما يسبغ بحقوق سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة .كما تذكر موسوعة الكتاب الدولي (المواطنة) بانها عضوية كاملة في دولة او بعض الوحدات الحكم ، وتؤكد ان المواطنين لديهم الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة ، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم (صونية ، العيدي ، ٢٠٠٨،ص٦)

تعني المواطنة بشكل بسيط وواضح الانتماء إلى وطن والولاء له، وهذا التعبير له دلالته القانونية والسياسية، أي أن مساحة المواطنة تمتد لتشمل أبناء الشعب جميعا بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات إزاءه، وبغض النظر عن انتمائهم. فالمواطنة هي الإطار الذي يضم الانتماءات القومية والطائفية والدينية كافة. وهي نقيض للتعصب والانغلاق، بل هي القبول والمشاركة للجميع (السامرائي ،محمود ، ٢٠٠٩، ص١٦)

وتعتمد المواطنة على عدد من الركائز ومنها: المساواة والحرية، وهما مقومان لبناء الدولة الناجحة والمستندة إلى الشرعية الحقيقة، ولعل ركائز المواطنة كافة تستند في عمقها إلى منظومة (الحقوق والواجبات) كأساس تنبثق عنه قيم المساواة ومنح الحريات وتطبيق العدالة، ومنظومة الحقوق والواجبات وان كانت أساساً جوهرياً في التشكيل الحديث للدولة إلا أنها منظومة قيمية إنسانية في حقيقتها قبل أي شيء آخر، وما الدولة سوى ظاهرة إنسانية تستند إلى قواعد قيمية لكسب مشروعيتها وسمتها الواقعية . إن المقومات العامة للمواطنة تحدد أركان هوية المواطن، وهي باختصار تتضمن (الولاء، والانتماء) وعليه، إن أساس مفهوم المواطن يقوم على أساس مقدار توافر الروابط الموضوعية بين الفرد والدولة أي إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواطنة تعرَف الفرد على وفق سياق انجاز الحداثة، بحيث يتخلى الفرد هنا عن صفاته الإيديولوجية التي كانت قد وضعته فيها، والتي تحدد كونه واحداً في رعية أو جزءاً من طائفة أو دين، ولكي يكون الفرد المواطن ينتمي الى وطن او امة لقد أصبح فرداً بكل المعاني.(عمير، حسن، ٢٠١٣، ص١٦٠)

ان مقولة انصهار الفرد في الوطن، فهي مقولة سلطوية تحاول ان تختزل الفرد في الوطن والوطن في حزب او ايدلوجية او حاكم دون ان يكون للفرد وللجماعات الاجتماعية والثقافات الفرعية من وجود وحياة خارج اطار السلطة المتمركزة في حاكم فرد ، وهي بهذا المعنى تقدم الواجبات على الحقوق . المقاربات والتمييز بينها قد تلقي بعض الضوء على الاشكالية التي تولدها الديمقراطية التوافقية والتشويه الذي تحدثه في المفهوم الحداثي للمواطنة الحديث الذي يجعل الافراد متساويين عند نقطة الشروع في الحقوق والواجبات التي يشرعها القانون دون تمييز بين الانتماءات الاجتماعية الاولية . في الديمقراطية التوافقية لا وجود لمفهوم المواطنة الجمعي من الناحية القانونية ، فالديمقراطية التوافقية تجعل من الانتماءات اسوارا تسجن الفرد داخلها وتجعل من هذه الاسوار خصوصيات مقدسة تكفر من يتجاوزها (البكري ، ياسين ، ٢٠٠٦،ص٧١)

أي أن الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق تضعف المواطنة من خلال تأكيدها على الثقافات والانتماءات الفرعية (الطائفية والقومية) ، وهذا ما يصيب وحدة المجتمع السياسي بالتفكك ويجعل من الانتماءات الفرعية أسواراً تسجن المواطنة ، ومن ثم فالدولة الوطنية لا يجوز أن تتصف بأي صفة من صفات الفرد الطبيعي كأن تكون عربية أو كردية أو سنية أو شيعية فالدولة الوطنية حقيقة موضوعية قائمة بذاتها أسست على ضوئها الحدود والأنظمة والدساتير والحكومات ، وأوجدت هوية واضحة وانتماءً محدداً لا مجال لتجاوزه أو القفز على استحقاقاته من الناحية القانونية أو الموضوعية بأي شكل من الأشكال فهي تنظر إلى الأفراد بصفتهم مواطنين مجردين من جميع صفاتهم الشخصية .(الربيعي ، مها ، ٢٠١١،ص١٨٢)

قد تصبح الديمقراطية التوافقية وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع المتعدد الى عناصر اكثر تجانسا واستقلالية وهذا يعني زيادة الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون مما يضر بالوحدة الوطنية ويصّعد من ظاهرة التمايز بين المكونات .المساواة في ظل التوافق ليست مساواة حقيقية ولا تأخذ حق الفرد بنظر الاعتبار اذ ينظر الى المساواة على اساس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعات وليس علة اساس المساوة بين الافراد . فالثقل الكبير في الديمقراطية التوافقية اصبح لرؤساء الكتل والطوائف الذين اصبحوا في مجلس النواب العراقي بديلا عن السلطة التشريعية المنتخبة .(عمير ، حسن، ٢٠١٣، ص١٦٣)

إذ إن المجتمع التقليدي المتأخر الذي استندت إليه الديمقراطية التوافقية في العراق لا ينسجم وطبيعة المجتمع الحديث ، واخذت مكوناته القبلية والعشائرية وطوائفه ومذاهبه وإثنياته تلعب دوراً واسعاً في تحديد بوصلته السياسية ، بينما يتكون المجتمع الحديث الذي كان يجب الانطلاق منه في تحديد مساره السياسي من أفراد أحرار ومن طبقات اجتماعية تخترق جميع البنى التقليدية وتعيد تشكيلها على مبادئ المنفعة أو المصلحة والاعتماد المتبادل ، فالمواطنة جملة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن الحريات الأساسية تنجم عنها جميعاً جملة من المسئوليات والالتزامات ملقاة على عاتق مواطن حر هو عضو في الدولة فالمواطنة مشاركة لا محاصصة واقتسام للسلطة والثروة (الربيعي ،مها ، ٢٠١١، ص١٢٨)

يرى الباحث بان تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ابرز عدداً من الاشكاليات ومنها اشكالية الهوية الوطنية التي ظهرت بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ بصورة بارزة ، حيث غذّت تطبيقات الديمقراطية التوافقية الروابط والولاءات الطائفية والاثنية والمحلية على حساب الهوية الوطنية العراقية الموحدة ، اما الاشكالية الثانية المتمثلة في المواطنة حيث اصبح المواطن يظهر ولاءه وانتماءه للروابط الفرعية (القبيلة والعشيرة والطائفة والمذاهب) على حساب الانتماء للرابط الجامع والشامل وهو الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(مستقبل الحياة السياسية في العراق في ضوء تبني النموذج الديمقراطي التوافقي في العراق)

يقسم المبحث الى مطلبين ، يتحدث المطلب الاول عن مؤشرات الديمقراطية التوافقية في العراق اما المطلب الثاني سيتحدث عن مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق

المطلب الاول (مؤشرات الديمقراطية التوافقية في العراق)

يتطرق هذا المطلب الى عدد من المؤشرات الديمقراطية التوافقية في العراق خلال هذه الفترة لكي نستطيع بناء تصور حول ما ستؤول اليه مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق ومن بين هذه المؤشرات .

اولا: الانتماءات والممارسات الطائفية

أدت العملية السياسية التي رسمتها الإدارة الأمريكية إلى ترسيخ الطائفية اجتماعياً وسياسية ، بل أن الطائفية أصبحت واحدة من أدوات العمل السياسي في العراق ، وأصبحت تستخدم من جميع الأطراف لأغراض دعائية ، وحتى أولئك الذين كانوا يدعون أنهم ضد الطائفة فانهم تنصلوا عنها وإلصاقها بمنافسيهم كوسيلة لحصول على مكسب ، هذا الواقع انعكس في قرارات السياسيين التي من المفروض أن تصب في مصلحة المجتمع الذي سعى لانتخابهم ، لا أن تسهم في تعميق حالة التوتر والاحتقان السياسي بين الكتل النيابية التي لا تمثلها . وبطبيعة الحال ، أن هذه الانتماءات الطائفية تكون عاملاً مؤثراً في إمكانية قبول أو رفض القرارات والقوانين التي تصوت عليها الكتل البرلمانية فتصبح حالة الفرز واضحة ومؤثرة بالنسبة للكتل التي تنميل للطائفة نفسها وتكون قراراتها ذات انسيابية ودون عوائق على النقيض من ذلك الكتل التي تنتمي لطائفة أخرى فقراراتها تواجه انتقادات تحمل في طياتها طابع الرفض، ولذلك فإن القرارات والقوانين النهائية التي تتخذ داخل البرلمان تفتقر للكثير من المصداقية في النوايا من جانب ، وتعميق حالة التأزم السياسي من جانب آخر .(الربيعي ، مها ، ٢٠١١،ص١٩٤)

ثانيا: غياب الثقة و التهميش في السياسة التوافقية العراقية

تميزت السياسة العراقية بعد ٢٠٠٣ بغياب الثقة بين الكتل والقوى السياسية المختلفة ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى طبيعة القوى والأحزاب السياسية العراقية فهي لم تكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحزاباً ممثلة لكل الشعب العراقي وإنما ممثله لطوائف ومكونات عرقية أو طائفية تعاني من حالة فقدان الثقة بينها بسبب سياسات الحكومات السابقة، فضلا عن اختلاف المصالح والإيديولوجيات . وازداد الأمر سوءا مع لجوء القوى والأحزاب الكبيرة في تهميش الأحزاب الأخرى وهو ما عبرت عنه مختلف القوى والأحزاب السياسية التي تشترك بالعملية السياسية الجديدة ،إذ شهدت حكومة المالكي العديد من الانسحابات مثل انسحاب القائمة العراقية والتيار الصدري وجبهة التوافق لفترة ثم عادت نتيجة شعورها بالتهميش والإقصاء، فضلا عن التصريحات المتكررة من حلفاء المالكي قائمة التحالف الكردستاني بأنه يتخذ القرارات بصورة انفرادية ودون إشراك القوى الأخرى بالحكم ،لاسيما الملف الأمني ووصل الأمر إلى الخلاف العلني بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.(عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٥١)

ومن الملاحظ على السلوك السياسي للنخب السياسية العراقية ميولا للصراع والذي انعكس على المجموعات الاجتماعية ، فالنخب السياسية الا باستثناء محدودة وكان اغلب القادة السياسيين مؤججين للميول التصارعية الاجتماعية الى درجة ذهب ضحيتها الاف الابرياء والضحايا من الشعب العراقي من خلال الاغتيالات والحروب الطائفية ، بل ان هناك ميول تعاونية اجتماعية بين مكونات الشعب العراقي بددتها الميول التصارعية للنخب السياسية وفتت وشائح اجتماعية عراقية عريقة وكبيرة (الخزرجي ، حمد ، ٢٠١٣، ص١٧٧)

يبدو إن السلوك السياسي العراقي الجديد لم يستفد من تجارب الماضي ودروس التاريخ بان القوة مهما كانت ممارستها قسوة وتنكيلا فأنها تولد نارا راجعة انطلاقا من التهميش نفسه قد تعصف بكامل الدولة وبطبيعة الحال إن هذا السلوك السياسي التهميشي لا يمكن أن ينسجم مع الديمقراطية التوافقية لان الأخيرة تحتاج إلى مزيد من التعاون بين المكونات الأساسية وحتى تلك القوى السابقة التي كانت مهيمنة تقليديا بغية أشعارها بان مصالحها مصانة ،لاسيما تلك التي لم ترتكب جرما بحق الشعب العراقي وبذلك توسع المشاركة والشرعية للنظام الجديد (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٥١)

ثالثا : نقص الثقافة السياسية

ان الهدف من الحوار والتوافق هو جعل عملية اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية وتشريع القوانين ومتابعة الاحداث والقضايا وادارة الدولة اكثر شفافية ومهنية ، الا ان الديمقراطية التوافقية التي تم تطبيقها على اساس المحاصصة الطائفية جعلت العجز والشلل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصيب الحكومة ومؤسسات الدولة وبذلك لم تتحسن الخدمات ولم يقض على الفساد ولم يحدث الاعمار ولم يفعل الاستثمار وتعطلت قوانين مهمة مثل قانون النفط والغاز وقانون الاحزاب وقانون الانتخابات وغيرها من القوانين واصبح مانعا وعائقا امام اداء الحكومة السليم كما حال دون تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسيا واداريا ، مما تركت تلك التوافقات الحزبية حالة الجمود والركود والترهل في اداء مؤسسات الدولة الادارية والتعطيل التام للعديد من المؤسسات الخدمية بسبب عدم الانسجام والتوازن بين الكتل داخل البرلمان والحكومة . وهو ما اوجد ثقافات فرعية بنيت على اساس الاختلافات الحزبية القائمة على منطلقات فكرية متعصبة ، في الوقت الذي يفترض به ان تنمو عملية بناء ثقافة ديمقراطية داخل المجتمع العراقي ترفع من قيم الحوار والتسامح الفكري والسياسي وتشجيع قيم الانتماء المواطنة .(الخزرجي ، حمد، ٢٠١٣، ص١٧٦)

رابعا: طبيعة العلاقة بين المركز والاقليم والمحافظات

يراهن الاكراد على التنافر الطائفي بين المكون العربي في علاقاتهم مع المركز للحصول على نفوذ يفوق سلطتهم وعلى سلطة تفوق حجمهم السكاني وباتوا أشبه ببيضة القبان في التوازنات والتوافقات السياسية، ولكن نفوذ الاكراد تعدى سلطتهم في البرلمان والحكومة، ليمارسوا نفوذاً على الارض، فنشأ صراع سياسي وبرزت قضايا خلافية عديدة في الساحة السياسية بين القيادات الكردية والحكومية المركزية حيال مجموعة من القضايا والملفات. فهناك الخلافات والاختلافات بينهما في كيفية ممارسة الاقليم لصلاحياته الممنوحة له بموجب الدستور في قضايا تخص العقود والاستثناءات النفطية أو القوات العسكرية أو ما يخص النظر الى حيثيات وآليات تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور الاتحادي العراقي.

ومن بين ابرز المشاكل التي تثار بين الاقليم والمركز قضية النفط من حيث استثماره وتصديره وعائداته إذ كثيراً ما تثير وزارة النفط العراقية مسألة عدم شرعية قرارات توقيع العقود التي وقعتها حكومة اقليم كردستان العراق مع شركات اجنبية لاستخراج النفط في مناطق غير مستثمرة في كردستان، وفي هذا الاطار، تؤكد حكومة كردستان أن وزارة النفط في بغداد تعرقل حق السلطات الكردية في التوقيع على عقود نفطية يجيزها الدستور.

ومثال بارز آخر يتمثل في انتشار قوات البيشمركة في كركوك أو المناطق المحيطة بها بين الحين والآخر من دون علم رئيس وزراء العراق، القائد العام للقوات المسلحة، الذي لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يملك أي صلاحيات على هذه القوات أو حتى لا يستطيع تحريك القوات العراقية في الاقليم أو على حدود الاقليم مع دول الجوار التي تُعد حدود الدولة الفيدرالية، الامر الذي يشكل خللاً دستورياً واضحاً. (الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٥٣ص١٥٤)

من أجل تجسيد وتفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية، وتطبيقا للفقرة الرابعة من المادة (١٢٢) من الدستور العراقي فقد تم اقرار قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، وذلك بهدف توضيح اختصاصات وصلاحيات المحافظات وبما يتلاءم مع اللامركزية الادارية والسياسية .(احمد ، عبد الجبار ، ٢٠١٣،ص١١)

اما في واقع العلاقة بين المحافظات والحكومة المركزية، فلا يختلف عن وضع الاقليم بالحكومة، فلقد سعت الحكومة الاتحادية إلى الحد من سلطات المحافظات بوسائل عديدة، وشكا مسؤولو المحافظات في كثير من الاحيان من أن الحكومة الاتحادية كانت بطيئة في توزيع التخصصات المستحقة لهم، وحاولت باستمرار الحد من نطاق سلطتهم المحلية في المحافظات، وعملت قوات الامن، التي تخضع لسلطة مكتب رئيس الوزراء، مراراً وتكراراً من دون تنسيق مع المسؤولين المحليين، إلى مداهمة منازل حتى المسؤولين في مجالس المحافظات، كما سعت الحكومة الاتحادية إلى إلقاء اللوم على حكومات المحافظات التي كانت عاجزة عن تقديم الخدمات للمواطنين، ما أدى إلى نزول مواطنين غاضبين إلى الشارع في جميع المحافظات دون استثناء مع الفارق في شدتها والمطالب التي رفعها المتظاهرون.(الصبيحي ، معتز ، ٢٠١٤، ص١٥٤)

خامسا: الية توزيع المناصب

شهد العراق ومع تطبيقه الديمقراطية التوافقية وتوزيع المناصب على أساس المحاصصة التوافقية، يخرج بنظام حكم مؤقت يعتمد القواعد العامة في العمل الديمقراطي ومضمونة في الظاهر قائم على أساس توزيع المناصب الوظيفية بين مكونات المجتمع. فنظام المحاصصة يقوم على توزيع المناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الانتماء لطائفة معينة على أساس النسب العددية للمكون الطائفي العام، وعلى هذا الأساس تم توزيع الوظائف الرسمية السياسة في العراق توافقياً إذ يكون النائب ممثلا لجماعته الطائفية أو الدينية أو الاثنية.(عمير ، حسن ، ٢٠١٣،ص١٧٦)

فالحكومات يصعب تشكيلها بسبب اشتراط الحصول على موافقات الكثير من الكتل البرلمانية وهذا الامر لا يتحقق الا بتوزيع المناصب فيما بينها على طريقة المحاصصة وهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صعب التحقيق بسبب اختلاف الوزارات في الاهمية المادية والمعنوية في نظر السياسيين العراقيين فهناك وزارات سيادية واخرى اقتصادية واخرى خدمية ، ولذلك كان ارضاء الكتل المختلفة بتوزيع الوزارات عليها امرا عسيرا مما جعل المفاوضات التوافقية بينها ماراثونية ، وفي الكثير من الاحيان يتم اهمال المؤهل العلمي والفكري في اختيار الحكومة وتجاهل العلماء الاكاديميين في ادارة شؤون الدولة .(الخزرجي، حمد ، ٢٠١٣، ص١٧٧)

سادسا: الاوضاع الامنية

ومن اخطر الاختراقات التي يتعرض لها النظام السياسي هو ارتباط الجماعات المسلحة بأطراف خارجية من حيث التمويل والتجهيز والدعم اللوجستي لتنفيذ اجندتها واحياناً تصبح السلطة أضعف من الجماعات المسلحة بسبب الاذرع والاسلحة الخفيفة والمتوسطة واحياناً الثقيلة التي تستطيع من خلالها التحرك وبكل الاتجاهات. بالإضافة لذلك هناك جماعات الجريمة المنظمة التي استغلت انفتاح الحدود، والفوضى الامنية فدخلت إلى العراق مع مخطط واسع لنشر الجريمة وإدخال المخدرات وعمليات الاتجار بالبشر والخطف والابتزاز والاغتيالات. (الصبيحي ، معتز ،٢٠١٤، ص١٤٨)

ففي العراق نجد جماعات مسلحة وميليشيات وفرقاً وكتائب وجيوشاً وفصائل ومجموعات وألوية وسرايا، قومية ووطنية وإسلامية بدأت بتصفية العراقيين وممارسة القتل والعنف والاختطاف والاغتيالات والتهجير وسائر الأعمال الإجرامية بعناوين ومسميات مختلفة منها، نصرة أهل السنة، والوقوف أمام المد الصفوي، أو إقامة إمارة إسلامية في العراق أو مقاومة المحتل أو طرد المحتل (طاهر، جميلة ،٢٠١٢،ص٧٦)

الاستقرار السياسي في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار الوضع الامني، فهشاشة الوضع الامني تؤكد ضرورة التعجيل في تأسيس شراكة حقيقية بين التيارات والقوى السياسية كافة على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها المذهبية بحيث تستند إلى صيغة متفق عليها ومقبولة من جانب تلك القوى لتوزيع الثروة والسلطة داخل المدن العراقية، فمن شأن تلك الصيغة، في حال التوصل إليها أن تؤدي دوراً مهماً في تحسين الاوضاع الامنية، فقد ارتبط تردي الوضع الامني في العراق في جزء كبير منه بغياب تلك الصيغة. فالعنف في العراق ظاهرة امنية ذات اسباب سياسية، أي أن ما يحرك العنف والصراع المسلح في المدن العراقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسة بتوزيع السلطة والثروة بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها. و ذلك أن الوضع الامني في العراق له تأثير واضح على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صنع القرار السياسي من خلال ارتباطاته الخارجية والداخلية ببعض الاطراف السياسية للتأثير في توجهات النظام السياسي في العراق وعملية صنع القرار فيه، للحصول على مكاسب سياسية أو مطلبية في العراق. (الصبيحي ، معتز ،٢٠١٤، ص١٤٩)

يرى الباحث بان هناك العديد من المؤشرات الديمقراطية التوافقية في العراق وخصوصا في الوضع الراهن ومن ابرزها هو ، ان التوافقية اصبحت مرادفاً للمحاصصة الطائفية وهذا ناجم من عدم ثقة الاطراف السياسية بعضهم بالبعض الاخر ، وهذا عائد الى ضعف الثقافة السياسية لدى بعض صناع القرار وعدم كفاءة البعض الاخر ، وساعد في ذلك الاوضاع الامنية المضطربة التي تشهدها البلاد اضافة الى توتر العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات اضافة الى توتر العلاقة مع حكومة اقليم كردستان . كل هذه المؤشرات توضح طبيعة الوضع الديمقراطي الذي يعيشه العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني (مستقبل النموذج التوافقي في العراق)

يرى الباحث بان الحديث حول مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق الامر الذي يعتريه الكثير من الضبابية بسبب الاوضاع الداخلية غير المستقر وتعرض العراق الى تدخلات خارجية من قبل جهات مختلفة وسقوط اجزاء من العراق بيد التنظيمات الارهابية كل هذا صّعبَ من مهمة التنبؤ بما ستؤول اليه تطبيقات الديمقراطية التوافقية في العراق .

الا اننا سنضع ثلاثة سيناريوهات حول مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق .

اولا: سيناريو الاتجاهي

اذا ما استمر العراق في تبني ديمقراطية غير مستقرة وغير مؤكدة ، اضافة الى تطورات الاوضاع السياسية الجارية منذ انهيار النظام السابق الى الان ماضية باتجاهات غير واضحة المعالم ليست في الرؤية السياسية العامة فحسب ، بل في النظام السياسي وفي التوجهات الاقتصادية وكذلك في السياسات التربوية والتعليمية كون ان البناء الذي بموجبه تم تأسيس العملية السياسة القائم على اسس طائفية وعرقية ، فان ذلك يتقاطع مع بناء دولة مدنية ويتعارض مع انجاز اي مشروع حضاري وطني ديمقراطي .(الخزرجي، حمد، ٢٠١٣،ص١٨٣)

اذا ما بقي العراق يعيش ازمات متتالية ومظاهر عدم الرغبة الحقيقية في معالجتها واجتياز عواقبها ومردوداتها السلبية يؤكد باليقين ان السياسيين المتصدين لقيادة العملية السياسية غير جادين وغير مخلصين في عبور الازمات واكسابها اجواء علاقاتهم بطابع الصحو والالفة ،وانهم الاساس في وجود المشكلات وما نلاحظه من ازمات مفتعلة وما يحدث ليست الا لعبة يشارك فيها الجميع لتسليط الاضواء عليهم والهاء الشعب بصراعات يراد منها ابقاء الاجواء مشحونة بالتوتر والارباك ، فان ذلل يتسبب بعدم قدرة الشعب من استعادة اتزانه وتفكيره والبحث عمن يمثله خيرا منهم .(العاني ، احمد ، ٢٠٠٦، ص٢)

على الرغم من ان الديمقراطية في العراق أضحت خيارا شعبيا ومطلبا وطنيا قبل أن يكون خيارا للقوى السياسية .وقد ترسخ في السنوات السالفة بعد ٢٠٠٣ جزء كبير من القيم الديمقراطية، لاسيما في إجراء أكثر من انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس محافظات ،على الرغم من الخروق والسلبيات التي اعترتها لكنها أقامت قيماً ديمقراطية ورسخت التبادل السلمي للسلطة، بيد إن ذلك لم يحدد نوع الديمقراطية و مضمونها بعد، فالديمقراطية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشهدها العراق ديمقراطية غير مؤكدة . فالديمقراطية العراقية تضمنت مبادئ التوافقية تارة ومبادئ ديمقراطية الأغلبية تارة أخرى . (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠،ص١٥٣)

فان العملية السياسية الراهنة تبنى على نسخة مشوهة من الديمقراطية، اذ تجمع بين مبدأين متعارضين هما: الانتخابات والمحاصصة او التوافق، ان مسألة التوافق او المحاصصة في مشهد العملية السياسية حالة مشوهة وغير طبيعية ابدا ولا تناسب مع الوضع العراقي كما لا تنسجم واستحقاقات الانتخابات حيث انها لا تحترم رغبة الناخبين واصواتهم التي ادلوا بها وخياراتهم التي عبروا عنها (جبر، عبد الستار ، ٢٠٠٦،ص٣)

واذا ما بقيت اغلب القوى السياسية العراقية متناقضة في أطروحاتها بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية .وبذلك فان حسم هذا الأمر يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ونوايا صادقة في بناء دولة ديمقراطية قائمة على العدل والمساواة بعيدا عن الانتماءات الحزبية والانتماءات الضيقة، وان تتم العملية السياسية بإرادة عراقية خالصة بعيدا عن الفرض والضغوطات الإقليمية أو الدولية .(عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠،ص١٥٣)

ثانيا: سيناريو التشاؤمي

اذا ما استمر تعدد المرجعيات المنبثقة من التنوع بنية المجتمع العراقي ، اضافة الى هشاشة المرجعيات السياسية المتولدة عن التغيب القسري للقِوى السياسية المعارضة والمنع التام لقيام أي تفاعلات سياسية على الساحة العراقية الداخلية وعلى مدى عقود عدة . فإن هذه التفاعلات قد وَلَّدَت جملة من الصراعات على الساحة الداخلية العراقية ، مؤداها إن الصراع السياسي والاستراتيجي الدائر في العراق ذو اتجاهين أحدهما يتعاطى مع الواقع العراقي المجتمعي بكل أبعاده وتفرعاته ، والثاني يفرز حالة من الإدارة الاستراتيجية لقِوى الاتجاه الأول ويعكس حجم المؤثر الإقليمي والدولي (جاسم ، مجيد ، ٢٠١٣، ص١٨٥)

اذا امتد مبدأ المحاصصة للحكومة وليس البرلمان فقط ،فان الوزراء المحاصصة لا يمكن استجوابهم بصورة صحيحة في البرلمان ، ولا يمكن لرئيس الوزراء الاعتماد عليهم لأنهم تابعون لأحزابهم السياسية وكتلهم السياسية ويتبعون أجنداتهم وبرامجهم السياسية الخاصة ، وإذا أثقل عليهم رئيس الوزراء أو البرلمان وطالبوا بمحاسبتهم لعدم أدائهم لواجباتهم بصورة صحيحة ،فإنهم سيستقيلون أو ينسحبون من الحكومة ، وسوف تقوم كتلهم السياسية بحمايتهم من الاستجواب ، وغيره من المسائلات القانونية (عقراوي ، سرمد ، ٢٠١٤، ص٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذا لم يتم الاستجابة الى الدعوات الخاصة ضرورة إقامة ديمقراطية الأغلبية في العراق، ومن نخب سياسية مهمة، بيد إن هذا الأمر يحتاج إلى جملة من الاشتراطات منها:

١. تعديل الدستور العراقي وبما ينسجم مع ديمقراطية الأغلبية وهو أمر يحتاج إلى إقناع كل المكونات والقوى السياسية العراقية لاسيما تلك القوى التي حصلت على امتيازات و لا تريد أن تفرط بجزء منها.

٢. إصدار قانون للأحزاب السياسية يحدد اشتراطات معينة في تشكيل الأحزاب السياسية بما يبعدها عن الانتماءات الفرعية(المذهبية والعرقية) .

٣. فهم الأغلبية بانها أغلبية سياسية وليس أغلبية دينية أو عرقية والابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش والسماح لكل القوى السياسية العراقية بالدخول في العملية السياسية بعيدا عن التهميش

٤. بناء مفاهيم جديدة للمواطنة قبل الديمقراطية تعتمد على انتماءات الشاملة .

٥. التأطير الدستوري للمعارضة السياسية .وإبعاد الدولة عن المداخلات الدينية بكل مؤسساتها المختلفة .وإعادة الثقة للمكونات العراقية المختلفة.

٦. تنمية الوعي الجماهيري بمبادئ ديمقراطية الأغلبية .

٧. التأكيد على ضرورة تشجيع نشوء وعي ديمقراطي صحيح وفق مايمليه هذا الوعي في الممارسة اليومية وسيكون واحدا من الاسباب التي تمنع عودة الدكتاتورية الى العراق مرة اخرى ويعمل على تحصين العملية الديمقراطية (الخزرجي ، حمد،٢٠١٣، ص١٨٢ص١٨٣)

فان الواقع العراقي الحالي بعيدا عن المبادئ السالفة ولا يمكن أن يتحقق التحول لاسيما وان هناك مكونات وقوى سياسية عدة لا تزال تؤمن بالديمقراطية التوافقية أكثر من إيمانها بالديمقراطية الأغلبية، فضلا عن وجود جماعات مسلحة في العراق رافضة للعملية السياسية، او انها غير مستوعبة داخل العملية السياسية ، وعلى الرغم من مرور سنوات عديدة على سقوط النظام السابق لا يزال السياسيون العراقيون بعيدين عن الاتفاق على فهم معقول للأفق الديمقراطي الممكن تطبيقه من دون أن يكون لمصلحة طرف على حساب آخر، وهو ما عكسته ردود الفعل المتناقضة حول مطالبة رئيس الوزراء العراقي بالنظام الرئاسي والتخلص من العملية التوافقية المستندة إلى المحاصة الطائفية .(عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٥٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: سيناريو التفاؤلي

اذا عرف العراق التوافق السياسي الحقيقي فانُ مفتاح لحل كل المشكلات والعقبات أمام النظام السياسي العراقي بعد التحول الديمقراطي الذي شهده البلد منذ عام ٢٠٠٣ ، إذ إن هدف أي نظام سياسي هو تحقيق الاستقرار السياسي ، وهو مما لاشك فيه لا يتم إلا من خلال انتهاج البلد سياسات حكومية (سياسات عامة) تضمن معالجة مشكلات مجتمعية عامة وتوفير حاجات ومتطلبات المجتمع ، وفي أي الأحوال يجب أن تحظى على أقصى درجات الرضاء العام من نتائج تنفيذ تلك السياسات لأجل الوصول إلى استقرار النظام السياسي ، فعلى الحكومة أن تقوم بمهام كثيرة منها ضبط الصراع داخل المجتمع .(جاسم ، مجيد ، ٢٠١٣، ص١٨٣)

اذا ابتعد النظام البرلماني عن مفهوم الاغلبية والاقلية غير صالح وخصوصاً في هذه المرحلة لأنها تتسم بالصعوبة والتعقيد على المستوى الوطني والاقليمي والدولي ، وان التوافقية السياسية المؤسسة على تصور وطني سليم وواضح على اساس البرامج السياسية والمشتركات الوطنية بعيدا عن المصالح الفئوية والطائفية والاثنية ، ممكن ان يؤسس لبناء دولة وطنية حديثة تحترم المكونات الدينية والقومية ، دولة مواطنة حقيقية ، ولنا في التجارب العالمية متطورة يقوم البناء على اسس توافقية سياسية حقيقية ماضية في البناء والاعمار والتطوير وتشيد مستقبلاً مزدهراً للوطن والمواطن ، وقد قدمت بلدان مثل النمسا وهولندا وسويسرا امثلة ملموسة على قدرة الديمقراطية التوافقية على ان تكون نظاما مستقرا وفعالا للحكم ، ولكون التوافقية السياسية وليدة حاجات عملية في مجتمعات غير مستقرة دينيا ومذهبيا .(الخزرجي ، حمد ، ٢٠١٣،ص١٨١)

لذلك فإن تحقيق الاستقرار يتطلب تكوين الائتلافات والتوفيق والتراضي والحلول الوسط ، من خلال تحليلها وفق نموذجين:

١- التوفيق – ويتمثل في :

- **تقاسم القوة بين النخبة المتنافسة .**
- **وجود الكثير من الاتحادات الطوعية .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فرصة المشاركة الجماهيرية الاختيارية الواسعة .
- التركيز على التسامح والتوفيق بين الآراء المتنوعة .

٢- السيطرة – وتتمثل في :

- سيطرة فرد أو نخبة محدودة على الآخرين.
- النزوع نحو تحويل الجماعات إلى مؤسسات.
- التركيز على قيم كلية لا تقبل التنوع ولا التعدد وتستبعد ما عداها .

اذا كان المجتمع العراقي بلد تعددي ، فهو يمكن التعامل معه على أساس عملية صنع السياسة العامة وفق نموذج التوفيق ، لأن السياسة العامة هي تقطير أو خلاصة لسياسات العديد من جماعات المصالح والمنظمات من طريق التراضي والتوفيق فيما بينها .(جاسم ، مجيد ، ٢٠١٣، ص١٨٣ص١٨٤)

فان الانتقال يحتاج إلى مرحلة لمعالجة حالات الفقر والتخلف، وتدني مستويات التعليم والمعرفة، وانتشار الأمية والجهل بين عامة الناس، وسيادة منطق العلاقات والقيم العشائرية والقبلية والدينية، وأمر كهذا يحتاج إلى تقليص مساحات الاختلاف والتباين بين مكونات المجتمع العراقي والإسراع في تجاوز الظواهر السلبية، وتهيئة الأرضية المناسبة للانتقال إلى مرحلة المجتمع الديمقراطي في جو حضاري تنفي فيه آليات القمع وترضى فيه حقوق الأقليات وجمع المكونات وبالتالي فان نجاح الديمقراطية التوافقية واستقرارها في العراق أمر في غاية الصعوبة ،ولا يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب فالكتل الموجودة في العراق كتل طائفية وليست سياسية ،فالطوائف تتسلل عبر الأحزاب طائفية وليس عبر أحزاب مدنية ولا الديمقراطية سوى الانتخابات والحريات الصحفية . (عمارة ، رشيد ، ٢٠١٠، ص١٥٢)

يرى الباحث ان السيناريو الاتجاهي هو الاقرب الى الواقع ، وهو بقاء الديمقراطية التوافقية على الوضع الراهن وعلى ماهي عليه وذلك لانعدام الثقة بين مختلف السياسيين العراقيين وصناع القرار وانعكاس ذلك على المجتمع العراقي .

ان نجاح الديمقراطية التوافقية في تجارب البلدان الغربية نتيجته الوعي بأسس الديمقراطية لان نجاح التوافقية يحتاج الى ديمقراطية راسخه وليس الى ديمقراطية ناشئة كما هو الحال في الوضع العراقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان فشلها امر مستبعد لان الديمقراطية التوافقية توفر الحماية لجميع مكونات المجتمع العراقي كونها تمنح حق الاعتراض(فيتو) لكافة المكونات مهما كان حجمها .

لذا فان استمرار الوضع الراهن للديمقراطية التوافقية بشكلها الطائفي القائم على اساس المحاصصة المقيتة هو الامر المرجح بألنسبة الي ، اذا ما طرأ اي ظرف خارجي ادى الى تغيير شكل المعادلة السياسية برمتها . والله اعلم

www.manaraa.com

الخاتمـــــــــة

ان الديمقراطيـة التوافقيـة فـي العـراق هـي صـناعة خارجيـة وضـعتها الولايـات المتحـدة الامريكية ولأغراض تقسيمية من خلال تأسيسها لمجلس الحكم، وساعد في ذلك ظهور احزاب وتيـارات فئويـة وجدت من التعدد الاثني والمذهبي والقومي ..الخ ارضاً خصبة لإنجاحها ، فأصبحت الديمقراطية التوافقية هي مرادف لديمقراطية المحاصصة الطائفية .

ان الحكومات التي تشكلت خلال فترة الدراسة قامت على اساس التوافقات السياسية حيث اخذت فترات طويلة ومخاضات عسيرة تلت الاعلان النهائي لنتيجة الانتخابات لغرض تقسيم الحصص بين القوى السياسية كلاً حسب ثقله ، او ما حصل علية من اصوات ، وبالنتيجة تكون الحكومة ،حكومة توافق سياسي او شراكة وطنية وبالتالي فان النظام التوافقي في العراق اصبح واقع حال ولا تستطيع اي قوى سياسية الخروج من هذا الواقع .

وهذا يؤكد صحة الفرضية الرئيسية بان هناك علاقة ارتباطية بين تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي وبين تكريس المحاصصة الطائفية في الحياة السياسية في العراق . فالديمقراطية التوافقية قننت مبدا المحاصصة في العراق .وكذلك اثبت الدراسة صحة الفرضيات الفرعية بان هناك ارتباطات خارجية لبعض القوى السياسية عزز روح المذهبية والقومية على حساب الوحدة الوطنية . اضافة الى عدم وجود الثقة المتبادلة بين مختلف النخب السياسية فأصبحت الحكومات جميعها حكومات توافقية وكل مكون يملك حق الاعتراض (فيتو) على العملية السياسية ، اما الفرضية الفرعية الاخيرة التي اثبتت من خلال الدراسة ، بان الصراع في العراق هو صراع سياسي في الا انه لديه انعكاسات على المجتمع العراقي ويزيد من نسبة التوتر بين مختلف مكونات الشعب العراقي .

ان الدراسة خلصت الى عدد من النتائج يبرز اهمها

١. ان العراق في العهد الملكي كان يملك بعض خصائص الديمقراطية كصياغة نوع من الاستفتاء على شكل مبايعة للملك ، وصدور قانون الانتخابات عام ١٩٢٣ وانتخاب مجلس تأسيسي عام ١٩٢٤ واقرار دستور للبلاد عام ١٩٢٥ اضافة الى السماح في تشكيل احزاب سياسية . الا انه من الناحية العملية كانت جميع السلطات بيد الملك ولا يوجد فصل بين السلطات الثلاثة ، حيث كان يملك السلطة التنفيذية وتدخل هذه السلطة في اعمال السلطة التشريعية والقضاء كان يخضع للإرادة الملكية، فالسيادة كانت للملك وليس للامة او الشعب، وكانت النخب الحاكم تلعب دور بارز في الحياة السياسية في العهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملكي على حساب التعددية الحزبية التي كانت شكلية ، لذا لا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي في العهد الملكي .

٢. ان العراق في العهود الجمهورية الاربع لم يشهد اي ممارسة ديمقراطية ، وتميزت هذه المراحل بكثرة الانقلابات العسكرية ، وتركيز السلطة بيد فرد او نخبة حاكمة وغياب الفصل بين السلطات ، فرئيس السلطة التنفيذية يضطلع بمهام التشريع اضافة الى مهامه التنفيذية، اما السلطة القضائية فهي خاضعة تحت ارادة الفئة الحاكمة، وسيطرة المؤسسة العسكرية على نظام الحكم ، وغياب الحريات السياسية والديمقراطية ، وعدم وجود الية المشاركة السياسية ، فالأمة ليست هي صاحبة السيادة ، انما صاحب السيادة الفعلية هو الحاكم.

٣. ان اساس الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ ولغاية الاستفتاء على الدستور يقوم على اسس المحاصصة التي تعني تقاسم مراكز الحكم بين مختلف القوى السياسية الفاعلة في العراق . حيث قام الحاكم المدني الامريكي في العراق بزرع البذرة الاولى للمحاصصة على اسس طائفية وقومية وعرقية ودينية من خلال توزيع المناصب في مجلس الحكم العراقي. ان الصيغة الديمقراطية التوافقية وضعتها واسستها الولايات الامريكية كوصفة للتقسيم العراق على اسس مختلفة ، كون الولايات المتحدة ترى بان هذا النموذج هو ضمان الحقيقي لحقوق كل مكون من مكونات المجتمع العراقي .

٤. ان التعددية الحزبية في العراق ، تعتبر من الركائز الاساسية للتحول الديمقراطي في العراق بعد ان كان يعاني من تفرد الحزب الحاكم في السلطة . ان تنوع تركيبة المجتمع العراقي ساعد على تنوع الاحزاب القائمة على اسس مختلفة ما بين الاحزاب الدينية والقومية والوطنية حيث كل منهم يتهج نهجاً يتخلف عن الاخر الا ان غالبية الاحزاب السياسية في العراق تؤمن بالديمقراطية ، وحتى البعض الاخر الذي لا يؤمن بالديمقراطية كفلسفة او ايدلوجية فانه يؤمن بها كآلية . فاتفقت جميع الاحزاب بالتنافس السلمي والتعددية واحترام حقوق الانسان والعمل على صيانته ، على الرغم من تخندق اغلبها وراء المصالح الفئوية او الطائفية .

٥. ان التنوع المجتمع العراقي على اسس مختلفة ساعد وبشكل كبير على تبني النموذج التوافقي الديمقراطي لا نه اصبح بمثابة تقسيمات جاهزة ، اضافة الى توجه الاحزاب او القوى السياسية التي عملت على تغذية الاختلافات بين مكونات الشعب العراقي فاصبح العراق عبارة عن ثلاثة او اربعة اطراف رئيسية تتصارع في سباق الحصول على اكبر قدر من حقوق ومكاسب سياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. ان الضغوطات الخارجية كان لها دور بارز ويكاد يتفوق على العوامل الداخلية ، حيث وضعت الولايات المتحدة الامريكية البذرة الاولى للديمقراطية التوافقية من خلال تشكيل مجلس الحكم الذي كانت تقسيماته على اسس طائفية وان ما تله من تشكيل حكومات لاحقة ماهي الا نتاج سياسية الولايات المتحدة الامريكية ، اما مجلس الامن لم يكن سوى اداة لتشجيع المشروع الامريكي في المنطقة .اما الدول الاقليمية والخليجية والعربية فقد عملت على تغذية اطراف لها في الساحة العراقية على حساب اطراف اخرى او مكون على حساب مكونات اخرى ، هذا ادى الى فقدان المكونات المشكلة للمجتمع العراقي الثقة بعضها في البعض الاخر ، لذا كان ولابد من طريقة لخلق حالة من الانسجام المجتمعي او حالة من التوافق بين مختلف المكونات ، ومن هنا ظهر تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق كحل حتى ولو كان بصورة مؤقته او مرحلية للوصول الى حالة الوعي بالديمقراطية بصورتها التقليدية .

٧. ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الذي وضع ملامح شكل نظام الدولة العراقية بعد اسقاط النظام السابق ، والذي تم وضعه من قبل لجنة مكونة من مختلف اطياف والوان المجتمع العراقي ، أظهر ملامح التوافقية من الاساس في تكوين مجلس الحكم وامتد الى لجنة كتابة الدستور وصولا الى تشكيل اول حكومة عراقية منتخبة قائمة على اساس التوافق السياسي وعلى الرغم من انه كان هناك امكانية تشكيل حكومة اغلبية سياسية . وعلى نفس المنوال تشكلت الحكومة العراقية الثانية على الرغم من معارضة رئيس الوزراء نوري المالكي لمبدا التوافقية ، الا انها فُرضت عليه في تشكيلة الحكومة ولكن بمسمى اخر (حكومة الشراكة الوطنية) وحتى في تشكيل الحكومة الثالثة التي هي خارج نطاق دراستنا حيث تم تشكيل حكومة برئاسة حيدر العبادي كبديل لنوري المالكي لان الاخير اراد الخروج من قوقعة التوافقات السياسية وتشكيل حكومة اغلبية سياسية . ومن هنا نجد بان التوافقية السياسية فرضت نفسها كواقع للحياة السياسية في العراق.

٨. ان تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ابرز عدداً من الاشكاليات ومنها اشكالية الهوية الوطنية التي ظهرت بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ بصورة بارزة ، حيث غذّت تطبيقات الديمقراطية التوافقية الروابط والولاءات الطائفية والاثنية والمحلية على حساب الهوية الوطنية العراقية الموحدة ، اما الاشكالية الثانية المتمثلة في المواطنة حيث اصبح المواطن يظهر ولاءاً والانتماء للروابط الفرعية (القبيلة والعشيرة والطائفة والمذاهب) على حساب الانتماء للرابط الجامع والشامل وهو الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. هناك العديد من المؤشرات الديمقراطية التوافقية في العراق، فالتوافقية اصبحت مرادفاً للمحاصصة الطائفية وهذا ناجم من عدم ثقة الاطراف السياسية بعضهم بالبعض الاخر ، وهذا عائد الى ضعف الثقافة السياسية لدى بعض صناع القرار وعدم كفاءة البعض الاخر ، وساعد في ذلك الاوضاع الامنية المضطربة التي تشهدها البلاد اضافة الى توتر العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات اضافة الى توتر العلاقة مع حكومة اقليم كردستان .

١٠. ان مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق غير واضح المعالم ، الا ان من المرجح بقاء الديمقراطية التوافقية على الوضع الراهن وعلى ماهي عليه وذلك لانعدام الثقة بين مختلف السياسيين العراقيين وصناع القرار وانعكاس ذلك على المجتمع العراقي . لان نجاح الديمقراطية التوافقية في تجارب البلدان الغربية نتيجته الوعي الكامل بأسس الديمقراطية لان نجاح التوافقية يحتاج الى ديمقراطية راسخه وليس الى ديمقراطية ناشئة كما هو الحال في الوضع العراقي .كما انه من المستبعد فشلها لان جميع المكونات بحاجتها لحماية حقوقها لان الديمقراطية التوافقية بوسائلها توفر الحماية لجميع المكونات .

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن ان نضع عدداً من التوصيات ومن بينها :

١. العمل على انجاح مشروع المصالحة الوطنية في العراق ، بحيث يبدا من النخب السياسية الحاكمة وينتهي بمختلف مكونات الشعب العراقي ، لان نجاح المصالحة بين اصحاب القرار السياسي له انعكاسات ايجابية على المجتمع العراقي ككل.

٢. ضرورة بناء جسور الثقة المتبادلة بين مختلف القوى السياسية العراقية، من خلال تغليب لغة المصلحة الوطنية على حساب المصالح الفئوية الضيقة.

٣. خلق اعلام عراقي موحد تكون لغته وطنية خالصة ، يعمل على عادة لحمة الشعب العراقي ، وتقريب وجهات النظر في مختلف القضايا الخلافية .

٤. استيعاب جميع شرائح المجتمع العراقي في مختلف المؤسسات سواء كانت عسكرية او مدنية بعيدا عن روح المذهبية او القومية ، وتحسين المستوى الاقتصادي وخصوصاً الطبقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوسطى من المثقفين لما تمثله من ركيزة من ركائز المجتمع العراقي و بوجه المخططات الخارجية .

٥. ضرورة اجراء عملية فرز قيمي للديمقراطية التوافقية من خلال الاخذ ما يناسب الواقع العراقي ونبذ ما يخالف ثقافة المجتمع العراقي . لان الديمقراطية التوافقية ظهرت في بلدان غربية تختلف بيئتها عن البيئة والظروف التي ظهرت بها في العراق.

٦. يجب ان يكون الاعتماد على الديمقراطية التوافقية بصورة مؤقته ولمرحلة معينة والعودة الى الديمقراطية التقليدية . لان الحكومات في ظل الديمقراطية التوافقية تكون ضعيفة وهشة وتعرض البلاد الى حالة من عدم الاستقرار ومخاطر عديدة من ابرزها الحروب الاهلية .

٧. ضرورة اقامة نشاطات ثقافية (مؤتمرات ، مهرجانات ، ورش عمل ، الخ) سواء كان بدعم حكومي او من مؤسسات المجتمع المدني تعمل على التوعية بثقافة الديمقراطية وتعزيز روح المواطنة الصالحة وبناء الهوية العراقية الموحدة بعيدا عن التقسيمات الاخرى.

٨. العمل على مبدا اللامركزية في اتخاذ القرارات ، ومنح السلطات المحلية الصلاحيات الكاملة ، واعادة النظر بالعلاقات بين المركز والمحافظات وكذلك الاقليم بما يخدمه المصلحة الوطنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com